جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة ماجستير

التخصص : محاسبة وتدقيق

إعداد وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF)
ومدى مطابقته للمعايير الدولية المحاسبية
-دراسة حالة-مؤسسة الزجاج الجديدة بالشلف-

من طرف
حسيني منال

أمام اللجنة المشكلة من :

درحمون هلال	أستاذ محاضر أ ، جامعة البليدة	رئيسا
عمورة جمال	أستاذ محاضر أ ، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
ناصر مراد	أستاذ التعليم العالي ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
يخلف عبد الرزاق	أستاذ مساعد أ ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة ، أكتوبر 2010

شكر

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي أعانني وأمدني بالقوة و الصبر لإتمام هذا العمل المتواضع

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل المشرف . " الدكتور عمورة جمال "، على تعبه وعنائه وعلى كل توجيهاته ونصائحه.

أتقدم بالشكر إلى كل عمال المؤسسة الوطنية لقنوات الري بوادي الفضة و مؤسسة الزجاج الجديدة بالشلف خاصة الأستاذ " طاهر عباس شارف"

وأخيرا أشكر كل من ساعدني من قريب و من بعيد على انجاز هذا العمل .

الملخص

المحـــــاسبة نظام معلومـــــات يقوم باستقبال المعطيـــات (البيانات) لتحويلها ومعـــــالجتها للحصـــــــول على معلومات تنشر لاستعمالها من قبل جميع الأطراف المهتمة بها. ونتيجة لتوسع التبادل التجـــــاري وظهور العولمة والشركـــــات المتعددة الجنسيات ، وفتح المجال للاستثمار أمام كل الراغبين سواء كانوا محليين أو أجنبيين أصبحت المعاملات للمؤسسة لا تقتصر على المستوى المحلي فقط ، لهذا ظـــــهرت الحاجة إلى وسيلة لتوحيد كل الممارسات المحاسبية لتسهيل عملية فهم القوائم المالية لمختلف المستثمرين.فقامت مختلف الهيئات المهنية الدولية بدراسة هذا الإشكال وتوصلوا إلى إنشاء هيئة دولية " لجنة معايير المحاسبة الدولية "في عام 1973، لتقوم بإصدار معاير محاسبية دولية تحكم وتوحد جميع الإجراءات المحاسبية أو ما يعرف بالمحاسبة الدولية.

لكن الاختلاف في الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية،....الخ عرقـــل عملية التوحيد ،فلجـــأت إلى محاولة تحقيق التوافق أي محاولة التقليل من الفرو قات بين الدول ولقد أصدرت هذه اللجنة 41 معيار إلى غاية سنة 2000، حسب الحاجة ،ثم تغير هيكلها وأصبحت تدعى مجلس معايير المحاســـبة الدوليـــة الذي يتولى عملية إصـــدار معـــايير الإبـــلاغ المـــالي ،إضافة إلى محـــافظته عـــلى المعـــايير الســـابقة مع بعض التعديل ،وفي حالة تغييره يستبدل بمعيار جديد أكثر وضوحا ،وهذه المعايير تشمل كل المجالات منها ما هو مخصص للمؤسسات المالية، الزراعة ، القوائم المالية،...الخ ،وهذه الأخيرة توفر معلومات حول كيفية إعداد وعرض القوائم المالية المحددة في المعيار الدولي رقم 01 "عرض القوائم المالية "، حيث تحدد متى يتم الاعـــــتراف الذي يشترط توفر شرطين أساسيين تدفق منـــــافع اقتصـــــادية وانتقـــــال المخاطر إلى الطرف الثاني ،و أسس القياس وأهمها مبدأ القيمة العادلة ، إضافة إلى كيفية الإفصاح عن أي عنصر من عناصر هذه القوائم . والجزائر باعتبارها في مرحلة انتقالية من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي ، وبصدد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية " OMC "،اضطرت إلى تغيير نظامها المحاسبي السابق " PCN" واستبداله بالنظام المحاسبي المالي الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 2010/01/01 ، والذي كان مستمد من معـــايير المحـــاسبة الدولية ، فهو مطـــابق لهـــــا في كل الأمور التي عالجها . التسميات

ولكي تصبح هذه القوائم ذات فائدة ومنفعة لمستعمليها لا تكفي عملية قراءتها فقط بل يجب تحليلها لاستخراج النسب والمؤشرات المساعدة في عملية اتخاذ قرارات سليمة وصائبة ،و يتم إتباع الطريقة الدولية في عملية التحليل هذه نظرا لان النظام المحاسبي المالي لم يقرر طريقة معينة لتحليل القوائم المالية.

الفهرس

ملخص
شكر وتقدير
قائمة الجداول -قائمة الأشكال –قائمة الملاحق – قائمة الرموز والمصطلحات .
الفهرس
مقدمة 15
1.القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدوليةIAS/ IFRS).....20
1.1. مدخل إلى المحاسبة الدولية 20
1.1.1. تعريف، وأهداف المحاسبة الدولية.....20
2.1.1..الفروض والمحددات المحاسبية..... 23
3.1.1.المبادئ الأساسية للمحاسبة الدولية 25
2.1. معايير المحاسبة الدولية 29
1.2.1. مجلس معايير المحاسبة الدولية 29
2.2.1.عرض معايير المحاسبة الدولية 31
3.2.1.موقف بعض الهيئات من معايير المحاسبة الدولية 36
3.1.قائمة المركز المالي وفقا معايير المحاسبة الدولية 40
1.3.1.: تعريف القوائم المالية و أهدافها.....40
2.3.1. عناصر الأصول و الخصوم 43
3.3.1. الأدوات المالية والضرائب المؤجلة.....51
4.1. القوائم المالية الأخرى وفق معايير المحاسبة الدولية 55
1.4.1. قائمة الدخل 55
2.4.1.عناصر قائمة التدفقات النقدية.....60

3.4.1.قائمة التغيرات في حقوق الملكية، و الملاحق.....62
خلاصة الفصل.....64
2.القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد 65
1.2.ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد.....65
1.1.2.أسباب لانتقال من المخطط إلي النظام والأهداف المرجوة من النظام المحاسبي
المالي.....65
2.1.2.مفهوم ومبادئ النظام المحاسبي المالي 67
3.1.2.مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي 69
2.2.عناصر كشف الميزانية 71
1.2.2. عناصر الأصول 71
2.2.2.عناصر الخصوم.....81
3.2.2.الضرائب المؤجلة و عقد الإيجار التمويلي.....84
ا3.2. عناصر الكشوف المالية الأخرى.....87
1.3.2.عناصر كشف حساب النتائج 87
2.3.2.عناصر كشف: تدفقات الخزينة ،.....92
3.3.2. كشف تغيرات رؤوس الأموال وملحق الكشوف المالية 93
4.2.سير الحسابات.....95
1.4.2.:سير حسابات الصنف الأول والثاني, والثالث..... 95
2.4.2. سير حسابات الصنف الرابع والخامس 101
3.4.2. سير حسابات الصنف السادس والسابع 106
خلاصة الفصل الثاني 110
3.تحليل القوائم المالية 111
1.3.مدخل إلى التحليل المال.....111
1.1.3. نبذة تاريخية عن التحليل المالي 111
2.1.3. تعريف , وأهداف التحليل المالي 113
3.1.3.مداخل التحليل المالي 114
2.3. تحليل القوائم المالي 115
1.2.3. التحليل المقارن للقوائم المالية.....115

2.2.3.تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بواسطة النسب.....116
3.2.3.تحليل قائمة التدفقات النقدية .....124.
3.3.تحليل التوازن المالي وتحليل التعادل 127
1.3.3. مؤشرات التوازن المالي 127
2.3.3.طاقة لاستدانة 131
3.3.3. تحليل التعادل (عتبة الربحية.....133
4.3. تحليل المردودية 134
1.4.3. مفهوم المردودية 134
2.4.3.أنواع المردودية 135
3.4.3. دراسة الرافعة 136
خلاصة الفصل الثالث 140
4.الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي في مؤسسة الزجاج
الجديدة.....141
1.4. التعريف بمؤسسة الزجاج الجديدة.....141
1.1.4. نشأة مؤسسة الزجاج.....142
2.1.4. سير العملي الإنتاجية في المؤسسة.....145
3.1.4. القوائم المحاسبية لمؤسسة..الزجاج.....146
2.4. تحويل القوائم المالية من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي 152
1.2.4. إعداد كشف.....153
2.2.4. اعدا د كشف حساب النتائج د158
3.2.4. كشف تدفقاتالخزينة.....161
3.4.تحليل القوائم المالية.....164
1.3.4. تحليل كشف الميزانية. 164
2.3.4.تحليل التوازن في المؤسسة 168
3.3.4. تحليل المردودية.....170
خلاصة الفصل الرابع 171
خاتمة عامة 173
الملاحق 178

قائمة المراجع.....198

قائمة الجداول :

رقم الجدول		الصفحة
01	شروط تطبيق النظام المحاسبي المالي	67
02	سير حسابات الصنف الأول و الثاني وفق النظام المحاسبي المالي	95
03	سير حسابات الصنف الرابع والخامس	101
04	سير حسابات الصنف السادس والسابع	106
05	التركيبة البشرية لمؤسسة صناعة الزجاج الجديدة	145
06	جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لمؤسسة الزجاج الجديدة	147
07	جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لمؤسسة الزجاج الجديدة	148
08	المؤونات في مؤسسة الزجاج الجديدة	149
09	جدول حسابات النتائج	150
10	جدول الاهتلاكات	151
11	جانب الأصول وفق النظام المحاسبي المالي	154
12	المقارنة بين الأصول في النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	155
13	جانب الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي	156
14	مقارنة بين الخصوم في النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	158
15	حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي	161
16	كشف تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي	162

17 جدول الاهتلاكات وفق النظام المحاسبي المالي 163

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	الفروع التابعة للمؤسسة الأم لمؤسسة صناعة الزجاج بالشلف	143
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزجاج الجديدة بالشلف	144

قائمة الرموز و المصطلحات:

الترجمة إلى العربية	الرمز بالغة الفرنسية	الرمز
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IAS
معايير التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting Standards	IFRS
لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting Interpretations Comite	IFRIC
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	IASB
لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Comite	IASC
مجلس معاير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB
الاتحاد الدولي للمحاسبين	International Federation Of Accountants	IFAC
المجلس الاستشاري للمعايير	Standards Adisory Conseil	SAC
المنظمة الدولية للمعايرة	International Standards Organisation	ISO
اللجنة الأوروبية التقنية للمحاسبة	European Financial Reporting Adisory Group	EFRAG
المنظمة العالمية للتجارة	Organisation mondial de Commerce	OMC
المخطط المحاسبي الوطني	Plan comptable National	PCN
المخطط المحاسبي العام	Plan Comptable General	PCG
النظام المحاسبي المالي الجديد	Nouveau Système Comptable Financier	NSCF
الخزينة	Trésorerie	T
رأس المال العامل	Fond de Roulement	FR

BFR	Besoin de Fond de Roulement	احتياجات رأس المال العامل
AT	Trésorerie Actif	الخزينة أصل
PT	Trésorerie Passive	الخزينة خصم
R	Résultat	المنتيجة
P	Produit	المنتجات (الايرادات)
C	Cout	التكلفة
CV	Cout Variable	التكلفة المتغيرة
CF	Cout Fixe	التكلفة الثابتة
CVU	Cout Variable Unitaire	التكلفة المتعيرة الوحدوية
Q	Quantité	الكمية
VR	Variation de résultat	تغير النتيجة
CA	Chiffre affaires	رقم الأعمال
PU	Prix Unitaire	السعر الوحدوي
VCA	Variation de Chiffre d affaire	تغير رقم الأعمال
VC	Variation Cout	تغير اتكلفة
MCV	Marge sur Cout Variable	الهامش على التكلفة المتغيرة
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
FIFO	First In First Out	الوارد أولا الصادر أولا
LiFo	Last In First Out	الوارد آخرا الصادر أولا
R.F	Rentabilité financière	المردودية المالية.
R.e	rentabilité économique	المردودية الاقتصادية
A	Actif	الأصول
R.N	Résultat net	النتيجة الصافية

مقدمة

إن المحاسبة هي المرآة العاكسة للواقع الاقتصادي لبلد ما عن طريق تبيين الوضعية المالية و نشـــــاط مؤسساتها ،بما أنها تستقبل نشـــاط المؤسســات، أي جميع المعــاملات والأحــداث التي تقوم بها هذه المؤسسات لتحويلها إلى أرقــام ومعلومـــات تجمع وتصنف في القــوائم المالية لها،ومع ظهور العولمة و نتيجة للثورة الصناعية وظهور الشركــات المتعددة الجنسيــات ازداد حجم المعاملات،فأصبحت هذه المعاملات لا تقتصر على الجانب المحلي فقط وإنما امتدت لتشمل العمليات الأجنبية ، وبعد الأزمة المــالية لسنة 1929 ، ونشر المؤسسات لقوائم ومعلومات مضخمة وغير صحيحة ،كل هذا دفع بالهيآت الدوليــة إلى التفكير في وسيلة لتوحيد مختلف الممارســات المحــاسبية ، أو محاولة لوضع إطار دولي يشمل مجموعــة من الإجراءات والإرشادات المحـــاسبية موحدة دوليا.

و المحـــاسبة الدولية هي مجموعة هذه الإجراءات و القواعد و المبادئ التي تحكم مختلف الممارســات المحـــاسبية على المستوى الدولي ، من خلال تـــوفير إطار نظري عـــام يحدد هذه الإجراءات المحـــاسبية و معالجة مختلف المشـــاكل التي تواجـــه المحـــاسبين أو أصحـــاب الاختصـــاص ،و هذا الإطـــار يشـــكل من مجموعة المعايير تعرف ب " معايير المحاسبية الدولية "و سواء كانت هذه المعــايير مصدرة من قبل المجلس أو الجنة ، وعندما عجزت عن تحقيق توحيد دولي لجـــأت إلى محــاولة تحقيق التوافق فقط ،بهدف التقليل من الفرو قات و التفاوت بين الدول ".

و الجزائـــر كغيرها من الدول حـــاولت التأقلم مع هـــذه الدول و الدخول في دائرة الاقتصـــاد العـــالمي والخروج من الاقتصاد الاشتراكي و دخول الاقتصـــاد الرأسمالي (اقتصاد السوق) ، وبمــا أنها تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،و لكي تكون قوائمها المالية أو مخرجاتها بصفة عامة مقروءة دوليا، قامت بتغيير نظامها المحــاسبي القائم (المخطط المحاسبي الوطني PCN) إلى النظام المحاسبي المـــالي الجديد (NSCF) الذي من المفروض بدأ العمل به ابتداء من 1 جانفي 2010.

الإشكالية:

على ضوء المعلومات السابقة يمكننا طرح التساؤل التالي:

هل النظام المحاسبي المالي الجديد يتوافق في كيفية إعداد و تحليل القوائم المالية مع معايير المحاسبة الدولية ؟

ولتوضيح الإشكالية أكثر نقوم بطرح مجمل التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي المبادئ والأسس المعتمدة في إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ؟

2- هل يختلف النظام المحاسبي المالي الجديد مع معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية؟

3-كيف تتم عملية تحليل القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجديد؟

4- ما هو موقف المؤسسات الجزائرية من النظام المحاسبي المالي الجديد (مؤسسة الزجاج الجديدة و المؤسسة الوطنية لقنوات الري ؟

5- ما هو أثر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي في مؤسسة الزجاج الجديدة؟

فرضيات البحث:

لمعالجة هذا البحث و الإجابة على الأسئلة الفرعية ، نعتمد على الفرضيات التالية:

1- معايير المحاسبة الدولية تقوم على مبدأ القيمة الحقيقية في إعداد مختلف القوائم المالية.

2- بما أن النظام جاء لمواكبة التغيرات الدولية و محاولة توحيد لقوائمه المحاسبية، فهذا يدل على أنه لا يختلف عن معايير المحاسبة الدولية في كيفية إعداد القوائم المالية.

3-يتم تحليل القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية اعتمادا على مؤشرات ونسب متشابهة.

4- المؤسسات الجزائرية محل الدراسة متخوفة من هذا النظام نظرا لانعدام مختلف الإمكانيات للاستعداد له، ولعدم امتلاكها للمؤهلات.

5-سوف يؤثر النظام المحاسبي المالي الجديد سلبا على القوائم المالية لمؤسسة الزجاج الجديدة .

أسباب اختيار الموضوع:

لعل أهمية الموضوع وحداثته على المستوى الوطني من جهة و الرغبة في الخوض في هذا المجال بصفتنا طلاب محاسبة ، والمحاسبة حاليا هي النظام المحاسبي المالي الجديد على المستوى الوطني و المعايير الدولية على المستوى الدولي من جهة أخرى دفعنا إلى محاولة اكتشاف

أكثر خبايا هذا النظام و المعايير الدولية المحاسبية .والتعرف على مدى التوافق بينهما في كيفية إعداد القوائم المالية وتحليلها.

أهمية الموضوع:

لقد ذكرنا سابقا أن من أجل مواكبة الدول الأخرى و توحيد القراءات للقوائم المـــــالية دوليا و تكون مقبولة قبولا عـــاما و دوليـــا تـــم اللجـــوء إلى هـــذا النظـــام . ولمـــا للنظـــام المحـــاسبي المـــالي أثـــر كبيرعلى المؤسسات الاقتصادية و بالتالي على الاقتصاد الجزائري بصفة عـــامة ،يدفع للاهتمام أكثر بهذا الموضوع .

الهدف من الموضوع:

من خلال دراستنا هذه نحاول التعرف على كيفية إعداد القوائم المالية المحددة حسب النظام المحاسبي المـــالي الجديد،و دراسة مختلف المعـــايير الدولية المحـــاسبية الخاصة بالقوائم المـــالية ومحـــاولة اختبـــار مدى توافق النظام المحاسبي المـــالي الجديد مع معـــايير المحاسبة الدولية، و أخيرا تحليـــل هذه القوائم بالشكل الذي يجعلها مفيدة أكثر لمستخدميها لترشيد قراراتهم.

-صعوبات البحث:

نظرا لحداثة الموضوع على الساحة الاقتصادية الجزائرية و على المؤسسات الجزائرية خاصة ،فإن أهم شيء هو تطبيق هذا النظام و قبل هذا فهمه ،و خاصة في المرحلة الانتقالية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وبالتالي هناك قلة المراجع حول هذا النظام إضافة إلى نقص التكوين للمختصين من جهة و غموض النظام في حد ذاته من جهة أخرى في السنوات الأولى هذه، لأن تطبيقه يحتاج إلى مكاتب اختصاص في كل الميادين وهذا لا يوجد في الجزائر، وبالتالي تواجه المؤسسات صعوبة في تطبيقه ، وتحتاج إلى وقت طويل لذلك ، وهذا ما يجعلنا عاجزين عن الحصول على المعلومات .

-المنهج المتبع:

اعتمدنا خلال هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، في وصف لكيفية إعداد القوائم المالية وتحليلها.

حدود الدراسة:

لقد قمنا بدراسة كيفية إعداد القـــوائم المـــالية وفقا لمعايير المحـــاسبة الدوليـــة الخاصة بالقوائم المـــالية لمؤسسة(منشأة) اقتصادية ، دون التطرق إلى موضوع الاندماج أو إعداد قوائم مالية مجمعة ،وعدم تطرقنا إلى موضوع ترجمة القوائم المالية باعتبارهما موضوعان يستحقان المعالجة كل واحد على حدا. والجانب التطبيقي يشمل القوائم المحاسبية لسنة 2009، نظرا لأن القوائم المالية لسنة 2010 لا تعد حتى 2010/03/31.

-الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة الموضوع لم نتمكن من التحصل على دراسات سابقة في مجال المقارنة بين النظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية وتحليل القوائم المالية ، بل كانت لدينا أطروحات ومذكرات ماجستير تشمل مواضيع مختلفة حتى وان كانت تمس النظـــــام المحاسبي المالي الجديد أو معـــــايير المحاسبة الدوليـــــة أو تحليل القوائم المالية ، لكن لا تشمل الربط بين إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ، وتحليلها في نفس الوقت.

- مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوحيد الدولي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، سبتمبر2004.

- وهيبة حنيش:تطبيق المعايير الدولية المحاسبية المالية وأثرها على المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة المدية، 2009/2008.

- درحمون هلال: المحاسبة التحليلية كأداة لاتخاذ القرارت ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة الجزائر، 2005/2004

- رضوان باصور:استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي لمؤسسة دراسة حالة ، صيدال،، مذكرو لنيل شهادة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة المدية،2009/2008،

خطة وهيكل البحث:

قمنا بهذه الدراسة في أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول:

لقد قمنا في هذا الفصل أولا بتحديد مفهوم المحاسبة الدولية ومختلف أهدافها وأسباب ظهورها ومبادئها ثم تم التطرق إلى نشأة معـــــــايير المحاسبة الدولية و الهيئة المصدرة لها ،حيث تم إنشائها في سنة 1973 بعد عدة مؤتمرات بين أهل الاختصـــــاص والهيئات المحاسبية والمالية الدولية ، وإجراءات إصدار هذه المعايير ، إضافة إلى تحديد هدف ونطاق كل معيار ، ثم قمنا بدراسة موقف بعض الدول من هذه المعايير حيث هناك من قامت بتبني هذه المعايير كما هي ، وهناك من لجـــــأت إلى تكييفها مع معـــــــاييرها و ظروفها الاقتصادية الوطنية ، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى اختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية،و الثقافية لكل دولة. ثم بعد ذلك تم الانتقال إلى عناصر قائمـــــة المركز المـــــــالي (الميزانية) من أصـــــول خصوم ،و عناصر مشتركة بينهما وتشمل العناصر التي يمكن إيجادها ضمن جانب الأصـــــــول أو جانب الخصوم .

وأخيرا شمل هذا الفصل على العناصر المختلفة لمختلف القوائم المالية الأخرى من قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال والملاحق.

الفصل الثاني:

لقد قمنا بتخصيص هذا الفصل إلى كيفية إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد حيث قمنا بالتعريف بهذا النظام وتحديد الأسباب التي دفعت بالسلطات الجزائرية إلى تغيير المخطط المحاسبي الوطني واستبداله بالنظام المحاسبي المالي ، ولعل أهم سبب هو مواكبة ومحاولة الدخول في الاقتصاد العالمي، ثم قمنا بعرض مختلف عناصر القوائم المالية من شروط للإدراج و قواعد التقييم ، وكل مرة تتم المقارنة مع معايير المحـــــاسبة الدوليـــــة في كيفية الإدراج والتقييم ، وأخيرا تم التطـــــــرق إلى مدونة الحسابات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وكيفية سير مختلف الحسابات فيها.

الفصل الثالث:

إن هذا الفصل خاص بتحليل القوائم (الكشوف) المالية وفقا للنظام والمعايير نظرا لأن النظام المحـــــاسبي المـــــــالي الجديد لم ينص على كيفية محددة لتحليل القوائم المالية ولهذا يتم إتباع الطريقة الدولية ، وتم من خلاله بتحديد مفهوم التحليل المالي ، أهدافه ومداخله ، إضافة إلى أنواع التحليل التي تتمثل في التحليل المقارن أي نقارن معطيات القوائم المالية مع قوائمها المالية لسنوات ماضية ،أو مع معطيات لمؤسسات أخرى من نفس القطاع ، أو يتم التحليل بناء على نسب يتم استخراجها من خلال القوائم المالية ، لتحليل التوازن المالي ،الوضعية المالية ، قدرات المنشأة(المؤسسة) على التسديد مردودية المنشأة،...الخ.

الفصل الرابع:

هذا الفصل فصل تطبيقي ، حيث اخترنا القيام بدراستنا التطبيقية في مؤسستين وطنيتين من أجل الحصول على معلومات أوفر خاصة في مجال الانتقال ، ولقد قمنا خلال هذا الفصل بالتعريف بالمؤسسة الأولى(المؤسسة الوطنية لقنوات الري) ، ثم تقديم مختلف الإجراءات التي قامت بها للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ،بعدها انتقلنا إلى التعريف بالمؤسسة الثانية(مؤسسة الزجاج الجديدة)، و أخيرا قمنا بدراسة تصورية للقوائم المحاسبية لمؤسسة الزجاج الجديدة وفق المخطط المحاسبي الوطني إلى قوائم مالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد وتحليلها.

الفصل1
القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية
IAS/IFRS)

تعتبر المحـــاسبة نظـــام معلومـــات تستقبل كل البيانـــاتعن العمليات والأحداث ثم تقوم بتجميعها، تبويبها،ومعالجتها، ثم تقديمها في شكل مخرجات. كانت قبل الآن توجه إلى فئات معينة كمصلحة الضرائب مثلا، لكن مع تطور الظروف الاقتصادية وظهور العولمة اختفت الهوة والحواجز بين الدول ، لذلك أصبحت للمنشأة تعاملات لا تقتصر على الأطراف المحلية وإنما تعدت ذلك لتشمل أطراف ومنشآت أجنبية. وبالتالي فالقوائم المالية (مخرجات المحاسبة)غير موجهة لأطراف محلية فقط، بل لكل الأطراف الراغبة في استعمالها سواء كانت محلية أو أجنبية.

ونظرا لاختلاف الأنظمة والطرق والأساليب المحاسبية بين الدول خلق مشكل فهم القوائم المالية لدى المستعمل الأجنبي ، فكان من اللازم البحث عن طريقة للتوحيد والتقليل من هذه الاختلافات بين الدول من خلال إنشاء محاسبة دولية تعتمد على معايير محاسبة دولية ، تحكم وتنظم جميع الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي.

سنحاول من خلال هذا الفصل عرض كل من المحاسبة الدولية، أهدافها، ومعاييرها. وموقف بعض الدول من هذه المعايير وكيفية إعداد القوائم المالية وفق ا لهذه المعايير.

1.1.مدخل إلى المحاسبة الدولية

إن المحاسبة تعتبر المرآة العاكسة للواقع الاقتصادي لبلد ما وهي تهتم بتوصيل المعلومات المفيدة لمختلف الأطراف سواء كانت محلية أو أجنبية، ولكن نظرا للاختلاف في الظروف الاقتصادية بين الدول يختلف النظام المحاسبي لكل دولة وهذا ما يعرقل فهم المعلومات المقدمة لهم، وللقضاء على هذا الإشكال تم تكوين محاسبة دولية تسري على جميع الدول.

1.1.1.تعريف المحاسبة الدولية و أهدافها

قبل التطرق إلى تعريف المحاسبة الدولية نعرف المحاسبة بشكل عام

1.1.1.1. تعريف المحاسبة

1.1.1.1.1. التعريف الأول:

"هي عملية تحديد و قياس و توصيل المعلومات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات من طرف من يستعمل هذه المعلومات، والقيام بالوظائف الإدارية من تحطيط ،رقابة و متابعة، و استخدامها من طرف جهات خارجية "[1] ص 15-16

2.1.1.1.1. التعريف الثاني:

"المحاسبة المالية تقوم بتحديد،قياس ،وتوصيل المعلومات المالية عن المؤسسة للأطراف المهتمة بهذه المعلومات "[2] ص13.

3.1.1.1.1. التعريف الرابع :

" هي شبكة تبني وتضبط المعلومات الموجهة للغير" **[4] ص01.**

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للمحاسبة كما يلي:

المحاسبة عبارة عن نظام معلومات يستقبل المدخلات (البيانات) يقوم بمعالجتها ، ثم يقدمها في شكل مخرجات لجميع مستعمليها ، لاتخاذ القرارات والقيام بمختلف الوظائف الإدارية.

2.1.1.1. تعريف المحاسبة الدولية

1.2.1.1.1. التعريف الأول:

"هي مجموعة المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دوليا لتحكم الممارسات العملية للمهنة."[5] ص15

2.2.1.1.1. التعريف الثاني:

"هي عبارة عن نظام محاسبي عالمي ومبادئ محاسبية عالمية موحدة ، يجد التأييد بين منظمات أسواق رأس المال ومهنة المحاسبة " [6]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل: المحاسبة الدولية هي عبارة عن نظام محاسبي عالمي ، يتجسد من خلال معايير المحاسبة الدولية.

وظهرت نتيجة لعدة تغيرات أجبرت أصحـــاب الاختصـــاص البحث عن وسيلة لمعـــالجتها، ومن بين هذه العوامل نذكر:[7] ص34-35

- المشاكل المحاسبية المعاصرة،مثل التسويات المرتبطة بالمحاسبة عن التضخم ، تأجيل الضرائب عن الدخل وترجمة القوائم المالية.

-ظهور الأسواق العالمية وسعي الدول النامية نحوها،وذلك من أجل تعظيم قدراتها التصديرية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

إضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل أخرى أدت إلى ظهور المحاسبة الدولية منها:

- العولمـــــة : لقد خلفت العولمـــة والزيادة في حركة الأمـــوال تنافســـا بين الدول لجلب المـــــزيد من رؤوس الأموال الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى رغبة المؤسسات الكبرى في توسيع أسواقها عن طريق نقل رؤوس أموالها القابلة إلى الانتقال لأماكن أخرى بسبب وجود بعض الامتيازات الضريبية التنافسية أو لانخفاض تكاليف الإنتاج. ولاشك أن هذا النوع من الاستثمار كان له التأثيرعلى المحاسبة الدولية منحيث ترجمة العملات الأجنبية وعمليات الصرف الأجنبي[8] ص15.

- الشركات المتعددة الجنسيات: وهي تتمثل في تلك المنشآت المملوكة على المستوى العالمي التي تقدم بعض الأعمال الأجنبية ، فهي منشآت أعمال دولية في كل وظائفها الإدارية والإنتاجية والتسويقية والتمويلية. وقد انتشر هذا النوع من المنشآت عن طريق الاستثمار في شركات تابعة أو فروع خارجية مستقلة.[9] ص14 .

ولا شك أن انتشار مثل هذه المنشآت عالميا لم يتطلب فقط وجود نظم محاسبية ورقابية لتقييم أداء تلك المنشات بالطرق المناسبة، بل تطلب أيضا وجود معايير محاسبية خاصة لتحقيق متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء.

3.1.1.1. أهداف المحاسبة الدولية

مهما كانت الأسباب التي أدت إلى الحاجة لمحاسبة دولية، فهي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف :[5]ص32.

1.3.1.1.1. مواكبة التغيرات البيئية لترشيد قرارات المستخدمين بتوفير المعلومات الضرورية و الملائمة والوقتية ، عن طريق:

-إيجاد إطار نظري و عملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على المستوى الدولي.

-إيجاد نوع من الاتساق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي لتسهيل عملية المقارنة.

-دراسة الأنظمة المحاسبية للدول ومحاولة زيادة الوعي حول أسباب الاختلاف.

-العمل على جعل القوائم المالية للشركات أكثر دولية من خلال تسهيل قراءتها وجعلها قابلة للمقارنة.

-توفير الحلول للمشاكل المحاسبة المتجددة.

-قراءة موحدة للتقارير المالية للمنشآت .

2.3.1.1.1.توحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول أي تحقيق "التوحيد"، ولكن الاختلاف البيئي و الاقتصادي منع أو عرقل الوصول إلى التوحيد فلجأت إلى محاولة تحقيق التوافق.

فالتوحيد يفترض توحيد كلي للقواعد المحاسبية[10] ص104.

بينما التوافق" هو عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول ، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية ". [11] ص170.

2.1.1. الفروض والمحددات المحاسبية

تحكم المحاسبة مجموعة من الفروض والمحددات عند إعداد القوائم المالية تتمثل فيما يلي:

1.2.1.1. الفروض المحاسبية

قبل تحديد محتوى هذه الفروض نقدم معنى الفرض أولا.

1.1.2.1.1. تعريف الفرض المحاسبي:

"هي جمل إخبارية مسلم بها لا تتضارب فيما بينها، وهي متطلب ضروري لاشتقاق المبادئ ولا تحتاج إلى برهان،ويتعذر إثبات صحتها أو إقامة الدليل عليها" [12] ص37.

2.1.2.1.1. الفروض المحاسبية:وتتمثل فيما يلي:

1.2.1.2.1.1.فرض الوحدة المحاسبية:

تقوم المحاسبة على افتراض استقلال المنشأة الاقتصادية عن شخصية أصحابها ، بما يجعل القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها تخص العمليات التي تقوم بها الوحدة وليس العمليات الخاصة بحملة أسهمها أو ملاكها، إضافة إلى أن المحاسبة ترتكز على قياس التقدم الاقتصادي للمنشاة أكثر من تركيزها على قياس الدخل الذي يخص مجموعة الملاك. [13] ص 09.

2.2.1.2.1.1.فرض الاستمرار:

إن القوائم المالية تعد على أساس أن المنشأة مستمرة إلى أمد غير محدد [14] ص06.

وهذا لا يعني أن المنشأة ستضل موجودة بصفة دائمة ولكن ستضل قائمة لمدة كافية لتحقيق الخطط.

الحالية و مقابلة التزاماتها التعاقدية

3.2.1.2.1.1.فرض القياس النقدي:

على المنشأة استخدام وحدة قياس معينة وثابتة لقياس جميع عناصرها واستعمالها كأساس لإعداد القوائم المالية.

4.2.1.2.1.1.فرض استقلال الدورات المحاسبية:

يعني هذا الفرض تقسيم النشاطات الاقتصادية للمنشأة على فترات زمنية محددة (شهر ،ربع سنة،سنة)

وبالتالي يجب تخصيص العمليات تخصيصا زمنيا ملائما على الوحدات الزمنية المستخدمة.[15] ص32.

2.2.1.1. المحددات

1.2.2.1.1.تعريف المحدد:

"هي عبارة عن ضوابط وقواعد يسترشد بها المحاسب عند إعداد القوائم المالية،وتحديد الأحداث الواجب الإفصاح عنها وكيفية قياسها وإظهار أثارها في القوائم المالية" [16] ص28.

2.2.2.1.1. المحددات المحاسبية:

تتمثل فيما يلي :

1.2.2.2.1.1.الحيطة والحذر:

معنـــاه عـــدم تسجيل الربح أو الإيراد حتى يتم التحصل عليه ، على العكس تسجل كل المصـــاريف حتى و إن كانت محتملة. [17] ص55، إضافة إلى ا تباع العقلانية في عملية التقدير، أي عدم المبالغة أو التضخيم فيما يخص العناصـــر التي تحتـــاج إلى تقدير، بالمقابل أخذ بعين الاعتبار الخســـائر المحتملـــة في المستقبل دون الأرباح ويظهر جليا هذا في تقييم المخزون بالتكلفة أو قيمة السوق أيهما أقل.[18] ص87.

2.2.2.2.1.1. الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

يجب أن تكون المنافع المرجوة من هذه المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها.[19] ص99.

3.2.2.2.1.1.محدد الأهمية النسبية:

و الذي يعني إعطاء أهمية للعناصر التي يكون لها تأثير على القوائم المالية وعلى قرارات مستخدمي تلك القوائم ،أي تأثر في سلوك مستعمليه.وأهمية العناصر تعود إلى تقدير المحاسب و الظروف الاقتصادية المحيطة بها [18] ص81.

إضافة إلى هذه المحددات يجب أن تتوفر بعض الصفات الضرورية لكي تكون المعلومات ذات نفع، تتمثل فيما يلي: [18] ص 83-84.

-**الشمولية:** حيث تكون المعلومات شاملة لكل أحداث وعمليات المنشأة.

-**الدقة**: تتوفر على نسبة معتبرة من الدقة لجلب و الحفاظ على ثقة مستعمليها.

إضافة إلى الصفات التالية: [20] ص12.

-**القابلية للمقارنة:** مقارنة المنشأة مع المنشآت من نفس القطاع، أو مقارنة المنشاة مع نفسها لفترات محاسبية مختلفة.

-**قابلية الفهم (الوضوح)**: ويشترط في المعلومات أن تكون واضحة ومفهومة من قبل مستعمليها وخالية من التعقيدات، مع افتراض أن لدى مستعملي المعلومات مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة الاقتصادية.

-**الملائمـــة** : لتحقيق هــذا الغرض يجب أن تــكون المعلومـــات ذات صـــلة بالقــرار وبالتـــالي تؤثـــــر على القرارات الاقتصادية للمستعملين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية. وترتبط الملائمـــة بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية ' وتعتبر المعلومـــات ملائمـــة إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر في القرارات الاقتصادية لمستعمليها.

-**الاتساق والثبات:**يعني ثبات الطرق المحاسبية لسهولة المقارنة.

-**الموضوعية:**يعني عدم قبول أية معلومات محاسبية ما لم يكن هناك مستند ودليل على وقوعها أو إثباتها.[21] ص35.

3.1.1. المبادئ الأساسية للمحاسبة الدولية

إن عملية تحديد وتسجيل كل العمليات التي تقوم بها المنشاة وعملية إعداد القوائم المالية لا تتم بصفة عشوائية، وإنما هناك مجموعة من المبادئ إضافة إلى الفروض والمحددات يجب احترامها. وقبل ذكر هذه المبادئ نحدد معنى المبدأ أولا.

1.3.1.1. تعريف المبدأ المحاسبي

"هي عبارة عن معايير أعدتها مهنة المحاسبة تلقى القبول العام في الممارسة العملية المحاسبية،وتختص بإرشاد وضبط الممارسة المحاسبية خاصة فيما يتعلق بكيفية التقرير عن الأحداث الاقتصادية للمنشأة" [6] ص28.

2.3.1.1. المبادئ المحاسبية:

تشمل معايير المحاسبة الدولية في كل من المعايير التالية :

1.2.3.1.1.معايير الاعتراف المحاسبي:

عندما يتم ظهور مورد أو التزام في قائمة المركز المالي أو يظهر مصروف أو إيراد في قائمة الدخل يعني أنه قد تم الاعتراف بالبند، وقد ضمن في صلب القوائم المالية أي تم إثباتها محاسبيا.وهذا لا يتم تلقائيا وإنما هناك شروط يجب احترامها وهي : [22] ص367-387-369.

1.1.2.3.1.1.التعريف:

أي ينطبق عليه تعريف أي عنصر من عناصر القوائم المالية.

2.1.2.3.1.1.القياس:

يجب أن يكون العنصر المعترف به قابل للقياس،أي يكون للعنصر تكلفة ويمكن التعبير عنها تعبير كمي و باستخدام وحدة نقد كأساس لهذا القياس، باستخدام عدة أسس كوسيلة للقياس:التكلفة التاريخية ،لتكلفة الجارية ،القيمة السوقية الجارية ، صافي القيمة التحصيلية ،و القيمة الحالية للتدفقات النقدية .

3.1.2.3.1.1.الملائمة:

تعتبر المعلومات الخاصة بالعنصر المعني ملائمة إذا كان لها القدرة على إحداث تأثير على قرارات مستعملي تلك القوائم المالية،وحتى تحقق هذه الخاصية لابد من توفر الشروط التالية:

-توفير المعلومات في الوقت الملائم.

-سهولة فهم هذه المعلومات .

-الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات التي لها أهمية.

4.1.2.3.1.1. الموثوقية :

يجب أن تحقق المعلومات الخاصة بالعنصر المراد الاعتراف به درجة كافية من المصداقية وهي تتجلى في النقاط التالية:[22] ص419.

-**صدق التمثيل**:معناه يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث التي حدثت في المنشأة مع إمكانية تحقق هذه المعلومات .

-**حياد المعلومات**:يعني تكون المعلومات غير متحيزة لخدمة طرف معين على حساب طرف أخر.

-**أسبقية الجوهر على الشكل**:أي يجب أن تعرض وفق ما تم المحاسبة عنه طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس وفق لشكلها القانوني فقط.

2.2.3.1.1. مبدأ التكلفة التاريخية:

تعتبر من المبادئ المقبولة قبولا عاما ودوليا والأهم في المحاسبة التي تحكم إعداد القوائم المالية بموجب هذا المبدأ يتم إثبات أصول والتزامات المؤسسة حسب السعر التبادلي الفعلي المتفق عليه بين البائع و المشتري ،أو القيمة الجارية العادية للسلعة موضوع التبادل[22] ص419 ،أي بقيمة العنصر في وقت دخوله للمنشأة والمتمثلة في قيمة السيولة المدفوعة من طرف الشاري أو بمجموع التكاليف الخاصة بإنتاجه [20] ص8-9، وتعتبر هذه الخاصية الميزة الجوهرية التي يتمتع بها القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية .

وعند تحديد التكلفة التاريخية يجب مراعاة النقاط التالية :[22] ص419.

1.2.2.3.1.1.معيار الزمن :

أي تعتمد على التكلفة النقدية للأصل في تاريخ اقتنائه.

2.2.2.3.1.1.معيار المكان:

يقصد به إضافة إلى تكلفة الأصل نفقات البعد المكاني مثل نفقات الشحن،التأمين، الرسوم الجمركية النقل ....الخ

3.2.2.3.1.1.معيار الجاهزية :

بالإضافة إلى النفقات السابقة الناتجة عن المعيارين السابقين تضاف إلى تكلفة الأصل كل النفقات المرتبطة به حتى يصبح جاهزا للاستخدام مثل الصيانة ،التجريب،...الخ

بالرغم من كل الايجابيات لهذا المبدأ إلا أنه تعرض للانتقاد من طرف النقاد،حيث أكدوا أن الاعتماد على هذا المبدأ يخلق مشاكل عديدة من بينها: [22] ص431-432-433.

- يؤدي الاعتماد على هذا المبدأ إلى قياس غير سليم لد خل الدورة بسبب أخطاء التوقيت أي الفارق الزمني.

-ينتج عن استعمال هذا المبدأ ظهور أخطا ء وحدة القياس،ولهذا يقترح تعديل التكلفة التاريخية وفق المستوى العام للأسعار،عن طريق تقييم مختلف الأصول أي تطبيق محاسبة التضخم.

-يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو من قبل مستعملي القوائم المالية.

-إن تطبيق هذا المبدأ ينتج أرباحا متضمنة صوريا في أوقات التضخم النقدي ،وهذا بسبب دفع ضرائب على أرباح صورية.

-عجز المنشأة على إحلال أصول ثابتة جديدة محل أخرى قديمة في نهاية عمرها الإنتاجي وبالتالي تراجع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة لأنها سوف تصبح عاجزة عن مواكبة التطور، وهذا يعرضها للخطر والزوال.

ولتجاوز مخاطر التضخم أو التقييم التاريخي للأصول ألزمت معايير المحاسبة الدولية إعادة تقييم مختلف عناصر قائمة المركز المالي.

3.2.3.1.1. مبدأ الاعتراف بالإيراد:

بالإضافة إلى الشروط العامة للاعتراف المحاسبي فلقد أضافت هيئة معايير المحاسبة الدولية شرطين خاصين بالاعتراف بالإيراد وإثباته هما: [23] ص474.

1.3.2.3.1.1.اكتساب الإيراد:

يتم اكتساب الإيراد خلال جميع مراحل دورة التشغيل، أي بدء من استلام المواد ومرورا بالتصنيع

و التخزين و التسويق والتمويل و البيع و التحصيل، أي أن عملية الاكتساب تتضمن مجموعة دورات نشاط متصلة، و هكذا فإن عملية اكتساب الإيراد تتحقق في شكل قيمة مضافة تدريجيا خلال مختلف دورات النشاط.

2.3.2.3.1.1.تحقق الإيراد:

يجيب هذا الشرط على السؤالين التاليين:متى يتم الاعتراف بالإيراد؟ و كيف بتم تخصيص الإيرادات فيما بين الأنشطة أو فيما بين الدورات المحاسبية؟وهذا ما يعالجه أكثر المعيار الدولي الثامن عاشر

4.2.3.1.1. مبدأ الاعتراف بالمصروفات:

يوجد أ أساسين لقياس المصروفات: [6] ص29.

-التكلفة التاريخية:

-القيمة الجارية:معناه قياس المصروفات وفق تكلفة استبدال للموارد المستنفذة، وهي تعبرعن تكلفة الاستبدال لإعادة الشراء أو لإعادة التصنيع.

ويتم الاعتراف بالمصروفات وفق لأسلوبين:

1.4.2.3.1.1.الاعتراف بالمصروف على أساس العلاقة السببية:

و تشمل المصروفات التي لها علاقة بالإيراد البضاعة المباعة وإيرادات البيع.

2.4.2.3.1.1.الاعتراف بالمصروف على أساس الفترة المحاسبية:

وهنا نربط المصروف بفترة النشاط أو عدة فترات مثل مصروف الإيجار,...الخ.

5.2.3.1.1. مبدأ المقابلة(مقابلة الإيرادات بالمصروفات):

يعني هذا المبدأ مقابلة كل إيرادات الدورة بمصروفاتها من أجل الوصول إلى الربح[22] ص412--416.و يقصد بالمقابلة تحديد العلاقة الوثيقة الموجودة بين بعض عناصر المصاريف وبين الإيراد المحقق نتيجة تحمل تـــلك المصـــاريف، وفي الحـــالات التي من الصعب تحقيق التـــرابط بين المصروفـــات والإيـــرادات يـــكون من الضروري استخدام سياسة منتظمة ورشيدة لعملية تخصيصها بشكل يقترب من تحقيق المقابلة .

6.2.3.1.1. مبدأ الإفصاح:

إن لمعيار الإفصاح المناسب دورا هام ومركزيا سواء في نظرية المحاسبة أم في السياسات المحاسبية،وبسبب الاهتمام المتزايد للإفصاح عن المعلومات المحاسبية حرصت المجامع المهنية في شتى البلدان المتقدمة على إصدار معايير البيانات الخاصة بالإفصاح .

ويتطلب هذا المبدأ أن تكون القوائم المالية كاملة وشاملة لكل المعلومات الضرورية للتعبير الصادق،بمعنى توفير المعلومات المناسبة لمختلف الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات بالقدر الذي يساعدهم فاتخاذ القرارات. ويمنع إخفاء أو حذف أي معلومة يمكن أن تجعل القوائم المالية مضللة.[24] ص100.

لا يسري هذا المبدأ على الأحداث والوقائع التي حدثت خلال السنة فقط وإنما يمتد إلى الأحداث و الوقائع الهامة التي تحدث بعد تاريخ الميزانية وقبل نشر القوائم المالية، أي الأحداث التي تقع في الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ الاختتام وتاريخ الإفصاح.وهذا ما يعالجه المعيار الدولي رقم 10"الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

2.1. معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)

كما ذكرنا سابقا أن المحاسبة الدولية تتجسد من خلال معايير المحاسبية الدولية، حيث تعالج هذه المعايير مختلف المشاكل المحاسبية المعاصرة سواء كانت صادرة عن اللجنة سابقا أو مجلس معايير المحاسبة.

1.2.1. مجلس معايير المحاسبة الدولية

قبل التطرق إلى الهيئة المصدرة لمعـــايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المـــالي نحدد مفهومها

1.1.2.1. تعريف المعيار وخصائصه

يعرف المعيار عموما حسب منظمة(ISO) على أنه "وثيقة أعدت بإجماع ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها،تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين " [25] ص141.

وهو يتميز بعدة خصائص نذكر منها :[26] ص46.

-أداة لتقييم أداء العمل المحاسبي

- المعايير تقيد في الترشيد واتخاذ القرارات المحاسبية .

أما المرجعية الدولية نعني بها كل من :

-المعايير الدولية ،معايير الإبلاغ المالي والتفسيرات[27] ص31

Référentiel IFRS =IAS +IFRS +SIC

2.1.2.1.نشأة مجلس معايير المحاسبة الدولية

نظرا للأسباب الســـالفة الذكر و التي أدت إلى ظهور الحـــاجة إلى إعداد معـــايير محـــاسبية دوليـــة تحكم جميع الممارسات المحـــاسبية ،تم عقد عدة مؤتمـــرات أول مؤتمـــر دولي للمحـــاسبين

عقد في سنة 1904 فـــي مدينة ميســوري في الولايـــات المتحدة الأمريكية بمشـــاركة العديد من الدول [28] ص05،حيث تـــم الموافقـــة على إجراء المؤتمر كل 5 سنوات [09] ص429، وبعدها أجريت عدة مؤتمرات إلى أن جاء المؤتمر العاشر سنة 1972 والذي عقد في مدينة سيدني بأستراليا، حيث انبثق عنه تأسيس لجنة التنسيق الدولي لمهنة المحاسبة.

وفي عام 1973أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في 1973/06/29، بألمانيا وضمت 11عضو.والتي كانت تتلقى الدعم المالي من الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات ومنشآت التدقيق الكبرى.

تنجز أعمال اللجنة من خلال مجلس يمثل 13دولة يعينهم الاتحاد الدولي ،إضافة إلى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي واتحاد الشركات المسيطرة الصناعية في سويسرا و الجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين و هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)[28] ص05.

وفي عام 1982 انضمت إلى اللجنة كل أعضاء الاتحـــاد الدولي للمحاسبين[29] ص06، و أصدرت 41 معيار إلى غاية سنة 2000

وفي عـــام 1995تم تـــأسيس المجلس الاستشـــاري ، حيث يتكون من الأشخـــاص البـــارزيـــن فـــي المراكز الرئيسية في مهنة المحاسبة و مستخدمي القوائم المالية و ذلك بهدف: [26] ص38.

-إعادة النظر بإستراتيجية و خطط المجلس و التعليق عليها.

-إعداد التقرير السنوي حول فعالية المجلس في تحقيق أهدافه و انجاز أعماله .

تعزيز المشـــاركة في عمل اللجنة و قبولهـــا من طرف أوساط المهنة ومستخدمي القوائـــم المـــالية و اتحادات العمال و الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

-توفير التمويل اللازم لعمل اللجنة .

-إعادة النظر بالموازنة و القوائم المالية للجنة

وفي عام 2000 أعادت هيكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية والنظام الأساسي لها وتم تغيير اسمها إلى مجلس معـــايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث قام هذا الأخير بتغيير تسمية لجنة التفسيرات القائمة إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية(IFRIC) ، تهدف إلى تفسير وتوضيح المعايير المحاسبية القائمة، إضافة إلى تقديم إرشادات وتوجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية وحول معـــايير التقارير المالية الدولية.[29] ص06.

أصدر المجلس أول معيار" تطبيق معايير التقارير المالية لأول مرة" سنة 2003و أصبح ساري المفعول سنة4 200 .

3.1.2.1.إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية

تمر عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية بعدة خطوات نلخصها في النقاط التالية: [26] ص48.

1.3.1.2.1. الخطوة الأولى

يقوم المجلس بتشكيل لجنة يترأسها ممثل من منظمات محاسبية (ثلاثة دول على الأقل) تقوم هذه الأخيرة بدراسة القضايا المطروحة من مختلف الممارسات المحاسبية للوصول في الأخير إلى عرض موجز النقاط الرئيسية على المجلس.

2.3.1.2.1. الخطوة الثانية

يقوم المجلس بالتعليق على الموجز المقدم من طرف اللجنة، على أساس التعليق تقوم الجنة بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية.

3.3.1.2.1. الخطوة الثالثة

يتم التعليق على البيان التمهيدي خلال مدة محددة بأربعة (04) أشهر، بعدها تقوم اللجنة بمراجعة مختلف هذه التعليقات لتقوم في الأخير بعرض البيان النهائي بالمبادئ على المجلس للموافقة عليها،والذي يعتبر بمثابة مسودة العرض للمعيار المحاسبي الدولي المقترح بشرط أن يوافق عليه ثلثي (3/2من أعضاء المجلس.

4.3.1.2.1.الخطوة الرابعة

بعد الموافقة عليه من طرف المجلس تنشر اللجنة المسودة للتعليق عليها من قبل الأطراف المهتمة خلال فترة العرض في مدة تتراوح من شهر إلى ستة أشهر.

5.3.1.2.1.الخطوة الخامسة

و كآخر مرحلة تقوم اللجنة بإعداد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعته من قبل المجلس، وبعد موافقة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجلس على الأقل يتم نشر المعيار.

2.2.1.عرض معايير المحاسبة الدولية

تشمل معايير المحاسبة الدولية كل من المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا و المعايير الصادرة عن مجلس معايير التقارير المالية الدولية) حاليا.

1.2.2.1. معايير لجنة المحاسبة الدولية

لقد قامت اللجنة بإصدار 41 معيار من سنة 1973 إلى غاية 2000 تتمثل فيما يلي.

1.1.2.2.1. المعايير الخاصة بالتقارير المالية:

وتشمل كل من:

1.1.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 01" عرض القوائم المالية:

يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات للفترات السابقة، والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى[30] ص88

وتشمل القوائم المالية وفقا لهذا المعيار[30] ص88 :

-الميزانية. - قائمة الدخل . - قائمة التغيرات في حقوق الملكية

- قائمة التغيرات في رؤوس الأموال. - الملاحق والتفسيرات المكملة للقوائم المالية.

2.1.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 07" قائمة التدفقات النقدية" :

ينص هذا المعيار على إلزام المؤسسات بإعداد قائمة أو حالة تلخص التدفقات النقدية من والى المؤسسة حيث يصنف هذه الأنشطة إلى أنشطة تشغيلية أنشطة تمويلية ، وأنشطة استثمارية.

3.1.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم14 المعلومات القطاعية "التقارير حول القطاعات" :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس تقديم التقارير حول المعلومات المالية،وفق القطاع سواء كان قطاع جغرافي أو قطاع عمل[31]

4.1.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 17" عقود الإيجار التمويلي":

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي للمستأجرين و المؤجرين.

5.1.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 21" أثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية":

ويهدف إلى تحديد كيفية إثبات العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية ، وكيفية ترجمة القوائم المالية من عملة إلى أخرى، إضافة إلى أن المعيار قد تطرق إلى أسعار الصرف ،وكيف يتم الإفصاح عن آثار التغير في معدل الصرف[23]195-196

6.1.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 24 "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة":

يحدد متطلبات الإفصاح عن علاقات الطرف ذي العلاقة في القوائم المالية ، بغرض جعل القارئ للقوائم المالية على علم بوجود طرف ذي علاقة ومدى تأثير هذه العمليات على المركز المالي وربحته والتدفق النقدي للمشاة. [32] ص415

7.1.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

: يهدف إلى إلغاء اثر التضخم على القوائم المالية ويطبق هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسة سواء كانت فردية أو موحدة في حالة وجود التضخم.[30] ص88-89

2.1.2.2.1. المعايير الخاصة بالتقييم والاعتراف:

ولقد خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية لعملية تقييم عناصر القوائم المالية المعايير التالية: [31]

1.2.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 02"المخزون" :

الغرض من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للمخزون أي تحديد كيفية الاعتراف بالمخزون كأصل ثم كمصروف، إضافة إلى تحديد طرق وأساليب قياس المخزون. والمعيار الدولي هذا ينطبق على كل من البضاعة التامة الصنع، البضاعة المعدة للبيع، والمواد التي تستخدم في العملية الإنتاجية.

2.2.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 16" الأصول غير الجارية المادية" :

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمعدات ، أي تحديد توقيت الاعتراف بالأصل وقيمته المعترف بها والنفقات الاستهلاكية المتعلقة به والواجبة التسجيل، إضافة إلى أساس تقييم هذه الأصول المادية غير الجارية.

إضافة إلى المعايير التالية: [33] ص189-215

3.2.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 36" انخفاض قيمة الموجودات":

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الأصول ماعدا تلك التي لها معيار دولي خاص بها.وهو يسري على الشركات التابعة والشقيقة، الأراضي، المعدات ،الأملاك الاستثمارية (الاستثمار العقاري) المرحلة بالتكلفة ،والأصول المعنوية.

4.2.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 37" المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة":

الغرض من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للمخزون أي تحديد كيفية الاعتراف بالمخزون كأصل ثم كمصروف، إضافة إلى تحديد طرق وأساليب قياس المخزون. والمعيار الدولي هذا ينطبق على كل من البضاعة التامة الصنع، البضاعة المعدة للبيع، والمواد التي تستخدم في العملية الإنتاجية.

5.2.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 38" الأصول غير الجاري المعنوية":

يهدف إلى تغطية الأصول غير الملموسة التي لا تغطيها معايير محاسبية دولية أخرى ، من حيث تحديد كيفية الاعتراف ووقت الاعتراف وأساليب قياس مختلف المخصصات وخسائر القيم وكيفية الإفصاح عنها.[20] ص609-610

6.2.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 39" الأدوات المالية : الاعتراف والقياس":

ويحدد هذا المعيار متى يجب الاعتراف بالأصل المالي أو التزام مالي في قائمة المركز المالي أول

مرة ،وكيفية إلغاء هذا الاعتراف إلى جانب ذلك يحدد طريقة تصنيف أصل أو التزام مالي ضمن إحدى فئات الأصول أو الالتزامات المالية ، وأخيرا يحدد كيفية قياس أصل أو التزام مالي. [33] ص11

7.2.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 40"الاستثمارات العقارية":

يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير الجارية للتوظيف.

3.1.2.2.1. المعايير الخاصة بالشركات والفروع:

وهذه المعايير خاصة بمعالجة كل التعاملات التي تحدث بين الشركات والفروع التابعة لها(الشركات القابضة والتابعة)، وتتمثل فيما يلي:[30] ص89-90

1.3.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 27"القوائم المالية الموحدة والمنفصلة":

يطبق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة لمجموعة من المؤسسات تحت المؤسسة الأم.ولا ينطبق على أساليب معالجة دمج المؤسسات،وأثرها على توحيد القوائم المالية ومعالجة الاستثمارات في المؤسسات الزميلة.

2.3.1.2.2.1. المعيار الدولي رقم 28 "الاستثمارات في الشركات الزميلة":

يتناول المحاسبة عن الاستثمارات الذي تكون نسبة تملك المستثمر في الشركة المستثمر بها يتراوح بين 20% إلى 50% وبالتالي يمارس المستثمر تأثير هام على القرارات التشغيلية والمالية للشركة الزميلة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال سلطة التصويت.

3.3.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 31"الحصص في المشاريع المشتركة" :

يصف المعيار المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة ، ويهدف هذا المعيار إلى توفير المعلومات اللازمة لمستعملي القوائم المالية من خلال إعطاء صورة عن أرباح الناتجة عن المنشأة وأثارها على المنشأة ،إضافة إلى المركز المالي لهذه المنشأة .

4.3.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 33"ربحية السهم":

يهدف المعيار إلى توضيح ربحية السهم وهذا من أجل رفع القدرة على المقارنة في جميع الشركات.ويطبق هذا المعيار على المؤسسات المسعرة في البورصة والتي ستطرح أسهمها، حيث يتم حساب ربحية السهم على أساس القوائم المالية الموحدة..

4.1.2.2.1. المعايير الخاصة بعناصر النتيجة (قائمة الدخل):وتتمثل فيما يلي: [31]

1.4.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 11" عقود الإنشاء" :

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال هذا المعيار بوصف المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء.

2.4.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 12" ضرائب الدخل" :

ويهف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لكل ضرائب الدخل.

3.4.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 18" الإيراد":

ويهدف هذا المعيار إلى وصف كيفية تحديد الاعتراف بالإيراد الناتج عن الأنشطة العادية وقياسه.

4.4.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 19" منا فع الموظفين":

ويتناول المعيار طريقة معالجة وتقديم منافع المستخدمين.

5.4.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 23" تكلفة الاقتراض ":

ويحدد المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض.

5.1.2.2.1.المعايير الخاصة بالملاحق: وتتمثل فيما يلي:

1.5.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 08"الطرق المحاسبية، تغيير الطرق المحاسبي،والأخطاء المحاسبية" :

يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لتغيير الطرق وتصحيح الأخطاء . ويحدد معايير اختيار وتغيير السياسات والافصاحات عنها بهدف:

- تعزيز ملاءمة وموثوقية القوائم المالية للمنشأة.

-ضمان قابلية المقارنة للقوائم المالية على مدار الوقت ومع قوائم مالية لمنشآت أخرى[32] ص139

2.5.1.2.2.1.المعيار الدولي رقم 10"الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية":

يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، سواء كانت أحداث معدلة أو أحداث غير معدلة.[32] ص177.

6.1.2.2.1.المعايير المتعلقة بالمؤسسات المالية:

ولقد خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم 30"الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة"

2.2.2.1. المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

وتتمثل المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:[31]

1.2.2.2.1. المعايير الخاصة بالتقارير المالية: وتتمثل فيما يلي:

1.1.2.2.2.1. معيار الإبلاغ المالي رقم 01" تطبيق معايير الإبلاغ المالي لأول مرة":

ويهدف هذا المعيار إلى ضمان القوائم المالية المعدة على أساس هذه المعايير بدرجة عالية من الجودة والتميز، ويسري هذا المعيار على كل المنشآت التي تصرح ببيان صريح بدون تحفظ بالالتزام بمعايير الإبلاغ المالي .

2.1.2.2.2.1.معيار الإبلاغ المالي رقم 04" عقود التأمين":

تحديد طريقة إعداد التقارير المالية الخاصة بعقود التأمين من قبل المنشأة المصدرة لهذه العقود

3.1.2.2.2.1.معيار الإبلاغ المالي رقم08"تقديم تقارير حول القطاعات":

ويحدد هذا المعيار أسس تقديم التقارير حول المعلومات المالية وفق القطاع.

2.2.2.2.1. المعايير الخاصة بالأدوات المالية:

1.2.2.2.2.1.معيار الإبلاغ المالي رقم 05"الأصول المحتفظ بها برسم البيع":

و يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المحتفظ بها برسم البيع والإفصاح عنها.

2.2.2.2.2.1.معيار الإبلاغ المالي رقم 07"الافصاحات" :

وجـــاء هذا المعيـــار لتوضيح أكثر لأهمية الأدوات المـــالية ويحدد كيفية الإفصاح عن الأدوات المـــالية ضمن القوائم المالية.

3.2.2.2.1. معيار الإبلاغ المالي رقم 02" الدفع على أساس الأسهم":

يحدد هذا المعيار المعالجة المحاسبية و التقييم لعمليات الدفع الخاصة بالأسهم وما شبه.

4.2.2.2.1. اندماج الأعمال :

لقد خصص مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم 03"اندماج الأعمال" لتحديد المعالجة المحاسبية المطبقة في المجمعات .

5.2.2.2.1.المعايير الخاصة بالموارد الطبيعية:

لقد خصص المجلس المعيـــار رقم 06" استكشـــاف الموارد المعدنية " من أجل توفير المعلومـــات والإرشادات حول محاسبة وتقييم الموارد المعدنية المكتشفة.

ومن خلال دراستنا هذه سنحاول دراسة المعايير المتعلقة بالتقارير المالية والمعايير المتعلقة بالتقييم.

3.2.1. موقف بعض الهيئات من المعايير الدولية المحاسبية

إن موقف الهيئات المحاسبية من المعايير يختلف من هيئة إلى أخرى :

1.3.2.1.موقف الاتحاد الأوربي

لقد أصدر الاتحاد قرار2002/06/16 يلزم ويطالب الشركات الأوربية المسجلة في البورصة

بتبني المعـــايير الدولية ابتداء من سنة2005 [35] إضافة إلى أنه قام بإصدار الوجيهتين،الأولى في سبتمبر2001والتي ترجمت القيمة العادلة ، والثانية في جوان 2003 التي جاءت من أجل تطوير معايير المحاسبة الأوربية ، وذلك خلافا للتوجيهات السابقة رقم 04 و 07 و 08، ولكن يبقى الاتحاد محافظ على استقلاليته [36] ص43.حيث قام بوضع مقاربة بين خصوصيات الاقتصاد الأوربي والمعايير الدولية التي أتت على المستويات التالية: [36] ص44

1.1.3.2.1. المستوى السياسي لجنة ضبط المحاسبة(CTC):

وتقوم هذه اللجنة بإعطاء رأي حول المقترحات وتتولى تبني المعايير.

2.1.3.2.1. على المستوى التقني الفريق الاستشاري للإفصاح المالي:

ويقوم هذا الفريق بعمله من خلال: [37]

1.2.1.3.2.1.مجلس المراقبة، و المتخصص في:

-تقديم النصح للجنة التقنية المحاسبية فيما يخص برنامج العمل الواجب إتباعه.

-جمع الأموال

-تعيين أعضاء اللجنة التقنية المحاسبية

2.2.1.3.2.1.اللجنة التقنية (EFRAG):

وهي تقوم بما يلي:

-المشاركة في عمليات التوحيد المحاسبي الدولي.

-المبادرة وإجراء التوجيهات والتعديلات المحاسبية .

-التأمين والسهر على التنسيق داخل الاتحاد الأوروبي للآراء المتعلقة حول المعايير المحاسبية الدولية

-إعداد دليل للتطبيق.

3.1.3.2.1. على مستوى الخدمات المالية اللجنة الأوروبية للمراقبة:

متخصصة في تقديم الإرشادات لاتحادية القيم المنقولة.

4.1.3.2.1.على مستوى التشريعات اللجنة الأوروبية لضبط التشريعات:

تهدف إلى ضمان تناسق في تطبيق التشريعات الجديدة والتنسيق بين أعمال السلطات الوصية وبالتالي نلاحظ أنه رغم تقبل الاتحاد الأوروبي لمعايير المحاسبة الدولية إلا أنه لا يطبقها ، حتى يتم إخضاعها للتقييم والموافقة.

2.3.2.1. الولايات المتحدة الأمريكية

على غرار الاتحاد فالولايات المتحدة الأمريكية لا تلتزم بالمعايير المحاسبية ولا تقبلها بصورة كاملة ومصرحة حتى الآن سواء من حيث العضوية في اللجنة أو في المجلس الحالي، لكن مع تزايد العولمة وإسفار المعايير عن نتائج جيدة وظهور ملامح كيان دولي متماسك من وراء تطبيق المعايير [38] ص08إضافة إلى أن الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية أدركت أن الشركات الأجنبية تتخذ قرارها بشأن بيع السندات في الولايات الو. م.أ لأسباب ترتبط معظمها بالقوانين والقواعد الأمريكية، حيث عبرت بعض الشركات الأجنبية عن عدم ارتياحها لاستخدام القواعد المحاسبية الأمريكية كسبب لعدم إدراجها في أسواق المال الأمريكية،لأنها لم تشارك في وضع هذه القواعد. ولهذا قد عبرت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية عن استعدادها للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ، بل قامت خلال عام 2006 بقبول بعض المعايير في مجال التدفقات النقدية و أثر التضخم المفرط وتسجيل السندات الخارجية.[39] إضافة إلى ذلك فقد بدأ مجلس المحاسبة المالية، يقترب شيئا فشيئا من معايير المحاسبة ويتجلى ذلك من خلال إتباع سياسة مزدوجة: [38] ص6-7

-تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية.

-تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية.

ففي عام2002توصل كل من المجلس و مجلس المعايير الأمريكية إلى التفاهم مشترك تضمن:

-العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلاهما متوافقة وقابلة للتطبيق.

-التنسيق فيما بينهما قبل أي إصدارات مستقبلية.

3.3.2.1. موقف اليابان

تأيد اليابان ضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية واليابانية مع الإبقاء على المعايير الوطنية.(تكييف المعايير الوطنية)، هي من بين الدول المؤسسة للجنة المعايير الدولية ومقرها. إضافة إلى أن أول رئيس للمجلس الدولي هو بريطاني، ألا انه استمر مجلس المحاسبة البريطاني في إصدار معاييره الوطنية. غير أنه بدء دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية .

4.3.2.1. موقف الدول العربية

صدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية والتي تنص على تطبيق المعايير الدولية وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة[38] ص8

وكمثال على الدول العربية : [29] ص07

1.4.3.2.1 المملكة العربية السعودية :

قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة مستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة بعد ترجمتها إلى اللغة العربية ، حيث اعتمدت هذه المعايير لتطبيق من قبل الشركات العاملة.

2.4.3.2.1.لبنان:

تطبق المعايير المحاسبية الدولية في تسجيل القيود وتحضير البيانات المالية من قبل المؤسسات والهيئات والشركات،ولقد صدر بشأنها القرار الوزاري رقم 673 بتاريخ 14 حزيران 2001 حيث قامت نقابة الخبراء المحاسبين المجازين بلبنان بترجمة المعايير المحاسبية الدولية إلى اللغة العربية.

3.4.3.2.1.سوريا:

سيتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الشركات المسجلة في بورصة دمشق،كما يتم العمل خلال هذه السنوات الأخيرة في هذا البلد على تعديل النظام المحاسبي لينسجم مع المعايير الدولية للمحاسبة.

4.4.3.2.1. مصر:

تم إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري،وتتفق هذه المعايير مع المعايير الدولية المحاسبية ، ولقد صدر في هذا الشأن القرار الوزاري رقم /503لسنة 1997،وتعتبر المعايير المصرية ترجمة شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية.

5.4.3.2.1. الأردن:

تم ترجمة المعـــايير من قبل الهيئات المهنية من أجل تطبيقها في الشركات ومن قبل الجهات العـــاملة في أعمال التدقيق والمحاسبة.

إضافة إلى ذلك فقد عقدت شركة بي أم جي للقواسيمي وشركاه في 2010/02/13 دورة عن معايير التقارير المالية الدولية، حيث تم من خلالها عرض معايير المحاسبة الدولية رقم (1" عرض القوائم المالية"، 23" تكلفة الاقتراض "، 32" الأدوات المالية : العرض"، رقم 39"الأدوات المالية" القياس والاعتراف")، ومعايير الإبلاغ المالي رقم (3" اندماج الأعمال")، ولقد أكد الرئيس التنفيذي للشركة حاتم القواسيمي"، إتباع الشركات الأردنية لمعايير الإبلاغ المالي ولاسيما قطاعي المصارف والتأمين والشركات المساهمة العامة، حيث تخضع لرقابة مباشرة من الجهات المختصة.

وللإشـــارة فقد أضـــاف الرئيس أن تطبيق هذه المعـــايير يرفـــع من حصيلة الضريبة ويســـاهم في الحـــد من التهرب الضريبي، وتدعم تطبيق القانون وتشجيع الاستثمار الأجنبي كونها أصبحت لغة عالمية يتحدث بها رجال الأعمال.

وتجدر الإشـــارة كـــذلك إلى أن السيد يوسف حسن ' بين من خلال هذه الدورة أهمية الاستثمـــارات في الأوراق المالية وعرضها في البيانات المالية وفق ما ينص عليه معيار الإبلاغ المالي رقم 07. [40]

مما سبق نستنتج أن الأردن موافقة لمعايير المحاسبة الدولية.

وبالتالي نرى أن رأي أو وجهة الدول حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي يختلف من دولة إلى أخرى، وحسب درجات متفاوتة في تطبيق هذه المعايير.

وهذا الاختلاف في تطبيق المعايير أو الالتزام بها راجع إلى عدة عوامل: [41] ص21-22-23

-اختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية بين الدول (اختلاف البيئات): سواء من حيث الأنظمة سياسات التخطيط والتنمية، معدلات التضخم ...الخ

-الفرو قـــات الثقـــافية والحضارية: كالدين واللـــغة و التشريعـــات و القـــوانين، التي ينتج عنها اختلاف في المفاهيم والسلوكيات و القيم السائدة

-تفاوت دور الجمعيات المهنية القائمة في دول المنظمة في الرقابة والإشراف على المهنة.

وللإشارة فقد قام الخبير التونسي عبد اللطيف عباس باستبيان حول تطبيق الدول العربية لمعايير المحاسبة الدولية ،وتوصل إلى أن 06 دول مشاركة في الاستبيان تعتمد معايير المحاسبة الدولية وهو مستوى متطور حسب اعتبار الخبراء ، وأن 07 دول من بين 09تعتمد هذه المعايير بصفة كلية ،وحسب هذا الاستبيان تتفق كل الدول حول وجود صعوبة في المعايير الدولية المحاسبية ، وعلى تأثير القوانين الجبائية على المحاسبة، كما يجمع المشاركون على دور المنظمات المهنية في المساعدة على تطبيق المعايير الدولية من ناحية دورها الاستشاري في التشريع المحاسبي.[25] ص177-178

3.1.قائمة المركز المالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

تعتبر قائمة المركز المالي وسيلة لإيصال المعلومات لمختلف مستعمليها كغيرها من القوائم المحددة في المعيـــار الدولي رقم 01" عرض القوائم المـــالية"، الذي يحدد الهدف من هذه القوائـــم.

وإضافة إلى المبادئ والفروض المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية ، لقد أضافت لجنة معايير المحاسبة الدولية معايير خاصة بكل عنصر من هذه القوائم من حيث التقييم و الاعتراف والإفصاح.

1.3.1.تعريف القوائم المالية وأهدافها

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد تعريف ، أهداف ، وأنواع القوائم المالية.

1.1.3.1.تعريف القوائم المالية

"هي عبارة عن ملخص للبيانات والمعلومات المالية التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث

الاقتصادية المتنوعة ، كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية' وتمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية "[42] ص52.

2.1.3.1. أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى تحقيق ما يلي: [01] ص22

-تقييم نواحي القوة المالية للمنشأة و تحديد ربحيته.

-توفير معلومات للعديد من الأطراف ذات المصلحة (داخلية أو خارجية).

-تحديد التوقعات المستقبلية للوحدة.

-تقديم معلومات عن الوضع المالي و نتائج المنشأة.

3.1.3.1. أنواع القوائم المالية

وتنقسم القوائم المالية حسب الغرض الذي أعدت من أجله إلى: [2] ص14.

-قوائم مالية ذات الغرض العام:وهي تعد لخدمة جميع المستعملين الخارجيين للبيانات

- قوائم مالية ذات غرض خاص:والتي تعد لخدمة فئة معينة من المستعملين.

وقد تناول المعيار الدولي رقم 01عرض القوائم المالية كل متطلبات عرض القوائم المالية

4.1.3.1. المعيار الدولي رقم 01"عرض القوائم المالية"

1.4.1.3.1. أنواع القوائم المالية وفقا للمعيار الدولي رقم 01:

ينص المعيار الدولي رقم 01 على مجموعة القوائم التالية: [43]

1.1.4.1.3.1..قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية):

هي تمثل إحدى الركائز في بيان صورة المنشأة للأطراف المتعاملة معها ، وهي بذلك تترجم بالأرقام ما تملكه المنشأة من أصول لديها وما عليها من متطلبات"(أنظر الملحق رقم 01)

2.1.4.1.3.1.قائمة الدخل:

تعرض نتائج أعمال المنشأة من ربح وخسارة في فترة مالية محددة.

3.1.4.1.3.1.قائمة التدفقات النقدية :

وهي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة

4.1.4.1.3.1.قائمة التغيرات في رؤوس الأموال:

وهذه القائمة تبين مختلف التغيرات في عناصر حقوق الملكية (أنظر الملحق رقم 05)

5.1.4.1.3.1.الإيضاحات و التفسيرات المتممة للقوائم المالية: وتشمل على المعلومات التي لم يتم إيداعها ضمن القوائم المالية الأخرى.

2.4.1.3.1. الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية:

يحدد المعيار الدولي رقم 01 عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية [20] ص498-499-500

1.2.4.1.3.1.الصورة الصادقة للوضعية المالية و للأداء المالي و تدفقات الخزينة

2.2.4.1.3.1.الاستمرارية:

ويعني أن المنشأة مستمرة على الأقل حتى تحقيق التزاماتها الحالية.

3.2.4.1.3.1.أساس الاستحقاق:

كل القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق ما عدا قائمة التدفقات النقدية تعد على الأساس النقدي.

4.2.4.1.3.1.تجانس العرض:

إلا في حالة حدوث تغيير في إحدى المعايير الدولية أو في الظروف الخاصة بالمنشأة.

5.2.4.1.3.1.الأهمية النسبية والتجميع:

معناه اخذ بعين الاعتبار قيمة العناصر.

6.2.4.1.3.1.عدم المقاصة:

إن المعيار الدولي يمنع إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات أو بين المصاريف والإيرادات، وهذا لا ينطبق على إظهار الأصول بالقيمة الدفترية(الصافية).

وتجدر الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي الأول يسمح بالتسجيل بالصافي في حالة ما إذا كانت العمليات متشابهة.[44] ص149.

7.2.4.1.3.1.المعلومات المقارنة:

و لهذا يجب عرض القوائم المالية لفترتين متتاليتين الفترة الحالية والسابقة

3.4.1.3.1. هيكل القوائم المالية:

لقد حدد المعيار الدولي رقم 01 كيفية نشر القوائم المالية، حيث يجب أن تحتوي على المعلومات التالية:[23] ص 112.

-اسم المنشأة -اسم القائمة -الفترة الزمنية -العملة التي أعدت بها القوائم المالية

2.3.1.عناصر الأصول والخصوم

إن القوائم المالية تعكس لنا الآثار المالية للعمليات المالية و الأحداث الأخرى و توزيعها على تصنيفات واسعة تبعا لخصائصها الاقتصادية،و تعرف هذه التصنيفات الواسعة بعناصر القوائم المالية، حيث أن كل قائمة لها عناصرها الخاصة بها. والعناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي: الأصول الالتزامات و حقوق الملكية. حيث أن الأصول توضع في جانب و الخصوم في جانب آخر.

سيتم عرض من خلال هذا المطلب عناصر قائمة المركز المالي من أصول و خصوم.

1.2.3.1. الأصول

قبل التطرق إلى مختلف هذه العناصر نحدد ما معنى الأصل أولا.

1.1.2.3.1. تعريف الأصول:

" تتمثل الأصول في المنافع المستقبلية المحتملة التي يحصل عليها أو يتم السيطرة عليها بواسطة شركة ما كنتيجة للأحداث أو عمليات ماضية[02] ص04 مع ضرورة الانتباه إلى الجوهر الأساسي وليس لشكلـــه القانوني (مثل الإيجار التمويلي)[45] ص84، و للإشارة كذلك إلى أن الوجود المادي للأصل ليس دليل كافي وليس بالشيء الضروري، وهذا ما يتجلي واضحا من خلال الأصول المعنوية (براءات الاختراع مثلا).ولا يشترط أن تكون هذه الأصول متولدة عن عمليات شراء أو إنتاج ، بل هناك عمليات أخرى كالممتلكات التي ترد إلى المنشأة من الحكومة كبرنامج تشجيع[34] ص88 وتنقسم الأصول في الميزانية العمومية إلى قسمين: قسم الأصول القصيرة الأجل(الأصول المتداولة) و قسم الأصول ا لطويلة الأجل(الأصول الثابتة)

2.1.2.3.1. الأصول الجارية

هي تلك الأصول التي يكون من المتوقع أن تتحقق قيمتها أو الاحتفاظ بها بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل،معناه يتوقع تحقق قيمته خلال ألاثنتي عشر شهرا من تاريخ الميزانية [01] ص45-46 أو عندما يكون نقدا أو معادل للنقد ولا توجد قيود على استعماله [46] ص18.

ويتم تصنيف أي أصل كأصل جاري إذا كان [47] :

-يستعمل بصفة مستمرة في إطار دورة التشغيل العادية.

-إذا كان سيستنفد خلال دورة التشغيل العادية (البيع ، أو الاستهلاك،..الخ.)

إضافة إلى الشروط التالية:[42] ص68.

-يحتفظ بالأصل لغرض المتاجرة.

-يكون الأصل نقدا أو في حكم النقد.

وتتمثل هذه العناصر فيما يلي: [02] ص121

1.2.1.2.3.1.النقدية:

وهي تتكون من النقدية و ما يعادلها من عملات، شيكات للإيداع في البنك و تكون متاحة للمسحوبات عند الطلب،أما النقدية المقيدة للاستخدامات قصيرة الأجل تدخل ضمن الأصول المتداولة مع الإفصاح المناسب عن هذا القيد.

2.2.1.2.3.1.المخزون السلعي:

و يتكون من البضاعة المتاحة للبيع. إضافة إلى المواد ومنتوجات أخرى. ولقد خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار خاص بهذا العنصر هو المعيار الدولي رقم "2" المخزون "

1.3.2.1.2.3.1.قياس تكلفة المخزون وفقا للمعيار الدولي رقم02:

لقد حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية كيف يتم تحديد تكلفة المخزون، أي ما هي مجمل العناصر التي تدخل في تكلفته كما يلي: [48] ص16.

1.1.3.2.1.2.3.1.تكلفة الشراء:

وتساوي هذه الأخيرة إلى:

(ثمن الشراء +الرسوم والضرائب غير القابلة للاسترجاع +مصاريف النقل +مصاريف أخرى)- (الخصم التجاري +التخفيض)

2.1.3.2.1.2.3.1.تكلفة الصنع (الإنتاج):

وتضم جميع المصاريف سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، أي جميع

التكاليف الضرورية للإنتاج وتمثل جميع التكاليف حتى يصبح المنتوج جاهز للبيع.

ويتم تحديد هذه التكاليف بإتباع أساليب معينة محددة من قبل المعيار الدولي المحاسبي رقم 02.

2.3.2.1.2.3.1.أساليب و طرق قياس المخزون:

تتمثل فيما يلي: [20] ص69-70

1.2.3.2.1.2.3.1.أساليب قياس المخزون:بنص المعيار على ثلاث أساليب:

1.1.2.3.2.1.2.3.1.التكلفة الفعلية:

وهي تضم مجمل التكاليف التي أنفقت فعلا من أجل انجازه.

2.1.2.3.2.1.2.3.1.التكلفة المعيارية:

أجاز المعيار استعمالها كأسلوب للقياس،حيث يتم تحديد التكاليف مسبقا بناء على التقديرات.

2.2.3.2.1.2.3.1.طرق قياس تكلفة المخزون:

يتم قياس تكلفة المخزون اعتمادا على عدة طرق تتمثل فيما يلي:

1.2.2.3.2.1.2.3.1.طريقة التمييز المحدد:

تستعمل هذه الطريقة لتحديد تكلفة المخزون في حالة ما إذا استطعنا التمييز بين المحزونات ولا يوجد تداخل في استعمال المخزون بين المنتجات المختلفة.

2.2.2.3.2.1.2.3.1.الطرق الافتراضية:

تستخدم في حالة صعوبة استخدام الطريقة الأولي وهي :

- طريقة الوارد أولا الصادر أولا FIFO ُ - التكلفة المتوسطة المرجحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تقييم المخزون في نهاية الفترة المالية طبقا للقيمة العادلة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وإذا كانت هاتين القيمتين أقل من التكلفة يتم الاعتراف بالفرق كمصروف هبوط أسعار، ويعترف به في قائمة الدخل.

3.3.2.1.2.3.1. الافصاح عن المخزون ضمن القوائم المالية :

يتم الإفصاح في البيانات المالية عما يلي:[32] ص88.

-السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم المخزون.

-المخصصات المتعلقة بالبضاعة

وللإشارة فإن أي إلغاء للمخصصات في الفترات السابقة تم الاعتراف بها كدخل في هذه الفترة [46] ص.22

3.2.1.2.3.1.الذمم المدينة:

وهي تضم العناصر التالية:[49] ص88-89-118.

1.3.2.1.2.3.1.المدينون (الزبائن):

وهي تضم الحقوق المالية للمنشأة على الغير التي تنشأ نتيجة عمليات البيع الآجلة ، وهي تصنف إلى:

1.1.3.2.1.2.3.1.ديون جيدة:

وتمثل حسابات الزبائن الأكيدة التحصيل.

2.1.4.2.1.2.3.1.ديون معدومة:

و تمثل حسابات الزبائن العاجزة عن التسديد كليا.

3.1.3.2.1.2.3.1.ديون مشكوك فيها:

و تمثل حسابات الزبائن المشكوك في قدرتهم على التسديد .

2.3.2.1.2.3.1.أوراق القبض:

هي ورقة تجارية تستعمل كوسيلة للدفع بدلا من النقود في حالات البيع لأجل، حيث باستعمالها تحافظ المنشأة على حقوقها.

3.3.2.1.2.3.1.المصاريف المدفوعة مسبقا والإيرادات المستحقة:

هي عبارة عن أصول يتم إيجادها عن طريق دفع نقدية مقدما أو تكبد التزامات ما ، وهي تنقضي وتصبح نفقات مع مرور الوقت أو بالاستخدام .[50] ص07

3.1.2.3.1. الأصول غير الجارية:

وهي بدورها تنقسم إلى نوعين :

1.3.1.2.3.1.الأصول الثابتة المادية:

تعرف الممتلكات و المنشآت و المعدات أو الأصول الثابتة بصفة عامة بأنها تلك التي تمتلك لغرض الاستخدام في تنفيذ نشاط المنشأة أو بقصد تأجيرها للغير وله طبيعة واضحة معروفة [51] ص71 و يتوقع استخدامه أكثر من فترة مالية (أكثر من 12 شهرا)[52] ص09.

ولقد تطرق إليها كل من المعايير المحاسبية الدولية التالية :

-المعيار الدولي رقم 16 "الأصول المادية غير الجارية "

-المعيار الدولي رقم 23"تكاليف الاقتراض"

-المعيار الدولي رقم 39 الأدوات المالية

-المعيار الدولي رقم 40"الممتلكات الاستثمارية "

-المعيار الدولي رقم 17 " عقد الإيجار"

1.1.3.1.2.3.1.الاعتراف بالأصول غير الجارية المادية:

ووفقا للمعيار الدولي رقم 16، يعتبر أصل كأصل مادي إذا:[53] ص144

-احتفظت به المنشأة من أجل استخدامه في إنتاج السلع والخدمات أو استئجاره للغير.

-يتوقع استعماله أكثر من دورة استغلال واحدة.

-احتمال تدفق منافع اقتصادية مستقبلية:و يعني هذا الشرط إن مجمل العوائد الناتجة من هذا الأصل تعود أو تستفيد منها المنشاة و المخاطر قد انتقلت إلى المنشأة.

-إمكانية قياس تكلفة الأصل بقدر من الموثوقية:سهولة تحديد تكلفة الأصل.

2.1.3.1.2.3.1. قياس تكلفة الأصل غير الجاري المادي:

و المنشأة قد تحصل على الأصل من خلال: [53] ص147-148.

1.2.1.3.1.2.3.1.تصنيعه داخليا:

تحدد تكلفة الأصل بتكلفة الصنع مع استبعاد الهذر أو التلف غير العادي من الموارد أو أية موارد أخرى .

2.2.1.3.1.2.3.1.الحصول على أصل مبادلة:

و قد تكون:

1.2.2.1.3.1.2.3.1.المبادلة بغير المثل:

وفي هذه الحالة تقاس تكلفة الأصل بالقيمة العادلة للأصل المستلم و التي تمثل القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه معدلة بمبلغ النقدية أو ما يعادلها.

2.2.2.1.3.1.2.3.1.المبادلة بالمماثلة:(ذات طبيعة مشابهة) يقاس في هذه الحالة بالقيمة الحقيقية للعنصر المستلم.

يمكن الحصول عليه كذلك مقابل إصدار أسهم ، ففي هذه الحالة تكلفة الأصل الثابت تقاس بالقيمة السوقية لهذه الأسهم ،و الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية للأسهم يعتبر كعلاوة[54] ص27.

ويمكن الحصول عليه كذلك عن طريق: [51] ص72.

3.2.1.3.1.2.3.1.اقتناء الأصل:

في حالة اقتناء الأصل فإنه يسجل وفق تكلفة شرائه التي تتمثل في سعر الشراء ومجموع الرسوم غير القابلة للاسترجاع ،وكل التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة به حتى يصبح جاهزا للاستعمال بعد طرح التخفيضات.

4.2.1.3.1.2.3.1.الحصول عليه مجانا:

يقيم في هذه الحالة وفق المبلغ الممكن الحصول عليه من جراء بيعه، بعد طرح تكاليف البيع المقدرة.

وبالتالي تكلفة الأصل الجديد تكون معادلة للقيمة المرحلة للأصل المتنازل عنه مع عدم الاعتراف بأية مكاسب أو خسائر في عملية التبادل أما الفوائد الناشئة عن تأجيل الدفع أو سداد قيمة الموجودات لا تدخل ضمن تكلفة الأصل و إنما تعتبر تكاليف جارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخصم التجاري يستبعد من تكلفة الأصل ، إضافة إلى خسائر التشغيل الأولية لا تدخل كذلك

3.1.3.1.2.3.1.تكاليف الاقتراض الخاصة بالأصول غير الجارية :

وقد تناول هذا العنصر المعيار الدولي رقم 23 " تكاليف الاقتراض" وجاء بما يلي: [55] ص58-59

حيث يسمح هذا المعيار برسملة تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى امتلاك أو إنشاء أصل مؤهل و ذلك كجزء من تكلفة الأصل.

و يقصد بالأصل المؤهل الأصل الذي يتطلب وقتا زمنيا طويلا ليصبح جاهزا للاستخدام أو البيع.ولكن تتم هذه الرسملة بشرط أن يتم الحصول على الأصل، ويتم تكبد تكاليف الاقتراض ، وتكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل قيد التنفيذ.[53] ص415.

وتعتبر كنفقات رأسمالية خلال مرحلة تصنيعه فقط ، وبعد هذه المرحلة تعالج الفوائد على أنها مصروف عادي يحمل على إيرادات الفترة. [54] ص.18

4.1.3.1.2.3.1.الأصول الممولة بعقد إيجار تمويلي:

و قد تناول هذا العنصر المعيار الدولي رقم 17"عقد الإيجار التمويلي" [53] ص152

و حسب المعيـــار يعترفا المستأجر بعقد إيجار تمويلي في حال استئجـــار الأصـــول ، بعقد الإيجـــار على شكل مجودات في الميزانية العمومية بما يعادل القيمة للأملاك المستأجرة ،و إذا كانت أقل من ذلك بمقدار القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار أو وفقا لسعر الاقتراض التفاضلي .بالمقابل يتم الاعتراف بالالتزام الناتج عن هذا كمطالب أو التزام في قائمة المركز المالي.

4.1.3.1.2.3.1.المنح الحكومية المتعلقة بالأصول:

لقد نص المعيار الدولي رقم 20"محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية".

عرف الإعانات الحكومية كما يلي: "هي المساعدات الحكومية تأخذ شكل تحويل لمصادر وموارد لمؤسسة ما، وتنقسم إلى: [55] ص01.

-إعانات مرتبطة بالأصول -و إعانات مرتبطة بالنتيجة.

ووفقا لهذا المعيار يتم الاعتراف بالمنح الحكومية كما يلي:

-تثبت ضمن الإيرادات تدريجيا خلال مدة حياة الأصل.

-أو تخصم من القيمة الأصلية للأصل.

2.3.1.2.3.1.الأصول غير الجارية المعنوية(غير المادي،غير الملموسة):

لقد عالجت هذا العنصر لجنة المعـايير الدولية من خلال المعيار الدولي رقم 22 الخاص بالمحـاسبة عن اندماج الأعمال،أما تكاليف البحوث و التطوير فهي معالجة في المعيار الدولي رقم22 سابقا.ونظرا لظهور عناصر أخرى في الأصول غير الجارية المعنوية كالبرامج الإعلامية ، ظهرت مشاكل عديدة في كيفية معالجتها محاسبيا. هذا ما دفع بالجنة إلى البحث لإيجاد حل لهذه المشاكل عن طريق تخصيص معيار خاص بها يتمثل في المعيار الدولي رقم 38 "الأصول غير الجارية المعنوية"

1.2.3.1.2.3.1.تعريفها:

" هي أصول ليس لها وجود مادي ملموس غير نقدي وغير مادية ناتجة عن حق قانوني أو تعاقدي[51] ص31كالشهرة، العلامات التجارية، براءة الاختراع... وتنطبق عليه شروط الاعتراف بالأصول"[52] ص61-62 ونفقات البحث والتطوير تعتبر أصلا ثابتا معنويا إذا كانت ذات صلة بعمليات ذات نوعية مستقبلية تنطوي على حظوظ كبيرة لتحقيق مرد ودية شاملة ، وإذا كان من الممكن تقديرها بصورة صادقة [25] ص230.

2.2.3.1.2.3.1.التقييم الأولي للأصول المعنوية وفقا للمعيار 38:

يمكن الحصول على الأصل بعدة طرق:[56] ص33.

1.2.2.3.1.2.3.1.اقتناء الأصل:

وفي حالة اقتناء الأصل فإن تكلفة الشراء تساوي:

-سعر الشراء (مع كل الحقوق الجمركية و الرسوم غير المسترجعة) بعد طرح التخفيضات والتنزيل إضافة إلى كل التكاليف الأخرى التي يمكن ربطها مباشرة بالأصل.

وتجدر الملاحظة إلى أنه وفقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم 03 "اندماج الأعمال" فإن في حالة شراء الأصل في إطار مجموعة،تكلفة الأصل هي القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.

2.2.2.3.1.2.3.1.إنتاج الأصل داخليا:

وفي هذه الحالة تكلفة الأصل تضم جميع المصاريف التي صرفت عليه ويمكن ربطها مباشرة بالأصل.

3.2.3.1.2.3.1.التقييم ألبعدي للأصول الثابتة (المادية والمعنوية):[56] ص20-21

حدد المعيار الدولي رقم 38 والمعيار رقم 16 طريقتين أو أسلو بين لتقييم الأصول الثابتة مع ضرورة احترام الأسلوب مع كل العناصر المشابهة، إلا في حالة عدم توفر سوق لهذا الأصل.

1.3.2.3.1.2.3.1.أسلوب التكلفة التاريخية :

ووفقا لهذا الأسلوب يتم تقييم الأصل بتكلفته التاريخية بعد طرح مجموع الاهتلا كآت و تدني القيم إن وجد .

2.3.2.3.1.2.3.1.أسلوب إعـــادة التقييم :

على غرار الأسلوب السابق يقيم الأصل وفقا لهذا الأسلوب بالاعتمـــاد على القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم ،بعد طرح كذلك مجموع الاهتلاكات و تدني القيمة إن وجد.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كانت القيمة المعاد تقييمها أكبر من القيمة الأصلة ، الفرق يسجل ضمن الأموال الخاصة تحت اسم"فرق إعادة التقييم " بالمقابل إثبات ذلك ضمن حسابات النتيجة.

وفي حالة ثبت العكس فإن الفرق (الانخفاض) يسجل في النتيجة كمصروف مع حساب "فرق إعادة التقييم " (بالسالب).

4.2.3.1.2.3.1.اهتلاك الأصول المعنوية:

يتم تحديد قيمة اهتلاك الأصول غير الجارية المعنوية كما يلي: [57]ص 266.

1.4.2.3.1.2.3.1.في حالة إذا كانت مدة النفع محددة فإن الاهتلاك يحسب من يوم استعمال الأصل.

2.4.2.3.1.2.3.1.-في حالة ما إذا كانت مدة النفع غير محددة، تقوم المنشأة بإجراء فحص التدني للقيمة وفيما يخص أسلوب الاستهلاك فلقد حدد المعيار الدولي رقم 38 طريقة استهلاك المنافع الاقتصادية وإذا عجزت المنشأة عن تحديدها بصورة دقيقة تستخدم الاستهلاك الخطي.

2.2.3.1. الخصوم

إن الخصوم تتكون من عنصرين:

1.2.2.3.1. الالتزامات:"

"هي الالتزامات التي على المنشأة اتجاه الغير"[58] ص11 و تتصف بخاصيتين: [59] ص294.

-تمثل تعهد حالي على المنشأة.

-تنشأ عن أحداث مالية ماضية .

1.1.2.2.3.1.الالتزامات غير الجارية :

هي مجموع المطلوبات التي تنشأ بذمة المنشأة ، والتي لا تستحق السداد إلا بعد مرور السنة المالية الحالية [59] ص281

2.1.2.2.3.1.الالتزامات الجارية :

هي ديون بذمة المنشأة لأطراف خارجية تستحق السداد خلال سنة من تاريخ الميزانية [59] ص285، ويمكن تصنيفها إلى: [59] ص293.

1.2.1.2.2.3.1.الالتزامات الجارية المحددة تحديدا قاطعا:

و هي التي تنشأ بين طرف و آخر بموجب عقد أو أحكام قانونية محددة الشروط الدفع و مواعيده . ويعتبر محددة تحديدا قاطعا لتوفر عنصر التأكد من قيمة تاريخ الاستحقاق. ومن بينها :

-حسابات الموردين -المصروفات المستحقة -القروض قصيرة الأجل

-الإيرادات المحصلة مقدما -حسابات أوراق الدفع قصيرة الأجل

2.2.1.2.2.3.1.الالتزامات الجارية المتوقفة على النتيجة:

وهي التي يمكن تحديدها بناءا على نتيجة أعمال المنشأة وتتمثل في الضرائب على الدخل المستحقة.

3.2.1.2.2.3.1.الالتزامات المحتملة أو المشروطة:

و هي التي تنشأ بناءا على احتمال أو توقع أو شرط ،مثل الضمانات.

ومهما كانت الالتزامات جارية أو غير جارية فإنها تقاس بالقيمة الحالية في قائمة المركز المالي.

2.2.2.3.1 حقوق الملكية(الأموال الخاصة):

تمثل الحصـــة المتبقية من الأصول بعد طرح الالتزامـــات. وتمثل حصة المســـاهمين في أصـــول المنشـــأة ومن خلالها نطلع على النتائج التراكمية للأحداث السابقة، وتضم كل من: [50] ص09-10

1.2.2.2.3.1.أسهم رأس المال :

وهي تمثل مجمل الأسهم العادية والممتازة .

2.2.2.2.3.1.رأس المال الإضافي أو المدفوع:

وهنا نميز بين عنصرين:

1.2.2.2.2.3.1.رأس المال المدفوع الزائد عن القيمة الاسمية أو المصرحة:

وهو يعبر عن الفرق بين السعر الإصدار الفعلي و القيمة الاسمية المصرح بها.

2.2.2.2.2.3.1.رأس المال المدفوع من المعاملات الأخرى:

ويضم: أسهم الخزينة،تسديدات الأسهم، توزيعات الأسهم(أسهم المنحة)،المسجلة بسعر السوق و العوائد من الضمانات شراء الأسهم و العوائد من تحويل السندات القابلة إلى أسهم عادية زيادة عن القيمة الأسهم.

3.2.2.2.3.1.رأس المال الموهوب:

وهو التبرعـــات غير النقدية المقدمـــة من حملة الأسهم أو الأطراف الخارجية (كتقديم أراضي، مباني، أوراق مالية للمنشأة).

4.2.2.2.3.1.الأرباح المحتجزة:

هي الأرباح المتراكمة التي لم يتم توزيعها بعد، وقد تكون مخصصة أي يتم توزيعها على المساهمين كتوزيعات أرباح، أو غير مخصصة أي الأرباح المتاحة كأرباح أسهم.

3.3.1. عناصر مشتركة بين الأصول والخصوم

ونقصد بالعناصر المشتركة بين الأصول والخصوم العناصر التي من الممكن إيجادها كعنصـــرمن عناصر الأصول ويمكن إيجادها ضمن عناصر الخصوم.

1.3.3.1. الأدوات المالية

وهي استثمارات في الديون أسهم رأس المال، والتي تتكون من محفظة للأوراق المالية قصيرة الأجل.و هـذا ما يعـالجه أكثـر المعيـاريين الدوليـين رقـم 32و 39 الأول مخصص في العـرض والثـاني مخصص في الاعتراف والقياس .

1.1.3.3.1. عرض الأدوات المالية:

لقد عرف المعيار الدولي رقم 32" الأدوات المالية: العرض" كل من: [33] ص12-19

1.1.1.3.3.1.الأداة المالية:

أي عقد ينشىء أصلا ماليا لكيان ما أو التزام مالي أو أداة حقوق ملكية كيان آخر.

2.1.1.3.3.1.عقد:

هو اتفاق بين طرفين يكون لهما قدرة محدودة على تفاديه.

3.1.1.3.3.1.أداة حقوق الملكية:

أي عقد يدل على وجود حصة متبقية في أصول كيان ما بعد خصم أو اقتطاع كل التزاماته.

حسب المعيار يشمل الأدوات المالية:أدوات حقوق الملكية ،والأصول ،والالتزامات المالية .

وتجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الالتزام المالي و أداة حقوق الملكية هو وجود التزام تعاقدي ينطبق عليه تعريف الالتزام المالي ،إضافة إلى وجود التزام بتسليم نقود أو أي أصل مالي آخر، حتى وان كان شكلها شكل أداة حقوق ملكية ،ولا يشترط مطالبة الطرف المقابل بالدفع.

ووفقا لهذا المعيـار يتم الاعتراف بالفـائدة والأربـاح والأسهم الموزعة إذا كـانت مرتبطة بتلك الأداة في الربح والخسارة في حقوق الملكية مباشرة.

يقوم الكيـان بخصـم أربـاح الأسهم الموزعة على حـاملي الأسهم المتداولـة المصنفة كحقـوق ملكيـة من حقوق الملكية مباشرة، بالمقابل يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر المرتبطة بالإيرادات الالتزامات المالية في الربح أو الخسارة.

أما فيما يخص عمليات استرداد أو إعادة تمويل أدوات حقوق ملكية الكيان يتم الاعتراف بها كتغيرات في حقوق الملكية.

2.1.3.3.1. الاعتراف بالأدوات المالية:

طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39" الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" يتم إلغاء الأداة إذا تحقق ما يلي: [33] ص60-61-62

-أن تكون صلاحية الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية للأصل قد انتهت .

- أن يكون قد تم تحويل الأصل المالي و يكون التحويل مؤهلا لإلغاء الاعتراف بناء على تقييم لمدى تحويل المخاطر و مردودات ملكية الأصل المالي

3.1.3.3.1. تصنيف الأدوات المالية:

يتم تصنيف الأداة المالية وفقا للمعيار الدولي المحاسبي رقم 39 كما يلي: [60] ص62-173

-الأصول المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة(التي يحتفظ بها للمتاجرة).

-الأصول المالية المتاحة للبيع .

-الاستثمارات المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق.

-الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة(المحتفظ بها بغرض المتاجرة).

-الالتزامات بالتكلفة المستهلكة(جميع الالتزامات الأخرى).

4.1.3.3.1. القياس الأدوات المالية:

يتم قياس الأدوات المالية كما يلي: [60] ص62

1.4.1.3.3.1.القياس المبدئي:

يقاس الأصل أو الالتزام بالقيمة العادلة و التي تعتبر المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو تسوية التزام بين طرفين متراضيين.

2.4.1.3.3.1.القياس اللاحق:

هناك ثلاث معايير للقياس اللاحق:

1.2.4.1.3.3.1.التكلفـــة:

هي المبلغ الذي تم مقابله شراء أصل أو تكبد التزام بما فيه تكاليف المعـــاملات (الرســـوم و العمولات)

2.2.4.1.3.3.1. التكلفة المستهلكة:

ماعدا أداة حقوق الملكية، حيث تستخدم طريقة المعدل الفعلي للفائدة معدل الفائدة الفعلي هو العائد الداخلي لتدفقات النقدية لأصل أو التزام ما .

3.2.4.1.3.3.1.القيمة العادلة:

تقاس بها الأصول التالية:

-الأصول المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة .

-الأصول المالية المتاحة للبيع .

-الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح و الخسارة .

وتجدر الملاحظة إلى أنه يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة عند حدوثها و يدخل ذلك ضمن مكاسب و خسائر الاحتفاظ بالأصول غير المحققة.

2.3.3.1.الضرائب المؤجلة

معالجة في المعيار الدولي رقم 12" ضرائب الدخل" [61] ص228--245

وفقا لهذا المعيار فإن الضرائب المؤجلة تنتج من الفرق بين النتيجة المحاسبية والجباية.

1.2.3.3.1.النتيجة المحاسبية:

هي النتيجة الاقتصادية.

2.2.3.3.1.النتيجة الجباية:

فهي التي تحسب وفقا للقوانين الجباية. وقد تكون :

1.2.2.3.3.1.ضرائب مؤجلة أصل:

وهي الضرائب القابلة للاسترجاع خلال دورات النشاط اللاحقة، فهي ناتجة عن عمليات محققة في الماضي غير خاضعة للضريبة.

2.2.2.3.3.1.ضرائب مؤجلة خصم:

وهي تتعلق بالضرائب التي ستدفع خلال دورات النشاط اللاحقة،والتي نتجت عن عمليات محققة في الماضي خاضعة للضريبة.

وتجدر الملاحظة إلى أنه يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي، بالمقابل مع أحد حسابات النتائج في قائمة الدخل سواء كمصروف أو كإيراد.

3.3.3.1. المؤونات

لقد خصت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم 37 "مخصصات المؤونات "لمعالجة هذا الإشكال [33] ص216-217-218. ، والذي يعرف كل من :

المخصص:التزام ذو توقيت أو مبلغ غير مؤكد .

حيث يتم الاعتراف بالمخصصات في حالة توفر الشروط التالية :

-وجود التزامات حالية ناتجة عن حدث ماضي .

-أن يكون من المحتمل تدفق موارد إلى الخارج تجسد منافع اقتصادية .

-قياس تكلفة أو تقديره بموثوقية بناءا على التقدير المحتمل .

وعند الانتهاء من إعداد قائمة المركز المالي وقبل نشر القوائم المالية قد تحدث أحداث تأثر على أحد عناصرها، ومن أجل تحقيق مبدأ الشفافية لجميع مستعملي القوائم المالية يجب إدراج هذه الأحداث

الجديدة ضمن القوائم المالية وفقا لما جاء به المعيار الدولي المحاسبي رقم 10" الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية" [55] ص18-19

3.3.3.1.الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

" هي تلك الأحداث التي تحدث بعد تاريخ الميزانية سواء كانت ايجابية أو سلبية أي الأحداث التي تحدث قبل تاريخ التصريح [32] ص178 ونميز بين نوعين منها: [32] ص178

1.3.3.3.1.الأحداث المعدلة:

هي التي توفر دليلا على ظروف كانت قائمة في تاريخ الميزانية وتلتزم المنشأة بتغيير أو تبيين أثرها على القوائم المالية.

2.3.3.3.1.الأحداث غير المعدلة:

وتمثل مؤشرات للظروف التي نشأت بعد تاريخ الميزانية. وهي لا تؤثر في القوائم المالية السابقة أو المستقبلية.

4.1. القوائم المالية الأخرى وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

إن معرفة مستعمل القوائم المالية للمركز المالي للمنشأة غير كافي لاتخاذ القرارات وإنما يحتاج إلى معلومات أكثر توضيحا عن عناصر النتيجة عن مختلف التدفقات في المنشأة عن سياسات التوزيع للأرباح ، كيفية تكوين الاحتياطات ...الخ

وهذا ما توفره القوائم المالية التالية:

1.4.1. قائمة الدخل

إن هذه القائمة هي القائمة الثانية التي نص عليها المعيار الدولي رقم 01" عرض القوائم المالية "

1.1.4.1. تعريف قائمة الدخل وأهدافها

1.1.1.4.1. تعريف قائمة الدخل:

"هي قائمة تستعمل لتقييم وحدة اقتصادية خلال فترة معينة، عن طريق مقابلة الإيرادات المكتسبة مع المصروفات التي حدثت للحصول على هذا الإيراد.[43]

2.1.1.4.1. أهدافها:

تستعمل هذه القائمة من طرف أطراف عديدة[45] ص122-123-124

1.2.1.1.4.1.بالنسبة للمستثمرين:

-الحكم على ربحية المنشأة وتحديد قيمة الاستثمارات والديون.

-توفير المعلومات تساعد في التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية في المستقبل.

-تساعدهم على تحديد درجة المخاطرة في عدم تحقق التدفقات النقدية.

2.2.1.1.4.1.-بالنسبة للزبائن:

-تحديد قدرة المنشأة على تقديم السلع و الخدمات المطلوبة.

3.2.1.1.4.1.بالنسبة للعمال:

-دراسة الدخل (النتيجة)بصورة تسمح لهم باعتمادها كأساس للمفاوضـــــــات حول الأجور.

4.2.1.1.4.1.بالنسبة للحكومة:

-تساعد في صياغة السياسة الضريبية والاقتصادية.

وبصفة عامة فإن هذه القائمة توضح كل من إيرادات ومصاريف الفترة للمنشأة ،أي العناصر المرتبطة بتحديد النتيجة.

ومهما كانت صفة المستفيد من هذه القائمة فهي توفر معلومات تساعد في: [43]

-القيام بعملية التنبؤ.

-تقييم القوة الايرادية للمؤسسة .

-معرفة قدرة الكيان على استغلال موارده بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف المخطط له.

ويقصد بالقوة الايرادية" قدرة المنشأة على توليد أرباح من العمل الأساسي الذي تقوم به ، وهي عبـــارة عن العلاقـــة بين قدرة الدينـــار المبيعـــات على توليد الأربـــاح ، وقدرة دينـــار الموجـــودات التشغيليـــة على توليد مبيعات " [62] ص96

2.1.4.1.عناصر قائمة الدخل

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم01، يتم عرض قائمة الدخل وفق طريقتين: [23] ص473-474

1.2.1.4.1.عناصر قائمة الدخل حسب الطبيعة:

وهي تتكون من العناصر التالية: (أنظر الملحق رقم 02)

1.1.2.1.4.1.الإيرادات للنشاطات التشغيلية:

ولقد عـــالج هذا العنصـــر المعيـــار الدولي المحـــاسبي رقـــم 18" الإيـــراد "،وهذا المعيـــار يعرف كـــل من الإيراد ، المكاسب، والدخل كما يلي:

1.1.1.2.1.4.1.الدخل:

يعبر عن كل زيادة في المنافع الاقتصادية على شكل تدفقات نقدية داخلة أو زيادة في الأصول و انخفاض

في الخصوم.

2.1.1.2.1.4.1.المكاسب:

هي الزيادة في المنافع الاقتصادية تظهر بسبب النشاطات غير العادية للمنشأة.

3.1.1.2.1.4.1.الإيراد:

الذي ينشأ نتيجة النشاطات التشغيلية العادية للمنشأة(مبيعات بضاعة،أتعاب الخدمات،الفائدة حقوق التأليف، التوزيعات). ويكون من المتوقع تكرار حدوثها والقيام بها بطريقة معتادة وتمارس بمعرفة المنشأة كجزء من أعمالها ونشاطها وتكون متعلقة بذلك النشاط" [47]

ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي يتم معالجة الإيراد كما يلي:

1.3.1.1.2.1.4.1.الاعتراف بالإيراد:

ويتم تقييد أي عنصر ضمن الإيراد إذا توفرت الشروط التالية: [20] ص321

-تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة.

-إمكانية قياس المنافع بصورة صادقة.

-تحويل جميع مخاطر البضـــــاعة ومنافع ملكيتها إلى المشتري، وهذا طبعا حسب شروط البيع بين البائع و المشتري (محل التسليم)

-إمكانية قياس تكاليف الإيراد بموثوقبة.

-نسبة انجاز الخدمة بتاريخ إعداد الميزانية ويمكن قياسها بشكل موثوق ،حيث يتم تحديدها كما يلي: [20] ص324-325

طريقة نسبة الانجاز: وفقا لهذه الطريقة يتم الاعتراف بالإيراد تبعا لتنفيذ المهام المطلوبة ، أي يتم الاعتراف بالإيراد في الفترات التي تقدم خلالها المنشاة الخدمات المطلوبة منها حيث:

نسبة انجاز الخدمات بتاريخ الميزانية = التكاليف المتكبدة حتى تاريخ الميزانية / إجمالي التكاليف المقدرة

وتجدر الإشارة إلى انه يتم الاعتراف بالإيراد فقط في حدود المصروفات المتحملة القابلة للاسترداد

-إجراء مسح ميدانية ومخصصة للعمل المنجز

-الخدمات المقدمة حتى نهاية السنة المالية منسوبة إلى مجموع الخدمات الواجب تقديمها للعميل.

أما في يخص الفائدة فينص المعيار المحاسبي الدولي على إتباع طريقة الفائدة الفعلية عند الاعتراف بها أي على الأساس الزمني بالأخذ بعين الاعتبار ما تم تحصيله فعلا. وحقوق التأليف على أساس

الاستحقاق بالاستناد إلى اتفاقية، أما التوزيعات يتم الاعتراف بها عند نشوء حق حاملي الأسهم لاستلام المبالغ.

2.3.1.1.2.1.4.1. تقييم الإيراد:

يتم قياس الإيراد على أساس القيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام[23] ص474 .

وفي حالة ما إذا نتج الإيراد عن عملية تبادل فيتم قياســـه بناءا على عناصر المبادلة، وهنا نكون أمام حالتين [23] ص475:

1.2.3.1.1.2.1.4.1.المبادلة بالمثل:

أي مبادلة عناصر من نفس الطبيعة ولها نفس القيمة،ففي هذه الحالة لا يتولد لنا الإيراد.

2.2.3.1.1.2.1.4.1.المبادلة غير المماثلة:

في هذه الحالة يكون قد تولد لنا **إيراد**.

2.1.2.1.4.1.إيرادات أخرى:

وتضم جميع الإيرادات الأخرى ، مثل الإعانات، و المحددة ضمن المعيار الدولي رقم 20 أي مجمل الإعانات المرتبطة بالنتيجة.

3.1.2.1.4.1.تغير المحزونات النهائية وقيد الانجاز:

قيمة المخزونات بين بداية ونهاية الفترة.

4.1.2.1.4.1. -البضائع والمواد المستهلكة:

وتتمثل في جميع المواد المستعملة في عملية الإنتاج

5.1.2.1.4.1.المصاريف:

" تعبر عن انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال النشاط، تحت شكل اخراجات انخفاض في الأصول أو زيادة في الخصوم ". [63] ص99

1.5.1.2.1.4.1.مصاريف المستخدمين:

وقد عالج هذا العنصر بالتفصيل المعيار الدولي رقم 19" منافع الموظفين " من حيث كيفية الاعتراف والقياس. وقد قسم المعيار مختلف العناصر المرتبطة بالمستخدمين إلى جزأين:[55] ص62-63-64.

1.1.5.1.2.1.4.1.المنافع في الأجل القصير:

وتسجل كمصروف في نفس الفترة التي قدم فيها الخدمة، وحددا المعيار نظامين لمعالجة هذا النوع:

1.1.1.5.1.2.1.4.1. نظام الاقتطاع المعرف:

ووفقا لهذا النظام تسجل كمصروف في نفس الفترة.

2.1.1.5.1.2.1.4.1. نظام الإقراض:

ووفقا لهذا النظام تسجل على شكل مؤونة.

2.1.5.1.2.1.4.1..المنافع في الأجل الطويل.

2.5.1.2.1.4.1.الاهتلاكات و تدني القيم:

لقد خصص المعيار الدولي رقم 36"تدني القيم"لتدني القيم .ولقد حدد كل من: [63] ص52-53

1.2.5.1.2.1.4.1.قيمة النفع:

هي القيمة المقدرة لتدفقات الخزينة المحينة والتي تفترض استعمال مستمر للأصل، وتحدد تدفقات الخزينة في الخمس سنوات الأولى بناءا على فرضيات داخلية(موازنات، تقديرات،...) أما إذا كانت أكثر من خمس سنوات فتحدد اعتمادا على معدل تحيين من السوق.

2.2.5.1.2.1.4.1.القيمة القابلة للاسترجاع:

وهي تمثل المبلغ الأعلى بين القيمة العادلة الصافية و قيمة النفع.

وفقا للمعيار الدولي رقم 36 إذا تبين للمنشأة أن أحد أصولها سوف يفقد قيمة(كان لديها دليل)،تقوم هذه الأخيرة بتحديد القيمة القابلة للتحصيل للأصل. وفي حالة ما كانت هذه الأخيرة أقل من القيمة المحاسبية للأصل هذا يعني أنه هناك تدني قيمة للأصل.

ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 تتم معالجة تدني قيمة الأصول مرتبطة بطريقة تقييمه.كما يلي: [55] ص67.

3.2.5.1.2.1.4.1.الأصل المقيم بالتكلفـــة التـــاريخية:

إن تدني القيمة الناتج عن هذه الأصول يسجل كمخصص في هذه القائمة ،بالمقابل مع تدني قيمة الأصل في قائمة المركز المالي.

4.2.5.1.2.1.4.1.الأصل المعاد تقييمه:

فتدني القيمة لهذه الأصول يعتبر كتخفيض لفرق إعادة التقدير.

وتجـــدر الملاحظـــة إلى أنه الاهتلاكـــات المستقبلية يتم احتسابها بنـــاءا على القيمة المحـــاسبية الجـــديدة المصححة للأصل ، والتي تساوي القيمة الأصلية منقوصا منها الاهتلاكات المجمعة و تدني القيمة.

وللإشـــارة في حالة انخفاض التدني يجب استرجـــاع الانخفـــاض، فبالنسبة للأصول المقيمة بالتكلفـــة التـــاريخية فيعتبر كإيراد، أما الأصول الأخرى فيعتبر الاسترجاع كارتفاع في فرق إعـــادة التقدير يسجل في الأموال الخاصة.

3.5.1.2.1.4.1.المصاريف المالية:

هي المصاريف الناتجة عن اقتراض الأموال من فائدة ومصاريف أخرى (ماعدا تلك التي تم رسملتها في تكلفة الأصل،والتي تسجل كمصاريف في الفترة وفقا لما جاء به المعيار الدولي رقم 23 "تكاليف الاقتراض"[55] ص68

4.5.1.2.1.4.1.مصروف الضريبة:

و يحسب على أساس معدل محدد من طرف النصوص و القوانين الضريبية.

2.2.1.4.1. عناصر قائمة الدخل حسب الوظيفة:

هذه القائمة تحتوي على نفس العناصر، لكن الاختلاف فقط يكمن في ترتيبها بناءا على وظيفتها وليس طبيعتها.

2.4.1. عناصر قائمة التدفقات النقدية (تدفقات الخزينة)

لقد خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار خاص بهذه القائمة ألا وهو المعيار الدولي المحاسبي رقم 07" قائمة التدفقات النقدية" ، إضافة إلى المعيار الدولي رقم 01.

1.2.4.1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية

1.1.2.4.1. تعريف قائمة التدفقات النقدية

"هي قائمة تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة "[43] . ولقد جاء المعيار بتحديد مفهوم كل من المصطلحات التالية: [42] ص83

2.1.2.4.1. النقدية:

تتمثل في النقدية الجاهزة والحسابات الجارية و الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

3.1.2.4.1. النقدية المعادلة:

وهي تشمل مجمل التدفقات الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة أي التي تكون قابلة للتحول إلى سيولة نقدية وغير خاضعة لمخاطر التغير في قيمتها،وتستحق خلال فترة لا تتجاوزثلاثة أشهر.إضافة إلى المصطلحات التالية: [43]

4.1.2.4.1. الأنشطة التشغيلية:

هي الأنشطة الرئيسية لتولد الإيراد في المنشأة وكل الأنشطة الأخرى التي لا تدخل ضمن الصنفين.الآتيين:

5.1.2.4.1. الأنشطة الاستثمارية:

هي الأنشطة المتعلقة بالاستثمارات (الأصول الثابتة)الطويلة الأجل من عمليات شراء وبيع، سواء كانت مالية أم لا.و التي لا تعتبر نقد أو نقد مكافئ.

6.1.2.4.1. الأنشطة التمويلية:

هي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات رأس المال و الاقتراض التي تقوم بها المنشأة و المعيار الدولي المحاسبي رقم 07 يلزما المنشآت بعرض التدفقات النقدية بشكل إجمالي و ذلك من أجل تزويد مستعملي القوائم المالية بمعلومات مفيدة وملائمة،ويسمح بعرض الصافي فقط فيما يخص: [42] ص88-89

-البنود التي لها معدل دوران مرتفع ومبالغها كبيرة وذات استحقاق قصير الأجل.

-إذا كانت التدفقات تتم بنيابة عن الزبائن أي عندما تعكس أنشطة الزبائن المنشأة.

2.2.4.1.تصنيف بعض العناصر ضمن قائمة التدفقات النقدية

لقد حدد المعيار الدولي رقم 07 كيفية تصنيف بعض العناصر التي يصعب تحديد مصدرها.

1.2.2.4.1. الفائدة المدفوعة:

يسمح المعيار بتصنيفها:[20] ص101

يـــا إما كنشـــاط تشغيلي باعتبارها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة،أو معـــالجتها كنشاط تمويلي باعتبارها تكاليف للحصول على الموارد.

2.2.2.4.1. الفائدة المقبوضة وتوزيعات الأرباح المقبوضة:

يسمح المعيار باستعمال أسلوبين للمعالجة شريطة الثبات، حيث يسمح بتصنيفها كنشاط تشغيلي باعتبارها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة ، أو معالجتها كنشاط استثماري باعتبارها عوائد استثمارات.

3.2.2.4.1. توزيعات الأرباح المدفوعة:

يسمح المعيار بطريقتين للمعالجة مع ضرورة الثبات، يا إما تصنف كنشاط تمويلي لأنها تعتبر تكلفة للحصول على الأموال أو تصنف كنشاط تشغيلي.

3.2.4.1. عرض قائمة التدفقات النقدية

حدد المعيار طريقتين لعرض هذه القائمة كما يلي(أنظر الملحق رقم 03 و04): [42] ص84-85

1.3.2.4.1. الطريقة المباشرة:

تعرض القائمة وفقا لهذه الطريقة باجمالي المقبوضات والمدفوعات لكل نوع من النشاط .

2.3.2.4.1. الطريقة غير المباشرة:

وفقا لهذه الطريقة يتم تعديل الربح أو الخسارة أي نتيجة المنشأة بأثر العمليات غير النقدية وأية بنود تأجيلات أو مستحقات لمدفوعات أو مقبوضات تشغيلية سابقة ومستقبلية.

3.4.1. قائمة التغيرات في حقوق الملكية و الملاحق

سنحاول من خلال هذه النقطة التعرض إلى كل من عناصر قائمة تغيرات حقوق الملكية،و المعلومات الواجب عرضها ضمن ملاحق الكشوف المالية. [64] ص02

1.3.4.1. قائمة التغيرات في حقوق الملكية

وهي القائمة الرابعة ضمن القوائم المالية للمنشأة التي نص عليها المعيار الدولي رقم 01 وهذه القائمة تبين مختلف التغيرات في عناصر الأموال الخاصة .و تقدم معلومات حول:

-النتيجة الصافية للمنشأة.

-عناصر الإيرادات المصاريف والأرباح والخسائر المدرجة ضمن الأموال الخاصة.

-معلومات حول العمليات على رأس المال.

-رصيد النتائج المجمعة غير الموزعة بين بداية ونهاية النشاط.

وبصفة عامة فهي تعتبر بمثابة مقاربة بين القيمة المحاسبية لكل عنصر من عناصر الأموال الخاصة بين بداية ونهاية الفترة.

2.3.4.1. الملاحق أو الإيضاحات

هي آخر قائمة مالية نص عليها المعيار وتعتبر كقائمة تكميلية للقوائم المالية الأخرى.

1.2.3.4.1. محتوى قائمة الإيضاحات:

تحتوي هذه القائمة على : [65] ص27-30-32-34

- معلومات حول الأساليب المفروضة من قبل المعايير الدولية للمحاسبية ولم تستعمل في إعداد القوائم المالية.

- المعلومات التكميلية غير المقدمة في القوائم المالية الأخرى، ولكنها ضرورية لفهم هذه القوائم مثل طبيعة وهدف كل احتياط القيمة الاسمية و عدد الأسهم ،المبالغ المحصلة أو المدفوعة المتعلقة بكل الأطراف ذات العلاقة.

-معلومات و إيضاحات حول المخصصات والاهتلاكات وتدني القيم لجميع الأصول.

- الطرق والأسس والسياسات المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية، وتقديم توضيح وسبب التغيير في حالة تغييرها.

2.2.3.4.1. تغيير الطرق المحاسبية، تصحيح الأخطاء، تغيير التقديرات المحاسبية: لقد عالج هذا الإشكال المعيار الدولي رقم 08"الطرق المحاسبية، تغيير التقديرات، تصحيح الأخطاء" ولقد عرف كل من:

1.2.2.3.4.1.الطرق المحاسبية:

"هي المبادئ والقواعد المطبقة في إعداد القوائم المالية " [65] ص27.

وفقا للمعيار تقوم المنشأة بتغيير طريقة أو سياسية محاسبية ما إذا كانت يا إما:

-مطلوبة بموجب معيار أو تفسير.

-ينتج عن استعمال الطريقة الجديدة تقدير القوائم المالية بشكل أكثر ملائمة و موثوقية .

-كان ذلك بهدف تحقيق خاصية المقارنة.

وهذا التغيير قد يكون بأثر رجعي وهذا عندما يكون اختياري لم ينص عليه أي معيار إضافة إلى أنه لا يتضمن أحكام انتقالية، لكن أحيانا لا يمكن التطبيق بأثر رجعي نظرا لأن تطبيقه.غير عملي من ناحية تحديد الآثار لفترة معينة أو الآثار التراكمية للتغيير. و عدم قدرة.المنشأة على تحديد أثار التطبيق، لكن مع ضرورة الإفصاح عن السبب الذي أدى إلى عدم التطبيق بأثر رجعي [32] ص140.

2.2.2.3.4.1.تغيير التقدير المحاسبي:

"هو تصحيح للقيمة المحاسبية لأصل أو خصم،ولقيمة الاهتلاك الفترية لأصل الناتج عن تقييم للوضعية الحقيقية للعنصر والمنافع الاقتصادية المستقبلية المنتظرة، نتيجة لتطور جديد" [65] ص34.

3.2.2.3.4.1.تصحيح الخطأ:

"و يمثل السهو والعرض الخاطئ في القوائم المالية الناتج عدم الاستعمال أو الاستعمال الخاطئ للمعلومات "[32] ص189.

وفي حالة ما إذا اكتشفت المنشأة خطأ ما في القوائم المالية لفترات سابقة يتم تصحيحها ، مع ضرورة الإفصاح عن: طبيعة الخطأ و مبلغ الخطأ.

وتجدر الملاحظة إلى أنه إذا كان التصحيح بأثر رجعي غير عملي، فإنه يجب الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى ذلك ووصف كيف ومتى تم تصحيح الخطأ.

خـــــــلاصـــــة الفصـــــــــل الأول:

تبين لنا من خلال هذا الفصل "القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية "،أن القوائم المالية المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية تتمتع بشفافية وموثوقية والتمثيل الصادق للوضعية المالية للمنشأة الاقتصادية، باعتبارها تقوم على مبادئ وفروض تجسد هذه الصفات.

ومعايير المحاسبة الدولية في مجملها تركز على ثلاث نقاط: كيفية الاعتراف بالعنصر ضمن القائمة المالية، حيث تركـــز على عنصر المنـــافع الاقتصادية المستقبلية وضـــرورة تحويل جميع المخـــاطر إلى المنشـــأة وبأية وسيلة يمكن قياس تكلفته . ومعـــايير المحـــاسبة الدولية تشترط استعمال "القيمة العادلة" في تقييم جميع عناصـــر القوائـــم المـــالية ،بـــالرغم من اعترافهـــا بمبدأ التكلفـــة التـــاريخية ،وبالتـــالي تقضي على كل سلبيات هذا المبدأ وكيف يتم الإفصاح عنه.

ولقد تم تبني هذه المعايير من طرف العديد من الدول ، سواء عن طريق تكييف نظامها مع متطلبات هذه المعايير مثل ما فعلت دول الاتحاد الأوربي أو تبنيها كما هي مثل ما فعلت مصر، بالرغم من اختلاف الفترات الزمنية نظرا إلى الاختلاف البيئي (الظروف الاقتصادية، الاجتماعية،الثقافية ،...الخ) والجزائر كغيرها من الدول ومحاولة منها لتكييف نظامها المحاسبي مع هذه المعايير، استبدلت المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالي الجديد.فهل هذا النظام المحاسبي المالي يتطابق مع معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية؟

الفصل 2

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)

نظرا للتغيرات الحاصلة في المحيط الاقتصادي العالمي ، ورغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، وظهور العولمة التي أدت بدورها إلى ظهور الشركات المتعددة الجنسيات .وهذه التغيرات بطبيعة الحال تؤثر في المحاسبة بالدرجة الأولى ،وباعتبار المخطط المحاسبي الوطني أعد في وقت وفي ظروف كان الاقتصاد الجزائري اقتصاد اشتراكي ،أصبح غير ملائم ولا يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الرأسمالي . إضافة إلى أن الاتحاد الأوربي بداية من سنة 2005 اشترط على الدول الراغبة في الانضمام إليه احترام وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في إعداد القوائم المالية ،اضطرت الجزائر إلى تغيير المخطط المحاسبي الوطني واستبداله بالنظام المحاسبي المالي الجديد.

1.2. ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد

ظهر المخطط المحاسبي الوطني(PCN) عام 1975 لتعويض المخطط الفرنسي العام (PCG) وأصبح ساري المفعول بداية من 01أفريل 1976.ونظرا لعدم استجابته للتغيرات الاقتصادية وعدم تماشيه مع المخططات الاقتصادية الجزائرية استبدل بالنظام المحاسبي المالي الجديد.

1.1.2..أسباب الانتقال من المخطط إلى النظام، والأهداف المرجوة من النظام

أسباب عديدة وظروف مختلفة دفعت بالجزائر إلى تغيير المخطط المحاسبي ، بغية تحقيق عدة أهداف.

1.1.1.2.أسباب الانتقال من المخطط إلى النظام

ترجع أهم الأسباب التي دفعت إلى التفكير في تغيير المخطط و إنشاء النظام إلى : [66] ص02.

-التوجهات الاقتصادية الجديدة .

-العولمة وهيمنة الفكر الرأسمالي على الفكر الاقتصادي .

-الاستجابة لمعايير المحاسبة الدولية التي تنادي بالتوحيد ة التقارب على مستوى القوائم المالية.

إضافة إلى أسباب متعلقة بقصور المخطط المحاسبي الوطني تتمثل فيما يلي: [67] ص 05

- -عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية بالجزائر.

-عدم استجابة الميزانية المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني لأغراض التحليل المالي.

-طريقة تقييم بعض العناصر،لا تعكس الحقيقة بسبب اعتماد أسلوب التكلفة التاريخية بدل القيمة العادلة.

و أسباب أخرى تتمثل في:[10] ص 113-157.

-إهمال المخطط إلى الاقتراب أو التصنيف الوظيفي في إعداد القوائم المالية.

-عجز المخطط المحاسبي الوطني عن تقديم معلومات متجانسة عن المؤسسات .

-عدم استجابته إلى احتياجات الماكرو اقتصادية.

-عجزه عن تقديم معلومات للأطراف والمؤسسة تساعد على إنجاح مسار التسيير.

إضافة إلى عدم تحديد الهدف من القوائم المالية ومستعملي المعلومة المحاسبية من طرف معدي المخطط المحاسبي الوطني ،أي ضعف دقة المعلومة المالية لمختلف مستعمليها. [36] ص93.

ولقد صدر بالولايات المتحدة بتاريخ 2008/01/04، السجل الفيدرالي للتسجيلات والأرشيف من طرف لجنة عمليات البورصة،وبذلك يتم القبول الرسمي للقوائم المالية التي يتم إعدادها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، وقد تم ذلك فعلا بداية من 2007. [68] ص2-3، لأنها تسمح ب: [69] ص3.

-إعداد قوائم مالية ذات معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة .

-محاولة الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية .

ويعتبر النظام مطلب دولي لم يأتي وضعه بفعل ضغوط أجنبية،وإنما جاء لسد الثغرات بوضع أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري الجزائري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد. [71]

2.1.1.2. أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد SCF

لقد أنشأ هذا النظام لتحقيق مجموعة من الأهداف : [66] ص02.

-إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط(الضرائب المؤجلة، عقد الإيجار التمويلي...)

-الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية،وهذا من خلال الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

-الانتقال من محاسبة المعالجة إلى محاسبة الحكم.

-تمكين المؤسسات من تقديم معلومات مالية ذات نوعية ،وشاملة وأكثر شفافية.

-تقييم ممتلكات المؤسسة على أساس السوق أو ما يعرف بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة)

-الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف مستعملي القوائم المالية ، مسيرين، مستثمرين حالين أو محتملين ،مقرضين،زبائن ، جمهور،مدققين أو مراجعين ،الدولة بمختلف هيئاتها.

وكذلك لتحقيق الأهداف التالية: [69] ص07.

-ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية ، لجلب المستثمرين الأجانب.

-تحقيق قابلية المقارنة سواء مقارنة المؤسسة بنفسها عبر الزمن ، أو بين مؤسسات مختلفة.

-المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسة من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.

ولقد اعتمد هذا النظام بهدف تحقيق شفافية للمستثمر الأجنبي في السوق الجزائرية، كذلك بهدف خلق أو إنشاء سوق مالي جديد. [71]

2.1.2. مفهوم ومبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد

يقوم النظام المحاسبي المالي على مبادئ عديدة قبل التطرق لها نحدد مفهوم هذا النظام أولا.

1.2.1.2.تعريف النظام

" يقوم بتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها،تقييمها، تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان ونجا عته، ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية."[72]

ويطبق هذا النظام على كل شخص طبيعي,أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية،مع مراعاة الأحكام الخاصة.ما عدا الأشخاص الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية [4].

وتتمثل فيما يلي:

الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

-التعاونيات.

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .

-وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي . أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة لا تتعدي رقم أعمالها و مستخدميها و نشاطها الحد المعين بمسك محاسبة مالية مبسطة والمبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم01: شروط الخضوع للنظام المحاسبي المالي [73]

قطاع النشاط	رقم الأعمال	عدد العمال
الأنشطة التجارية	10ملايين دج	09عمال بصفة دائمة
الأنشطة الإنتاجية و الحرفية	06ملايين دح	06عمال بصفة دائمة
أنشطة تقديم الخدمات وأخرى	03 ملايين دج	09عمال بصفة دائمة

2.2.1.2. مبادئ النظام المحاسبي المالي

يقوم هذا النظام على مجموعة من المبادئ: [74] ص 06.

1.2.2.1.2.محاسبة التعهد:

وهي التي تتطلب تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء انجر عنها تدفق نقدي أم لا، إضافة إلى أنه يتم الاعتراف بها ضمن القوائم المالية.

2.2.2.1.2.استمرارية الاستغلال:

وفقا لهذا المبدأ يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن النشاط مستمر في المستقبل.

3.2.2.1.2.التكلفة التاريخية:

وتعني أنه كل عناصر الأصول والخصوم تسجل بقيمتها التاريخية وقت الحصول عليها أو وقت نشوء الدين مع ضرورة إعادة تقييمها.

4.2.2.1.2.المصداقية:

أي تكون المعلومات المقدمة ضمن القوائم المالية معدة وفق طرق و أساليب علمية ومعبرة بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.[70] ص06.

إضافة إلى المبادئ التالية: [74] ص11.

5.2.2.1.2.أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

يشترط هذا المبدأ التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس الظاهر الاقتصادي.

6.2.2.1.2.أدلة الإثبات(الدلالة):

يتطلب هذا المبدأ توفر الدليل المادي (الإثبات)أي الوثائق الثبوتية مؤرخة لضمان مصداقيتها.

7.2.2.1.2.قابلية الفهم:

يعني أن تكون المعلومات قابلة للفهم، واضحة لكل مستعملي القوائم المالية الذين لديهم مستوى معين ومقبول من الفهم وتتميز بخاصية الشفافية.

ولقد حدد المبادئ التالية إضافة إلى ما سبق: [72]

8.2.2.1.2.عدم المقاصة: أي عرض كل عناصر الكشوف المالية بالإجمالي و ليس الصافي.

9.2.2.1.2.قابلية المقارنة: تكون المعلومات المالية المدرجة ضمن الكشوف المالية قابلة للمقارنة سواء كانت مقارنة ساكنة أو متحركة.

3.1.2.مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي الجديد

قبل التطرق إلى مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي الجديد، نعرف الهيئة المسؤولة عن انجازه.

1.3.1.2.مجلس المحاسبة الوطني(CNC)

تم إنشاؤه في 25سبتمبر1996بموجب المرسوم التشريعي رقم 96-318،وهو يعتبر بمثابة جهاز استشاري ذو طابع وزاري مهني مشترك وهيئة مؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية. مختص في عملية التنسيق المحاسبي و التخليص في مجال البحث والتوحيد المحاسبي ، والتطبيقات المرتبطة بها، ومختلف الصلاحيات المحددة في المادة 03 مرسوم الأحداث:[10] ص168-169.

-جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة و بتعليماتها.

-انجاز الدراسات والتحاليل المتعلقة بتنمية استخدام المحاسبة.

-اقتراح التدابير في إطار مهام التوحيد المحاسبي.

-فحص وإبداء الآراء و التوصيات حول النصوص التشريعية في ميدان المحاسبة .

-المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين والتأهيل للمهن المحاسبية.

-المساهمة في تطوير و متابعة تطور المناهج، النظم والأدوات المحاسبية على الصعيد الدولي.

- تنظيم التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه.

يقوم المجلس كذلك ب:

-إصلاح النظام المحاسبي.

-تحديث المخطط، تكييفه مع الأنشطة الاقتصادية الجديدة الناتجة عن تحول المحيط الاقتصادي.

-الإجابة عن الاستشارات المقدمة من خلال الآراء و التوصيات.

يتكون هذا المجلس من 23عضو إضافة إلى الرئيس و نائب الرئيس، حيث يتكون من ممثلين عن الإدارة (مختلف الهيئات الرقابية، والوزارات والهيئات الرسمية)، ممثلين عن الجمعيات والتنظيمات المهنية.ويتم تعيين أعضاءه بناء على قرار من وزير المالية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على اقتراح من الإدارات ، المؤسسات أو الهيئات الأصلية التي ينتمون إليها،عدا رئيس مجلس المنظمة الذي يعتبر عضو دائم بتلك الصفة.ويتكون هذا المجلس من 08 لجان تتمثل في:

-لجنة المبادئ و المعايير المحاسبية. -لجنة الإعلام الآلي و المحاسبة.

-لجنة المحاسبة العمومية والوطنية. -لجنة التشغيل،السياحة والخدمات الأخرى.

-لجنة الهيئات المالية . -لجنة الفلاحة والصيد البحري.

-لجنة البناء والأشغال العمومية . -لجنة الطاقة والمناجم.

وتقوم هذه اللجان بعدة مهام من بينها تحديث المخطط المحاسبي الوطني استنادا إلى معايير المحاسبة والتطبيقـــات المحاسبية الدولية،حيث أولت هذه المهمة إلى مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحـــاسبين والهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات، إضافة إلى المجلس فقد شكل المجلس لجنة قيادة تقوم بالتنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء[10] 170-171-172.

2.3.1.2.مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد بدأت اللجنة عملية إصلاح (تحديث) المخطط المحاسبي الوطني بداية من سنة 2001، ممولة من طرف البنك الدولي ،حيث مرت هذه العملية بثلاثة مراحل أساسية كما يلي: [75] ص 14-15.

1.2.3.1.2.المرحلة الأولى:

تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين

المعايير المحاسبية. في نهاية هذه المرحلة كان أمام اللجنة ثلاث خيارات :

-الإبقاء على المخطط الوطني وإدخال بعض الإصلاحات عليه ليتماشي مع التغيرات الجديدة.

-ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة، من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تغيير شكل المخطط المحاسبي الوطني ،من خلال وضع إطار تصوري محاسبي و مبادئ وقواعد جديدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

وقد اتفقت في الأخير على الخيار الثالث.ثم انتقلت إلى المراحل الموالية والتي احتوت على ما يلي: [10] ص173.

2.2.3.1.2.المرحلة الثانية:

تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة

ولقد شملت: -التعريف بالإطار التصوري

-التعريف بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء،والإيرادات.

-مدونة حسابات وقواعد عمل الحسابات

-نماذج القوائم المالية الجديدة ولواجهتها، ومصطلحات تفسيرية.

3.2.3.1.2. -المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي مالي جديد.

3.3.1.2. محتوى النظام المحاسبي المالي الجديد

يضم النظام كل من القواعد العامة للاعتراف وتقييم جل عناصر الكشوف المالية، إضافة إلى نماذج عن هذه الكشوف و التي تتمثل في[76] ص10:

-الميزانية. - حساب النتائج - كشف تدفقات الخزينة

-كشف تغيرات رؤوس الأموال - الملاحق للكشوف المالية

ومما سبق نستنتج أن النظام المحاسبي المالي يتطابق مع ما جاء في المعيار الدولي رقم 01" عرض القوائم المالية"،من ناحية القوائم المالية والمبادئ المحاسبية.

-إضافة إلى ما سبق جاء النظام بمدونة حسابات تتكون من 07أصناف محاسبية ،وهذا ما لا نجده ضمن معايير المحاسبة الدولية.

وللإشارة سوف يجعل هذا النظام القوائم المالية أكثر شفافية ، ويسهل عملية مراقبة الحسابات ،ويوفر معلومات واضحة وشفافة ، إضافة إلى أنه ينتج معلومات صادقة ، قابلة للمقارنة ، كذلك يسمح بتحديد الوضعية المالية الصادقة للمنشآت[77] ، وتوفير معلومات حول أداء ومحاسبة المؤسسة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، الموردين ، الزبائن، وكل الهيئات المالية الأخرى. أي أصبح النظام بمثابة وحدة قياس للصحة المالية للمنشأة [78]

2.2.عناصر كشف الميزانية

تعتبر الميزانية أول قائمة نص عليها النظام المحاسبي المالي الجديد. وتتكون من جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم.وهذا الكشف لا يعتبر بالشيء الجديد وإنما كان موجود ضمن المخطط المحاسبي الوطني السابق.

1.2.2. عناصر الأصول (Immobilisation)

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد شروط الاعتراف بالأصل، وقواعد تقييمه.

1.1.2.2. تعريف الأصول

" هي موارد يكتسبها الكيان نتيجة أحداث ماضية،ويمكنه الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من جراء امتلاكها واستعمالها." [79] ص81.

وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد إن الأصول تنقسم إلى التثبيتات غير الجارية و التثبيتات الجارية

2.1.2.2. التثبيتات غير الجارية

هي العناصر التي يمتلكها الكيان لمدة أكثر من سنة مالية واحدة، والمحددة عادة ب12شهر، مخصصة للاستعمال بصورة دائمة في شكل استهلاكات".[80] ص03. وهي تتكون من العناصر التالية:

1.2.1.2.2.التثبيتات (الأصول الثابتة)العينية والمعنوية:

و لقد عرف النظام المحاسبي المالي كل منهما كما يلي:

1.1.2.1.2.2.التثبيتات العينية:

"هي الأصول التي يحوزها الكيان من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات ،الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية لمدة أكثر من سنة مالية واحدة [81] ص03.

2.1.2.1.2.2.التثبيتات المعنوية:

"هي أصول قابلة للتحديد غير النقدي وغير المادي ،مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية مثل الملاحق التجارية المكتسبة، العلامات ، برامج المعلوماتية ،لرخص الاستعمال الإعفاءات ، مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستعمال التجاري". [80] ص03.

ووفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد يتم إدراج أي عنصر من العناصر كأصل أو تثبيت عيني أو معنوي في الميزانية إذا توفرت الشروط التالية: [82] ص02.

-احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الكيان.

-إمكانية تقييم تكلفة الأصل بصورة صادقة .

-إمكانية مراقبته (قدرة الكيان على التحكم في المنافع الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة) .

-إمكانية تعريفه .

3.1.2.1.2.2.تقييم التثبيتات:

أما فيما يخص تقييم هذه العناصر فتختلف حسب الطريقة التي تم الحصول به عليها:

1.3.1.2.1.2.2.في حالة الاقتناء:

يتم تقييمها في هذه الحالة وفقا لتكلفة اقتنائها التي يتم تحديدها كما يلي: [81] ص07.

تكلفة الشراء=سعر الشراء-التنزيل-التخفيضات التجارية +الحقوق الجمركية والرسوم الجنائية غير القابلة للاسترجاع +مصاريف (التسليم ،الشحن ،التفريغ،التركيب ، الأتعاب المهنية)+مجموع المصاريف الأخرى المنفقة حتى يصبح الأصل صالح للاستعمال وفي مكانه.

2.3.1.2.1.2.2.في حالة الإنتاج:

تقيم بتكلفة الإنتاج التي تساوي:

تكلفة الإنتاج=تكلفة شراء المواد الأولية والخدمات المستهلكة +الأعباء المباشرة +الأعباء غير المباشرة التي يمكن ربطها مباشرة بالأصل .

3.3.1.2.1.2.2.في حالة الإسهام:

يقيم في هذه الحالة بقيمة الإسهام

4.3.1.2.1.2.2.في حالة الحصول عليه مجانا:

يقيم بالقيمة الحقيقية له في تاريخ الحصول عليه.

5.3.1.2.1.2.2.الحصول عليه عن طريق المبادلة:وهنا نكون أمام حالتين:

1.5.3.1.2.1.2.2.المبادلة بالمثل: حيث يقيم وفقا للقيمة المحاسبية للأصل المستلم.

2.5.3.1.2.1.2.2.المبادلة بغير المثل: ويقيم وفقا للقيمة الحقيقية للأصل المستلم.

4.1.2.1.2.2.أساليب تقييم التثبيتات العينية والمعنوية:

يحدد النظام أسلوبين للتقييم: [83] ص0

1.4.1.2.1.2.2.أسلوب الكلفة:

وهي تمثل تكلفة الأصل منقوصا منها مجموع الاهتلاكات والخسائر في القيمة.

2.4.1.2.1.2.2.أسلوب إعادة التقييم:

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقييم الأصل بقيمته الحقيقية التي تحدد بناء على تقدير مؤهلون واختصاصيين، منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، وينتج لدينا حالتين:

1.2.4.1.2.1.2.2.القيمة المعاد تقييمها أكبر من القيمة المحاسبية:

وبالتالي ينتج "فرق إعادة التقييم"موجب يسجل ضمن الأموال الخاصة.

2.2.4.1.2.1.2.2.القيمة المعاد تقييمها أقل من القيمة المحاسبية:

وبالتالي ينتج "فرق إعادة التقييم "سالب.

والنظام المحاسبي المالي يتوافق معا لمعايير المحاسبة الدولية رقم 38و 16 فيما يخص التعريف و التقييم للتثبيتات المعنوية والعينية.

5.1.2.1.2.2.تدني قيمة التثبيتات العينية والمعنوية:

إذا توفر للكيان مؤشر على أن أحد أصوله قد يفقد قيمة ، يتم حساب القيمة القابلة للتحصيل لهذا الأصل.

علما أن القيمة القابلة للتحصيل تمثل أعلى قيمة بين سعر البيع الصافي والقيمة النفعية. حيث:

سعر البيع الصافيهو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أصل، في ظل ظروف منافسة عادية بين أطراف على علم تام ودراية وتراضي بعد طرح تكاليف البيع.

القيمة النفعية تمثل القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المنتظرة المستقبلية من جراء استعمال الأصل بشكل متواصل ، والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به.

وللإشارة ففي حالة كان الأصل لا يتولد عنه سيولة خزينة بشكل مباشر فإن القيمة القابلة للتحصيل تحدد بالنسبة إلى الوحدة المنتجة لسيولة الخزينة التي ينتسب إليها.

وبالتالي فبعد تحديد القيمة القابلة للتحصيل يتم مقارنتها مع القيمة المحاسبية للأصل، فإذا كانت أقل منها ينتج "خسارة في القيمة"

وفي حالة العكس فالفرق يعتبر كمنتج، بالمقابل ترفع القيمة المحـــاسبية للأصل حتى تبلغ القيمة القابلة للتحصيل مع عدم تجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي قد يتم تحديدها في حالة لم يتم إدراج أي خسارة قيمة في الحسابات بالنسبة للأصل خلال السنوات السابقة.[84] ص52-53.

وبالتالي فالنظام المحاسبي المالي يتوافق مع للمعيار الدولي رقم 36." تدني قيم الأصول "فيما نص عليه.

6.1.2.1.2.2.اهتلاك التثبيتات العينية والمعنوية:

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي معالجة الاهتلاكات كما يلي:[85] ص52-53.

1.6.1.2.1.2.2.تعريفه:

يعرف النظام المحاسبي المالي الاهتلاك على أنه "استهلاك للمنافع الاقتصادية المرتبطة بالأصل عيني أو معنوي"

2.6.1.2.1.2.2.حسابه:

يوزع قيمة الأصل على مدة النفع، بالأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية المحتملة للأصل (إذا كان تحديدها يتم بصورة صادقة)

القيمة المتبقية المحتملة:هي المبلغ الصافي الذي يرتقب الكيان الحصول عليه لأصل عند انقضاء مدة نفعيته بعد طرح تكاليف الخروج المنتظرة.

3.6.1.2.1.2.2.طرق الاهتلاك:

لقد حدد النظام الطرق التالية :

-الطريقة الخطية (الثابتة) . -طريقة وحدات الإنتاج.

-الطريقة التناقصية. -الطريقة التزايدية.

ولكن النظام لم يحدد كيفية سير كل من الطرق،بل اكتفي بذكرها فقط. وهذا يعني أن نحافظ على نفس الطريقة التي كانت متبعة خلال المخطط المحاسبي الوطني.

7.1.2.1.2.2. إخراج التثبيت العيني والمعنوي:

يتم حذف أي أصل من الميزانية إذا كان خارج الاستعمال ولم يعطي أي منافع اقتصادية مستقبلية [84] ص06.

8.1.2.1.2.2.العقارات الموظفة والأصل البيولوجي:

ولقد حدد النظام معالجة كل منهما كما يلي:

1.8.1.2.1.2.2.العقارات الموظفة:

هي عبارة عن ملكا عقاريا مملوكا لتقاضي إيجار أو تثمين رأس مال[84] ص56-57. ويتم تقييم العقارات الموظفة وفقا للنظام المحاسبي المالي بأسلوبين:[86] ص04.

1.1.8.1.2.1.2.2.أسلوب التكلفة:

أي بتكلفته بعد طرح مجموع الاهتلاكات وخسائر القيم .

2.1.8.1.2.1.2.2.القيمة الحقيقية:

أي القيمة الحقيقية للعقار في حالة تحديدها بصورة صادقة.

2.8.1.2.1.2.2.الأصل البيولوجي:

ويتمثل في الحيوانات ، النباتات الحية ، وما شبه ذلك. ويتم تقييمها وفق للنظام المحاسبي المالي بالقيمة الحقيقية، بعد طرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إذا أمكن تقديرها بصورة صادقة، وإلا استعملت أسلوب التكلفة. [84] ص57.

9.1.2.1.2.2.الإعانات:

هي عمليات تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي سيتحملها المستفيد بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته الماضية أو المستقبلية، ويتم الاعتراف بها في حالة امتثال الكيان إلي الشروط الملحقة بالإعانات والتأكد من استلامها.[87] ص03.

2.2.1.2.2.التثبيتات الجاري انجازها

وهي تمثل التثبيتات غير الجارية غير المكتملة في تاريخ انتهاء السنة المالية ،إضافة إلى مجموع التسبيقات والمدفوعات على الحساب التي يقدمها الكيان للغير من أجل اقتناء تثبيت ما. وهي تعتبر تثبيتات غير قابلة للاهتلاك ، لأنها لم تستعمل بعد على العكس فإن خسائر القيمة يجب إثباتها. [80] ص ، وهي تصنف إلى:

-التثبيتات الناتجة عن أشغال طويلة و قصيرة الأجل مسندة إلى الغير.

-التثبيتات التي ينشئها الكيان بوسائله الخاصة.

-التسبيقات والمدفوعات على الحساب.

3.2.1.2.2.التثبيتات المالية: وقد صنف النظام التثبيتات المالية كما يلي: [88] ص15.

1.3.2.1.2.2.سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة:

التي يعتبر امتلاكها الدائم ذو منفعة للكيان، وهي تسمح بـــ:

-ممارسة نفوذ على الشركة التي تصدر السندات.

-ممارسة رقابتها على الشركة.

-المشاركة في الفروع ، الكيانات المشاركة لها ،والمؤسسات المشتركة.

2.3.2.1.2.2.السندات المثبتة لنشاط المحفظة:

التي توفر للكيان مرد ودية على الأمد الطويل، لكن دون تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها. "ونشاط المحفظة يتمثل بالنسبة إلى الكيان في استثمار كل أصوله أو جزء منها في محفظة سندات.

3.3.2.1.2.2.السندات المثبتة التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيف طويلة الأجل:

والتي يحتفظ بها الكيان حتى حلول أجل استحقاقها(بشكل دائم).

4.3.2.1.2.2.القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان:

والتي لا يمكنه بيعها في الأجل القصير، والقروض هي عبارة عن أموال مسددة للغير بموجب أحكام تعاقدية يلتزم الكيان بمقتضاها بأن تنقل إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين باستعمال وسائل دفع لمدة معينة. ويمكن تصنيفها كذلك كما يلي: [79] ص81.

-التثبيتات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

-التثبيتات المالية المتاحة للبيع.

-السلفيات والقروض.

وحسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي يتم تقييم التثبيتات المالية بقيمتها الحقيقية مع إضافة مصاريف الوساطة والرسوم غير المسترجعة ومصاريف البنك. ماعدا التثبيتات المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق فتقيم وفق التكلفة المهتلكة.

3.1.2.2.الأصول الجارية

" هي الأصول التي يتم حيازتها لإجراء معاملات قصيرة الأجل، أي خلال 12 شهر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية. ويمكن الكيان بيعه أو استعماله في إطار الاستغلال العادي.[79] ص01. ، وتتكون من العناصر التالية:

1.3.1.2.2.المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ:

وهي ملك للكيان تكون موجهة للبيع أو الاستغلال الجاري، وهي تشمل كل من [89] ص04.

- البضائع المشتراة بغرض إعادة بيعها علي حالها.

-المواد الأولية الموجهة للاستهلاك خلال الإنتاج وتقديم الخدمات.

-التموينات الأخرى ،منها المواد واللوازم القابلة للاستهلاك و التغليفات، التي تعبر عن الأشياء و المواد التي تساهم في المعالجة وفي الصنع ، وفي الاستغلال دون أن تدخل في تكوين المنتوجات المعالجة أو المصنوعة.

-السلع والخدمات قيد الإنتاج .

-المنتجات التامة الصنع والتي تعتبر جاهزة للبيع.

-المنتجات الوسيطية.

-المنتجات المتبقية أو مواد الاسترجاع.

-المخزونات المتأتية من التثبيتات التي تشمل العناصر المفككة أو المسترجعة من التثبيتات العينية.

-المخزونات التي يراقبها الكيان ولا يحوزها ماديا عند إقفال السنة المالية ومنها:مخزونات المودعة أو المستودعة ، والمخزونات السائرة في الطريق.

حيث تقيم بالتكلفة والتي تشمل جميع التكاليف المقتضاة لإيصال المخزونات إلى المكان وفي الحالة التي يوجد عليها: [89] ص05.

1.1.3.1.2.2.تكلفة الشراء:

المشتريات،المواد القابلة للاستهلاك و المصاريف المرتبطة بالمشتريات.

2.1.3.1.2.2.تكلفة التحويل:

مصاريف المستخدمين، الأعباء المتغيرة والثابتة و أعباء نقص النشاط.

3.1.3.1.2.2. المصاريف العامة والمالية والمصاريف الإدارية

التي تنسب مباشرة إلى المخزون.

ويكون هذا التقييم باستعمال إحدى الطرق التالية:

-القيمة الحقيقية.

-التكاليف المعيارية(تكاليف الوحدة القياسية)

وتجدر الإشارة إلى أنه يقيم بأقل قيمة بين قيمة الانجاز الصافية ،وتكلفتها عند نهاية السنة المالية علما أن قيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق. أما المنتجات الزراعية فيتم تقييمها بقيمتها الحقيقية بعد طرح التكاليف المقدرة في نقطة البيع. [79] ص

أما خلال السنة وعند إخراج المخزونات إلى البيع أو الاستعمال في العملية الإنتاجية فيحدد النظام أسلوبين لتقييمها: [72] (المادة رقم)

-طريقة الوارد أولا الصادر أولا

-طريقة المتوسط المرجح

ومنه فإن النظام المحاسبي المالي الجديد يتوافق والمعايير الدولية في معالجة المخزونات،ماعدا أساليب التقييم فالنظام لم ينص على طريقة التمييز المحدد، إضافة إلى الاختلاف في المصطلحات فقد استعمل مصطلح قيمة الانجاز الصافية بدل القيمة القابلة للتحقق.

2.3.1.2.2. الزبائن والمدينون الآخرون:

ويضم كل من [79] ص56-66--70

1.2.3.1.2.2.الزبائن:

تنتج عن عمليات مع أطراف خارجية على الحساب. وتنقسم إلى:

1.1.2.3.1.2.2.الزبائن المشكوك فيهم:

وهم المتعاملون الذين لدى الكيان شك في قدرتهم على السداد بنسبة معينة، أي مقدار الديون المتنازع فيها والتي يكون تحصيلها غير مؤكد.

2.1.2.3.1.2.2.التعامل بالسندات أو الأوراق التجارية:

والنظام يقسم السندات إلى:

-سندات في الحافظة.

-سندات مخصومة غير مستحقة الأداء.

-سندات مستحقة الأداء عند تسليمها للتحصيل.

3.1.2.3.1.2.2.المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد:

تنتج عند إقفال السنة المالية حيث تمثل مبلغ الديون المقتطعة في الفترة المقفلة أو التي لم يتم إعداد المستندات الثبوتية بشأنها. إضافة إلى الفواتير الجارية والمستحقة للزبائن على حسابات دائنة لهم والتي لم يتم تسويتها.

2.2.3.1.2.2.المدينون الآخرون:

ويشمل على مجمل العناصر التالية لما تكون ذات رصيد مدين .

1.2.2.3.1.2.2.المستخدمون والحسابات الملحقة:وتمثل كل الأمور المتعلقة بالمستخدمين من رواتب،مساهمات اجتماعية، اعتراضات، تسبيقات،...الخ

2.2.2.3.1.2.2.الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة:

وهي تحتوي على :

-المبالغ المستحقة للكيان على مختلف الهيئات الاجتماعية تحت عنوان اشتراكات أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية والمنح العائلية وحوادث العمل والتقاعد، ...الخ

-المبالغ الواجب تسويتها إلى الهيئات الاجتماعية لصالح المستخدمين.

-الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها،وهذا عند نهاية السنة المالية التي لم تدفع أو لم تستلم بعد.

3.2.2.3.1.2.2.الدولة والحسابات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة:

وهي تشمل مجمل العمليات التي تحدث بين الكيان وكيان آخر يعتبر كسلطة عمومية من شراء، وبيع ...الخ مثل مبلغ الضرائب على الأرباح ، الرسم على القيمة المضافة المجموعة لصالح الدولة، مبلغ جميع الرسوم والضرائب الأخرى التي يدفعها الكيان مثل الرسم عل النشاط المهني. إضافة إلى كل الأعباء الجبائية المدفوعة الأجر، علاوات التشجيع والمكافآت الملحقة بالسنة المالية المقفلة.

4.2.2.3.1.2.2.المجمع والشركاء:

وتمثل مبلغ الأموال التي يقدمها أو توضع تحت تصرف الكيان من طرف كيانات المجموعة،إضافة إلى مجمل التعاملات التي تتم بين الكيان والشركاء.

5.2.2.3.1.2.2.مختلف الدائنين ومختلف المدينين

6.2.2.3.1.2.2.الأعباء المعاينة مسبقا:

هي عبارة عن أصول يتم إيجادها عن طريق دفع نقدية مقدما أو تكبد التزامات ، وهي تنقضي وتصبح نفقات مع مرور الوقت أو بالاستخدام .

3.3.1.2.2.الأصول الأخرى الجارية:

وهي تشمل كل من مؤونات الخصوم الجارية ،التي تمثل قيمة الخصوم غير المؤكدة والتي من الممكن أن يقع استحقاقها خلال 12 شهر، إضافة إلى الإيرادات المتعلقة بالسنة المالية اللاحقة المحصلة مسبقا خلال السنة الجارية[79] ص70.

4.3.1.2.2.الضرائب: وتحتوي على كل من: [79] ص71

1.4.3.1.2.2.الضرائب على الأرباح:

أي قيمة الضرائب على الأرباح المستحقة على الكيان.

2.4.3.1.2.2.الرسوم على رقم الأعمال: تتمثل في:

-الرسم على القيمة المضافة المجموعة لصالح الدولة .

-الرسم على النشاط المهني.

-الرسوم والضرائب التي يدفعها الكيان إلى الدولة.

4.1.2.2.الموجودات وما يماثلها

وتضم العناصر التالية: [84] ص165—168.

1.4.1.2.2. التو ضيفات وأصول مالية جارية:

وهي الأصول المالية التي يكتسبها الكيان قصد تحقيق ربح في رأس المال في الأجل القصير، وتتمثل في القيم المنقولة المثبتة، أي السندات التي يمتلكها الكيان مع نية الحفاظ عليها باستمرار.ومن بينها الحصص في المؤسسات المرتبطة ، الأسهم الخاصة،..الخ ماعدا التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف غير المسددة. ويتم تقييمها وفقا لـــ:

-تكلفة الاقتناء.

-قيمة السوق بالنسبة إلى سندات التوظيف القابلة للتفاوض.

-قيمة التنازل في حالة التنازل عليها.

2.4.1.2.2. أموال الخزينة:

وتضم العناصر التالية: [85] ص246—250.

1.2.4.1.2.2.البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها:

وتضم مجمل تعاملات الكيان مع هذه المؤسسات.

2.2.4.1.2.2.الأدوات المالية المشتقة:

الأدوات المالية المتفرعة،وتتمثل في:الخيارات ، عقود ذات أجل ،الاعتمادات المتبادلة لأسعار الفائدة والعملة الصعبة التي تحدث حقوقا والتزامات يترتب عنها تحويل بين أطراف مرتبط بأداة مالية ابتدائية(تجارية)خفية. ويتم تقيم هذه الأدوات وفق لتكلفة الاقتناء

3.4.1.2.2.الصندوق:

ويشمل مجموع المبالغ المدفوعة والمقبوضة في الكيان.والتي تكون في نهاية السنة ذات رصيد مدين.

4.4.1.2.2. وكالات التسبيق والاعتمادات:

تمثل الأموال التي يسيرها محاسبي الوكالات أو المحاسبون التابعون والاعتمادات المفتوحة في البنوك باسم الغير أو عون من أعوان الكيان.

2.2.2.عناصر الخصوم

وتعبر الخصوم عن الجانب الثاني الأيسر من كشف الميزانية, وتعبر عن مختلف الموارد والالتزامات التي على الكيان الناتجة جراء القيام بمعاملات مع أطراف خارجية أو داخلية كالشركاء.

1.2.2.2.تعريف الخصوم

" هي تمثل الالتزام الراهن للكيان ينتج عن أحداث ماضية، مقابل خروج منافع اقتصادية من الكيان"[79] ص52.وتتكون من رؤوس الأموال الخاصة والالتزامات الجارية وغير الجارية(أنظر الملحق رقم 07).

2.2.2.2..رؤوس الأموال الخاصة

و تنقسم رؤوس الأموال الخاصة في الميزانية إلى: [79] ص52-53

1.2.2.2.2.رأس المال الصادر (حساب المستغل):

ويضم قيمة المعاملات بين الكيان والمستغل من مدفوعات أو مقبوضات، إضافة إلى الأجر العادي للمستغل.

1.1.2.2.2.2.رأس المال الصادر في الشركات:

يمثل رأس المال الصادر القيم الاسمية لأسهم الشركة أو حصصها في الشركات الخاصة.

2.1.2.2.2.2.رأس المال الصادر في الشركات العمومية:

يمثل مقابل الأسهم العينية والنقدية التي تقدمها الدولة أو الجماعات العمومية، والتي لم يتقرر تسديدها بموجب اتفاقية.

2.2.2.2.2.2.رأس المال غير المطلوب:

وفقا للقانون التجاري الجزائري عند إنشاء شركة المساهمة الشركاء غبر ملزمون بتقديم أو إحضار كل مبلغ المساهمة وإنما يكون هذا في حدود 25%أما الباقي (75%)الأخرى فيمهلهم مدة 06 أشهر لإحضارها، هذا يخص المساهمات المالية فقط .بينما المساهمات العينية فيتوجب إحضارها كليا عند الاكتتاب. وبالتالي فالجزء (75%) يعتبر بمثابة "رأس مال غير مطلوب"

3.2.2.2.2.العلاوات والاحتياطات:

1.3.2.2.2.2.العلاوات:

وتمثل علاوة إصدار لأسهم، انصهار، تحويل سندات إلى أسهم.

2.3.2.2.2.2.الاحتياطات:

هي عبارة عن أرباح مخصصة بشكل دائم للكيان ما لم يصدر قرار مخالف من الأجهزة المختصة وقد تكون قانونية، قانونية أساسية عادية ... الخ

4.2.2.2.2.فارق إعادة التقييم:

حيث ينشأ من خلال تقييم التثبيتات العينية ، لما تكون التكلفة التاريخية تختلف عن القيمة العادلة للتثبيت محل إعادة التقييم.

5.2.2.2.2.فارق المعادلة:

الناتج عن تقييم السندات أو المساهمات في الكيانات المشاركة.

6.2.2.2.2. الترحيل من جديد:

وهو يمثل جزء النتيجة (ربح أو خسارة)الذي لم يتم توزيعه بعد.

7.2.2.2.2.نتيجة السنة المالية:

يمثل رصيد حسابات الأعباء والإيرادات أو الفارق بين الأصول والخصوم للسنة المالية.

3.2.2.2.الخصوم غير الجارية

هي مجموع الالتزامات التي لا يمكن تسويتها خلال 12شهر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية.

1.3.2.2.2.القروض والديون المالية:

ويتم تقييمها مبدئيا بالقيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تقييمها،وبالتكلفة المهتلكة والتي تعبر عن المبلغ الذي تم به التقييم المبدئي للخصم المالي بعد طرح التسديدات الرئيسية ، وإضافة أو إنقاص الاهتلاك المجمع لكل فارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه.[84] ص 64-65.

1.1.3.2.2.2.معالجة التكاليف اللاحقة:

والتي تتمثل فيما يلي: [85] ص51.

-الفوائد المترتبة على الكشوف المصرفية والقروض.

-اهتلاك علاوات الإصدار أو التسديد المتعلقة بالقروض وكذلك اهتلاك التكاليف الناتجة عن استعمال القرض.

-الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار –التمويل-

-فوارق الصرف الناتجة عن القروض بالعملات الصعبة.

وقد حدد النظام المحاسبي المالي أسلوبين لمعالجة هذه التكاليف:

-توزيع هذه التكاليف على المدة المحددة للقرض وتعتبر كأعباء مالية.

-دمج هذه التكاليف في تكلفة اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة لانجازه(أكثر من 121شهر)خلال فترة الانجاز. حيث أن المبلغ المدمج يناسب تكاليف الاقتراض التي كان من الممكن تفاديها لو لم يحصل الاتفاق المتعلق بالأصل.

ومما سبق نستنتج أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعيار الدولي رقم 23 "تكاليف الاقتراض" في كيفية معالجة تكاليف الاقتراض.

2.1.3.2.2.2.طريقة اهتلاك الخصم المالي:

يحدد النظام طريقة الفائدة الفعلية. حيث يعرفها كما يلي:

"هي النسبة التي تحين التدفق المرتقب لخروج سيولة الخزينة المستقبلية إلى حين الاستحقاق بالقيمة المحاسبية الصافية الحالية للأصل أو الخصم المالي ، وتطابق نسب المردود الداخلي للأصل أو الخصم المالي المعني". [79] ص56.

إلا أنه لا يسجل ضمن هذا البند إلا العمليات المالية، مع ضرورة الفصل بين: [80] ص60.

-العمليات التابعة للخصوم الجارية و العمليات التابعة للخصوم غير الجارية.

-العمليات التي تمت في الجزائر والعمليات التي تمت خارج الجزائر.

-العمليات التي تتضمن فوائد والعمليات التي لا تتضمن الفوائد .

-العمليات المنجزة بالعملة الوطنية والعمليات المنجزة بالعملة الصعبة.

2.3.2.2.2.الضرائب المؤجلة

3.3.2.2.2.الديون الأخرى غير الجارية:

ويقصد بها حقوق صاحب الامتياز، مقابل منح التثبيتات العينية والمعنوية كامتياز.[79] ص60-61

4.3.2.2.2.المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا:

وهي الخاصة بالسنوات اللاحقة والمحصلة خلال السنة الجارية وتشمل ما يلي:

1.4.3.2.2.2.مؤونات الأعباء: "هي عبارة عن خصوم غير مؤكدة الاستحقاق ولا المبلغ"[85] ص70 .يتم الاعتراف بها في الكشوف المالية إذا توفرت الشروط التالية : [84] ص64.

-وجود التزام راهن للكيان (قانوني أو ضمني)ناتج عن حدث ماضي.

-يكون من المحتمل خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام.

-إمكانية تقديرها بشكل موثوق.

-إمكانية تقدير النفقات الواجب تحملها حتى زوال الالتزام

4.2.2.2.الخصوم الجارية

" هي الالتزامات التي ينتظر الكيان انقضائها خلال استغلاله العادي، أي التي يكون من الممكن تسويته خلال 12شهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية[79] ص88.

إضافة إلى العناصر الآتية:

1.4.2.2.2.الموردون والحسابات الملحقة:

سواء كانوا موردون للسلع أو الخدمات أو التثبيتات.

2.4.2.2.2.العناصر المذكورة ضمن المدينون الآخرون

سابقا ذات الرصيد الدائن.

3.4.2.2.2.الخزينة سالبة:

لما تكون الخزينة ذات رصيد سالب أي الكيان يعاني من عجز.

3.2.2. الضرائب المؤجلة وعقد الايجار التمويلي

هذه العناصر يمكن إيجادها ضمن حسابات الأصول أو الخصوم حسب الحالة.

1.3.2.2.الضرائب المؤجلة

وهي تنقسم إلى نوعين قد تكون أصل أو خصم.[84] ص73-74.

1.1.3.2.2.ضرائب مؤجلة أصل:

هي مبلغ الضريبة المفروض على الأرباح، قابل للتحصيل خلال السنوات المالية المستقبلية.

2.1.3.2.2.ضرائب مؤجلة خصم:

هي مبلغ الضريبة المفروض على الأرباح ، قابل للدفع خلال السنوات المالية المستقبلية.

ومهما كانت الضريبة المؤجلة(أصل، أو خصم) فهي تنتج عن:

-الاختلال الزمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما وعبء مع أخذ بعين الاعتبار في حساب نتيجة

الجبائية للسنة المالية اللاحقة. وقد تكون اختلافات مفروضة عليها الضرائب أو اختلافات مخصومة.

-عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل (المحتملة مستقبلا).

وبالتالي فالنظام من خلال التعريفات الواردة المتعلقة بالضريبة المؤجلة، فهو يتوافق والمعيار الدولي رقم 12 "ضرائب الدخل"

2.3.2.2.عقود الإيجار التمويلي

لقد اعتبرنا هذا العنصر كعنصر مشترك باعتبار يمكن إيجاده ضمن الأصول لدى المؤجر، كما يمكن إيجاده ضمن الخصوم في ميزانية المستأجر.

1.2.3.2.2.تعريف عقد الإيجار:

"هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو عدة دفعات." [90] ص02. وقد يكون : [84] ص74-75

1.1.2.3.2.2.عقد الإيجار البسيط:

كل عقد غير عقد إيجار التمويل، حيث يتم التمييز بينهما بناء على واقع المعاملة التجارية عوض شكل العقد أو وضعه.

2.1.2.3.2.2.تعريف عقد إيجار التمويل:

هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى المستأجر،مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها.

ويمكن تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويلي إذا توفر أحد الشروط التالية:* [90] ص09.

-ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار.

-العقد يمنح المستأجر خيار شراء أصل بسعر يقل عن قيمته الحقيقية في تاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، حتى يكو ن استعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار.

-مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ،حتى إذا لم يكن هناك تحويل للملكية.

-القيمة الحالية للدفعات تقارب القيمة العادلة للأصل المؤجر.

2.2.3.2.2.معالجة عقود الإيجار:

تتم معالجة هذه العقود لدى الطرفين: المؤجر والمستأجر. [85] ص75-76.

1.2.2.3.2.2.عند المستأجر: يتم إدراجه في الميزانية كأصل بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت أقل ثمنا ،و يهتلك الأصل لدى المستأجر في حالة توفر تأكد المستأجر بإمكانية امتلاكه للأصل، وإلا فيهتلك كلية على أقصر مدة للعقد ومدته النفعية.

2.2.2.3.2.2.عند المؤجر:

ونميز بين نوعين من المؤجرين:

1.2.2.2.3.2.2.المؤجر غير الصانع:

يتم الاعتراف بقيمة الإيجار التمويلي كدين بقيمة الدين من عقود إيجار التمويل، في مقابل الديون الناتجة عن الاقتناء (تكلفة الاقتناء)،التي تشمل المصاريف الأولية المرتبطة بالتفاوض عن العقد .

2.2.2.2.3.2.2.المؤجر الصانع:

يتم إدراج الدين بقيمته الحقيقية للملك (كغيرها من عمليات البيع)، أما الأعباء و المنتجات الناتجة تأخذ بعين الاعتبار ضمن حسابات النتيج

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة التعامل بين المؤجر والمستأجر بنسبة فائدة أقل من نسبة السوق، فإن الربح الناتج عن البيع يجب أن يكون محدود كما لو كان التعامل بنسبة فائدة السوق.بينما مصاريف التفاوض تعتبر كأعباء في تاريخ إبرام العقد.

أما عند التنازل عن الأصل ، فإن الفرق بين القيمة المحاسبية وقيمة التنازل لا يعتبر كمنتوج ، بل يوزع علي مدة عقد الإيجار.

وبالتالي وبالمقارنة ما جاء في النظام المحاسبي المالي الجديد،نجده يتوافق في النقاط التي تطرق اليها مع ما جاء به المعيار الدولي رقم17" عقد الإيجار التمويلي "

3.3.2.2..الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال السنة المالية

وفقا للنظام المحاسبي المالي فهي تنقسم إلى:

1.3.3.2.2..الأحداث غير المؤثرة في وضع الأصل أو الخصم للفترة السابقة للإقفال:

هذه الأحداث لا تتطلب أي تصحيح، لكن لا يعني عدم الإشارة إليها في الملحق إذا كانت مهمة أي لها تأثير على قرارات مستعملي هذه الكشوف.

2.3.3.2.2. الأحداث المؤثرة في وضع الأصل أو الخصم للفترة السابقة للإقفال: لم يتطرق لها النظام مع ضرورة تبيين: طبيعة الحدث ،تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره[85] ص284

وهذا مطابق لما جاء في المعيار الدولي رقم 10 ، لكن لم يوضح العمليات التي تعتبر كأحداث مؤثرة و الأحداث غير المؤثرة.

ونشير إلى أنه وفق النظام المحاسبي المالي الجديد أصبحت لدينا ميزانية مالية عوض المحاسبية والتي تخدم التحليل المالي أكثر، واجتناب لمرحلة الانتقال التي كانت موجودة سابقا وفق المخطط المحاسبي الوطني.

ومن خلال عرض لمجمل عناصر كشف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد نستنتج أنها مطابقة للميزانية (قائمة المركز المالي) وفق معايير المحاسبة الدولية.

3.2. عنا صر الكشوف المالية الأخرى

إلى جانب كشف الميزانية فقد حث النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض أربعة كشوف مالية أخرى، هناك من كانت مستعملة في المخطط المحاسبي (جدول حسابات النتائج) بالرغم من اختلاف طريقة عرضها وهناك من تعتبر جديدة لم تكن موجودة سابقا.

1.3.2.عناصر حساب النتائج

إن هذا الجدول يضم مختلف عناصر النتيجة ، من إيرادات ومصاريف للفترة المالية.

1.1.3.2.تعريف حساب النتائج

"هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر نتيجة السنة المالية الصافية" [91] ص24.

2.1.3.2.الاعتراف بالمنتوجات والأعباء

يتم إدراج أي عنصر كإيراد أو مصروف ضمن هذا الكشف إذا توفرت الشروط التالية: [79] ص06.

1.2.1.3.2.بالنسبة للمنتوجات:

-أن يكون الكيان قد حول إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع.

-أن لا يبقى للكيان دخل في التسيير أو المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها.

-إمكانية تقييم مبلغ المنتوجات الأنشطة العادية بصورة صادقة.

-إمكانية تدفق منافع اقتصادية مستقبلية خاصة بالمعاملة إلى الكيان.

-إمكانية تقييم التكاليف المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق.

مما سبق نستنتج أن ما جاء بالنظام فيما يخص هذه الشروط يتوافق والمعيار الدولي رقم 18 "الايراد "

2.2.1.3.2.بالنسبة للأعباء:

-توقف النفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية.

-المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل.

تجدر الملاحظة إلى انه تتمثل المنتوجات الناتجة عن استعمال أطراف أخرى لأصول الكيان في:

-فوائد مدرجة في الحسابات تبعا للزمن المنصرم أو للمردود الفعلي للأصل المستعمل.

-إيجارات وأتاوى مدرجة في الحسابات كلما تم تبعا للاتفاقيات المبرمة.

-حصص مدرجة في الحسابات عندما ينشأ حق المساهمين في تلك الحصص

3.1.3.2.عناصر حساب النتائج

وفقا للنظام يتم عرض هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

1.3.1.3.2.حساب النتائج حسب الطبيعة:

وفقا لهذه الطريقة يتم تحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي،القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

وتتكون من العناصر التالية(أنظر لملحق رقم 08):: [79] ص13-14-76.

1.1.3.1.1.3.2.إنتاج السنة المالية:

ويتكون من العناصر التالية:

1.1.1.3.1.1.3.2.المبيعات والمنتوجات الملحقة:

وتضم مجمل العناصر الآتية:

1.1.1.1.3.1.1.3.2.المبيعات

وتمثل مجمل المبيعات ،وتنقسم إلى:

-المبيعات المحلية و المبيعات المخصصة للخارج.

-المبيعات داخل المجمع والمبيعات خارج المجمع.

-المبيعات المرتبطة بالنشاط الرئيسي والمنتوجات المرتبطة بالنشاطات الفرعية.

2.1.1.1.3.1.1.3.2.أما المنتوجات الملحقة فيقصد بها منتوجات المصالح المستغلة لصالح المستخدمين، إضافة إلى عائدات التغليف المودع والتنازل عن التموينات.

2.1.1.3.1.3.2.تغير مخزونات المصنعة والمنتجات قيد التنفيذ: أي رصيد المنتجات المصنعة وقيد التنفيذ بين بداية ونهاية الفترة المالية.

3.1.1.3.1.3.2.الإنتاج المثبت

4.1.1.3.1.3.2.إعانات الاستغلال:

"هي عملية تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي سيتحملها المستفيد من الإعانة، بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته الماضية والمستقبلية" [85] ص68.

وتنقسم إلى: [79] ص76.

1.4.1.1.3.1.3.2.الإعانة المرتبطة بأصول قابلة للاهتلاك:

تدرج كمنتوجات بالتناسب مع الاهتلاك (تدريجيا)

2.1.1.1.3.1.3.2.الإعانة المرتبطة بأصول غير قابلة للاهتلاك:

توزع حسب مدة عدم التصرف الموجودة ضمن العقد وفي عدم توفرها توزع على مدة 10سنوات بطريقة خطية.

3.4.1.1.3.1.3.2.الإعانة المرتبطة بتغطية أعباء أو خسائر(دعم مالي):

وتدرج كاملة كمنتوجات في تاريخ اكتسابها نظرا لعدم وجود تكاليف لاحقة بها. وهي تعتبر كإعانة تجهيز وبعد تحديد إنتاج الفترة يتم طرح مجموع استهلاك الدورة والتي تتمثل فيما يلي:[79] ص34.

2.1.3.1.1.3.2.استهلاك السنة المالية:

وتمثل جميع المواد واللوازم والخدمات المستهلكة في عملية الإنتاج

3.1.3.1.1.3.2.القيمة المضافة للاستغلال:

وتمثل الفرق بين إنتاج الدورة ومجموع استهلاكاتها، أي القيمة التي أضافها الكيان.

4.1.3.1.1.3.2.الفائض الإجمالي للاستغلال:

ويمثل القيمة المضافة للاستغلال منقوصا منها مجموع الأعباء التالية: [84] ص170—173.

1.4.1.3.1.1.3.2.أعباء المستخدمين:

ويتم الاعتراف بها في حالة:

-ضرورة القيام بنشاط.

-تأدية العمل المقرر في مقابل تلك المنافع (الأعباء).

عندما تتوفر الالتزامات التعاقدية للكيان إزاء المستخدمين.

وتتمثل أعباء المستخدمون في: رواتب، اشتراكات اجتماعية في صناديق الاجتماعية وصناديق الاحتياط التكاليف الاجتماعية الأخرى، التكاليف الإجبارية و الاختيارية للمستغل.

والنظام المحاسبي المالي الجديد لم يحدد كيفية حسابها ،ولا يفرق بين المنافع الطويلة الأجل والقصيرة الأجل, ومنه فهو غير موافق لما جاء به المعيار الدولي رقم 19 "منافع الموظفين"

2.4.1.3.1.3.2.الضرائب والرسوم :

الضرائب المفروضة على الكيان.

5.1.3.1.3.2.النتيجة العملياتية: وتتكون من:

1.5.1.3.1.3.2.المنتوجات العماياتية والأعباء العملياتية

1.1.5.1.3.1.3.2.الأعباء العملياتية الأخرى: من بينها:

-إتاوات عن التنازل ، براءات ، الرخص، ..الخ

-تحويل أو نقص القيم عن تحويل أصل عيني أو معنوي.

-أجور الإداريين المتعلقة بوظائفهم

-الخسائر الناتجة عن الحسابات الدائنة غير القابلة للتحصيل.

-غرامات السوق ، غرامات ضريبية، التبرعات ، الهبات، ..الخ

2.1.5.1.3.1.3.2.المنتوجات العملياتية: وتتمثل في:

-الأتاوى عن الامتياز ، براءات ، العلامات، ...الخ

-الرواتب التي يحصلها الكيان باسم وظائفها الإدارية لدى كيانات أخرى.

-فائض القيمة الناتج عن التنازل عن أصول مثبتة غير مالية .

-حصة إعانات الاستثمار التي تحول إلى النتائج.

-حصة ناتج العمليات المشتركة.

-تحصيل على الحسابات الدائنة المستهلكة .

-المنتوجات الاستثنائية في عملية التسيير.

-منتوجات التسيير العادية الأخرى.

2.5.1.3.1.3.2.المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم.

3.5.1.3.1.3.2.الاسترجاع عن خسائر القيم والمؤونات.

6.1.3.1.3.2.النتيجة المالية:

1.6.1.3.1.3.2.المنتوجات والأعباء المالية:

يتم الاعتراف بها تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتب الفوائد خلالها.

وتجدر الإشارة إلى أن العمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

وتضم الأعباء المالية والمنتوجات المالية كل من: [85] ص258--268

-الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات.

-خسائر الصرف.

-فارق التقييم على الأصول المالية –فوائض القيم.

-الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية.

أما المنتوجات المالية فهي تضم:

-منتوجات المساهمة .

-عائدات الأصول المالية.

-فارق التقييم عن الأصول المالية.

-منتوجات مالية أخرى

-أرباح الصرف .

-أرباح ناتجة عن العمليات التنازل عن الأصول المالية.

7.1.3.1.3.2.النتيجة قبل الضريبة:

وتمثل الفارق بين مجموع المنتوجات ومجوع الأعباء لتلك السنة "[1]

نتيجة الكيان قبل فرض الضريبة عليها .ليتم إيجاد النتيجة الصافية

8.1.3.1.3.2.النتيجة الاستثنائية:

وتتحدد انطلاقا من العناصر غير العادية، وهي المتوجات والأعباء المتعلقة بظروف استثنائية لأحداث غير عادية، وغير مرتبطة بنشاط الكيان.

2.3.1.3.2.كشف حساب النتائج حسب الوظيفة:

ويشمل على نفس العناصر السابقة الموجودة في كشف حساب النتائج حسب الطبيعة الاختلاف فقط في كيفية التوزيع، حيث هذا الأخير يعتمد على وظيفة العنصر وليس طبيعته(أنظر الملحق رقم 09).

2.3.2.عناصر كشف التدفقات الخزينة

يعتبر هذا الكشف جديد بالنسبة للنظام المحاسبي الجزائري، حيث لم يكن موجود ضمن المخطط المحاسبي الوطني سابقا.

1.2.3.2. تعريف كشف تدفقات الخزينة

كشف تدفقات الخزينة :"هي تعبر عن مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها. أي مجمل تدفقات الخزينة ويقصد بالموجودات المالية الأموال في الصندوق والودائع عند الطلب بما في ذلك الكشوف المصرفية القابلة للتسديد بناء على طلب ، وغير ذلك من تسهيلات الصندوق." [80] ص26

ولقد صنف النظام المحاسبي المالي مجمل هذه التدفقات إلى : [93] ص02:

1.1.2.3.2.التدفقات الناشئة من الأنشطة العملياتية:

وهي الأنشطة التي تتولد عنها المنتوجات .

2.1.2.3.2.التدفقات الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية:

وهي الأنشطة المتعلقة بالتثبيتات طويلة الأجل.

3.1.2.3.2.التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل :

وهي الأنشطة التي تنتج أو تؤدي إلى تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة والقروض.

و يقوم الكيان بإعداد هذا الكشف لإعطاء مستعملي الكشوف أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان علي توليد الأموال ونظائرها، إضافة إلى توفير معلومات حول كيفية استخدام السيولة المالية في الكيان

2.2.3.2.طريقة عرض كشف التدفقات الخزينة

يحدد النظام طريقتين لتقديم هذا الكشف: [93] ص03--07

1.2.2.3.2.الطريقة المباشرة:

وفقا لهذه الطريقة يتم تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (زبائن، موردون، ضرائب، ...الخ)(أنظر الملحق رقم 10)

2.2.2.3.2. الطريقة غير المباشرة:

وفقا لهذه الطريقة يتم تقديم هذه الكشف عن طريق تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار :

-آثار المعاملات غير المؤثرة في الخزينة من اهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، المخزونات ...الخ.

-التفاوت أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

-التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(فائض أو نقص التنازل)

إلا أنه يمكن تقديم التدفقات النقدية بالمبلغ الصافي فيما يخص:

-السيولة وشبه السيولة الخاصة بالزبائن.

-العناصر السريعة وتيرة الدوران، المبالغ المرتفعة والاستحقاقات القصيرة. [80] ص26

ومن خلال عرض محتوى الطريقتين نستنتج أن الفرق يكمن في طريقة تقديم التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

ونشير إلى أن هذا الكشف(أنظر الملحق رقم 11) لم يكن موجودا وفق المخطط المحاسبي الوطنين وهو يتوافق مع المعيار الدولي رقم 07في التعريفات للعناصر ومحتوى الأنشطة، إضافة إلى طريقة عرض هذه الكشف.

3.3.2..كشف تغيرات رؤوس الأموال، وملحق الكشوف المالية

لقد حدد النظام إضافة الى الكشوف المالية السابقة ، عرض كشف يوضح تغيرات رؤوس الأموال ومجموعة من الملاحق.(أنظر الملحق رقم 12)

1.3.3.2. كشف تغيرات رؤوس الأموال

1.1.3.3.2.تعريفه :

يشكل تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية"[85] ص112 ويحتوي على المعلومات التالية : [85] ص112-113.

-النتيجة الصافية للسنة المالية

-المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة في رؤوس الأموال الخاصة في إطار تصحيح أخطاء هامة. عمليات الرسملة (الارتفاع, الانخفاض, التسديد,...الخ)

-توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية

-تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

2.1.3.3.2. تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان : [94] ص13-14

1.2.1.3.3.2.تغيير التقديرات: بعض العناصر تحتاج إلى تقدير من طرف الكيان بناء على معطيات، وقد تصل للكيان معلومات جديدة أو تجربة أفضل التي تسمح بالحصول على إعلام أفضل في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات المالية المستقبلية في حالة تأثرها.

2.2.1.3.3.2..تغيير الطرق المحاسبية:

وتمثل تعديلات في المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي يطبقها أي كيان في إعداد الكشوف المالية.

ويتم تغيير طريقة محاسبية في حالة ما إذا كان:

-التغيير مفروض في إطار تنظيم جديد.

-يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم الكشوف المالية.

وفي حالة تغيير الكيان لطريقة محاسبية أو تصحيح للأخطاء، يجب عليه أن يبين تأثير ذلك على النتائج السنوات المالية السابقة ، من أجل ضمان سهولة المقارنة بين الفترات المالية، وفي حالة تعذر ذلك يتوجب تقديم توضيح في الملاحق.

2.3.3.2.الملاحق" ملحق الكشوف المالية "

إن الملحق يحتوي على عمليات مهمة ومفيدة لفهم المعلومات والعمليات المقدمة في الكشوف المالية الأخرى. هذه المعلومات تتعلق ب(أنظر الملحق رقم 13): [79] ص27

1.2.3.3.2.الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

(مدى مطابقتها للمعايير الدولية وتفسير سبب الاختلاف إن وجد)

-معلومات توضيحية حول طرق التقييم (الاهتلاكات، سندات المساهمة،المخزونات ,..الخ)

-توضيحات حول إعادة التقييم.

-طبيعة وحجم كل احتياط .

-عدد الأسهم المرخص بها التي صدرت ولم تسدد بكاملها .

-القيمة الاسمية للسهم عدد الأسهم ..الخ

-معلومات حول القرض الايجاري.

2.2.3.3.2. معلومات حول الكيانات المشاركة، المؤسسات المشتركة، الفروع، والشركة الأم، والمعاملات التي تتم مع هذه الكيانات (طبيعة العلاقة، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار،...الخ)

3.2.3.3.2.معلومات أخرى:

الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي، تقدم المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من أجل التوضيح وسهولة تقييم المخاطر ومرد ودية الكيان.

-مختلف أنماط المنتوجات والخدمات التابعة لنشاطها.

-مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

4.2.سير الحسابات

كما ذكرنا سابقا قد جاء النظام الحاسبي المالي بمدونة حسابات تضم سبعة (07) مجموعات، الخمسة الأولى خاصة بعناصر الميزانية، والصنفين الأخيرين يتعلقان بحساب النتائج.

1.4.2.سير حسابات الصنف الأول، الثاني و الثالث .

سنحاول من خلال هذه النقطة توضيح كيفية استعمال كل من حسابات الصنف الأول ، الثاني ، والثالث

1.1.4.2.سير حسابات الصنف الأول والثاني

الجدول رقم 02: سير حسابات الصنف الأول ، الثاني و الثالث [79]

رقمالحساب	اسم الحساب	الجانب المدين	الجانب الدائن
حـــ/101	رأس امال الصادر	-تحويل الرصيد المدين ل حـــ/108عند نهاية السنة .	-قيمة إسهامات المستغل -الرصيد الدائن لحساب 108 عند نهاية السنة.
حـــ/101 للشركات			-عند التأسيس بقيمة عقد الشركة . -ارتفاع في قيمة الأسهم النقدية أو العينية التي يقدمها الشركاء -الاحتياطاتالمدمجة في رأس المال.
حـــ/104	فارق التقييم		-عند تقييم كل عناصر الميزانية أو القيام بالتصحيحات.
حـــ/105	فارق إعادة التقييم	-	-عند إعادة تقييم التثبيتات حسب ما ينص علية القانون.
حـــ/106	الاحتياطات	-توزيع جزء من الاحتياطات على الشركاء .	-عند تكوين الاحتياطات بكل أنواعها .

		-تغطية الخسائر بالاحتياطات.	
حـــ/107	فارق المعادلة		-عند تقييم السندات.
حـــ/108	حساب المستغل	-جميع المعاملات المدينة بين الكيان والمستغل.	-المعاملات الدائنة بين الكيان والمستغل
حـــ/109	رأس المال المكتتب غير المطلوب	استدعاء جزئي لتسديد	--عند الاكتتاب بالجزء غير المطلوب من رأس المال .
حـــ/11	مرحل من جديد	-ترحيل نتيجة السنة المالية	-ترحيل نتيجة السنة المالية (ربح).
حـــ/12	نتيجة السنة المالية	-نتيجة السنة المالية سالبة(خسارة)أو توزيع النتيجة.	-نتيجة السنة المالية موجبة (ربح).
*حـــ/ 131و حـــ/13	إعانات التجهيز إعانات أخرى للاستثمار		-عند الحصول على إعانة التجهيز أو الاستثمار.
حـــ/134 وح/133	الضرائب المؤجلة على الخصوم و الأصول	-عند نشوء ضرائب مؤجلة خصم .	-عند نشوء ضريبة مؤجلة أصل .
حـــ/138	منتجات أخرى وأعباء مؤجلة	ترحيل المؤونة بسبب استعمالها أو زوال سبب تكوينها .	-عند تكوين المؤونة .
حـــ/153	المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة		-عند تكوين المؤونة في مجال المعاشات والالتزامات المماثلة.
حـــ16	الاقتراضات والديون المماثلة	-عند تسديد القرض -عند تسديد الاهتلاك	-عند الحصول على القرض . -الحصول على القرض في شكل إيجار تمويل .
حـــ18	حسابات الارتباط	-عند الترصيد في نهاية السنة.	-العمليات المنجزة بين الكيان والشركات المساهمة.
حـــ/188	حسابات الارتباط بين شركات فيشكل مساهمة	-عند الترصيد في نهاية السنة	-العمليات المنجزة بين شركات في شكل مساهمة.

حـــ/20	التثبيتات المعنوية	-عند تحمل المصاريف القابلة للتثبيت(203). -عند الحصول على التثبيتات المعنوي(اقتناء، إنتاج,..) .	-عند خروج التثبيت المعنوي .
حـــ207	فارق الاقتناء	-فرق الاقتناء عن اقتناء أو انصهار أو اندماج مدين.	-فرق الاقتناء عن اقتناء أو انصهار أو اندماج دائن.
حـــ/21	التثبيتات العينية	-عند الحصول على التثبيت العيني. -الحصول على تثبيت في شكل إيجار تمويل.	-عند خروج التثبيت العيني من الكيان أو يصبح خارج الاستعمال .
حـــ/22	التثبيتات في شكل امتياز	-عند وضع تثبيت كتثبيت امتياز. -عند اهتلاك التثبيت .	-إرجاع التثبيت في شكل امتياز.
حـــ229	حقوق مانح الامتياز	-عند اهتلاك التثبيتات الممنوحة كامتياز . -عند الترصيد .	-عند التثبيت كتثبيت امتياز
حـــ/23	التثبيتات قيد الانجاز	-خلال عملية انجاز التثبت.	-عند اكتمال عملية الإنتاج .
حـــ/238	التسبيقات والحسابات المدفوعة على التثبيتات	-عند منح تسبيقات خاصة بالتثبيتات .	
حـــ26	مساهمات وحسابات دائنة ملحقة	-عند اقتناء سندات المساهمة .	-بيع سندات المساهمة .
حـــ/269	عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها	-الجزء غير المسدد عند اقتناء سندات المساهمة .	-يرصد عند الاستدعاء لتسديد.
حـــ/27	تثبيتات المالية الأخرى	-عند الاقتناء .	-عند تسديد أصول هذه المجموعة .

حـــ/28	اهتلاك التثبيتات	-عند التنازل على التثبيت.	-عند إقفال السنة بقيمة الاهتلاك للتثبيتات .
حـــ/29	حسائر القيم عن التثبيتات	-يرصد عند التنازل على التثبيت المكون من أجله .	-عند حدوث خسارة في قيمة الأصل المثبت . -ارتفاع قيمة الخسارة.

2.1.4.2.المعالجة المحاسبية للمخزونات

يحدد النظام معالجة هذه المخزونات وفق نظامين : نظام الجرد المتناوب و الجرد الدائم [79] ص62-63-64.

1.2.1.4.2.الجرد المتناوب:

وفقا لهذه الأسلوب تتم معالجة المخزونات والمنتجات قيد التصنيع كما يلي:

1.1.2.1.4.2.المخزونات:

1.1.1.2.1.4.2. خلال السنة:

يتم تسجيل خلال السنة قيد الفاتورة فقط . حـــ/380مدينا و حـــ/حسابات الغير أو حساب الخزينة دائنا

2.1.1.2.1.4.2.عند نهاية السنة:

1.2.1.1.2.1.4.2.إلغاء رصيد بداية المدة:

عن طريق حـــ/ 60وما يتفرع عنها مدينا و حـــ/3 وما يتفرع عنها دائنا .

2.2.1.1.2.1.4.2..ترصيد حـــ/380 في الجانب الدائن مع حـــ/60 وما يتفرع عنه في الجانب المدين.

3.2.1.1.2.1.4.2..تثبيت مخزونات نهاية المدة:

عن طريق حـــ/3وما يتفرع عنه حسب نوع المخزون مدينا وحـــ/6 وما يتفرع عنه دائنا.

2.1.2.1.4.2.المنتجات قيد التصنيع:

وتتم معالجته كما يلي:

1.2.1.2.1.4.2.إلغاء مخزون بداية المدة:

عن طريق حـــ60مدين و حـــ/34أو حـــ35أو حـــ/33 دائن

2.2.1.2.1.4.2..نقيد في حسابحـــ/33، حـــ/34 وحـــ35 في الجانب المدين و حـــ / دائن72.

.معاينة مخزون نهاية الفترة.

2.2.1.4.2.الجرد الدائم

وفق لهذا الأسلوب تتم المعالج كما يلي:

1.2.2.1.4.2.المخزونات:

1.1.2.2.1.4.2.خلال الفترة :

يقوم الكيان بتسجيل الفاتورة وقيد

-حـــ/380 في الجانب المدين وحـــ/حسابات الموردين أو حساب الخزينة في الجانب الدائن.

-حـــ/33أو 32أو31 في الجانب المدين وحـــ/380(مشتريات) في الجانب المدين

-حـــ/601أو 601أومدينا و حـــ/31أو 32أو..دائنا.

2.1.2.2.1.4.2.عند نهاية السنة:

القيام بالجرد عن طريق مقاربة حسابات المحاسبة مع الحسابات الجرد الفعلي، حيث يتم إثبات فروق الجرد باستعمال حـــ/60أو حـــ/72،وهذه الفروق قد تكون:

-فروق عادية: حـــ/60مدينا و حـــ/3 دائنا أو حـــ/3مدين و حـــ/72 دائن.

-الفروق غير العادية : تسجل في حـــ/657أو حـــ/757.

2.2.2.1.4.2.المنتجات قيد التصنيع:

تعالج كما يلي :

1.2.2.2.1.4.2.أثناء الفترة:

عند الإدخال:استعمال كل من حـــ/33أو 34أو 35 في الجانب المدين حـــ/72 في الجانب الدائن

2.2.2.2.1.4.2.عند الانتهاء:

كما يلي: حـــ/72 في الجانب المدين حـــ/33أو34أو35 في الجانب الدائن

3.2.2.2.1.4.2.في نهاية السنة:

الرصيد يسجل في حـــ/72

3.1.4.2.المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي

تتم معالجة عقود الإيجار عند الطرفين: [94] ص09-10-13-14.

1.3.1.4.2.عند المستأجر:يدرج الملك المؤجر في حسابات الأصول بالقيمة الحقيقية أو المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضي الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة اقل ثمنا.بالمقابل يعترف به كإلزام لدفع الإيجارات في الخصوم كما يلي: حـــ/التثبيت مع حـــ/الديون (167)

1.1.3.1.4.2.عند تسديد الأتاوي :نسجل حـــ/ 167 للمبلغ الرئيسي في الجانب المدين و حـــ/الخزينة وحساب المصاريف المالية لجزء الفوائد من جهة أخرى.

2.1.3.1.4.2.الاهتلاكات: تحسب بنفس الطريقة لاهتلاكات التثبيتات الأخرى.

3.1.3.1.4.2.رفع أو عدم رفع خيار الشراء:

1.3.1.3.1.4.2.المستأجر قرر الاحتفاظ بالملك:وفي هذه الحالة يدفع الاستحقاق المساوي لرصيد الديون عن عقد الإيجار كما يلي: حـــ/167 مع الجانب الدائن لحساب الخزينة

2.3.1.3.1.4.2.عدم رفع خيار الشراء:الأصل هنا يهتلك كلية على أقصر مدة العقد ومدة النفعية، والأصل يعود إلى المؤجر أي يخرج من عند المستأجر. وبالتالي التصفية لحساب الديون مع حساب المسترجعات (حـــ/78) مع اخراج التثبيت من المزانية حـــ /28 في الجانب المدين و حـــ/2xx في الجانب الدائن .

2.3.1.4.2.عند المؤجر: ونميز بين النوعين:

1.2.3.1.4.2.المؤجر غير الصانع:

ويسجله ضمن التثبيتات المالية(حـــ/274)، بالمقابل الاعتراف بالأتاوي كمنتوجات مالية في حساب 763. كما يلي : ح/53 مدينا و الجانب الدائن حـــ/274 و حـــ/763.

2.2.3.1.4.2.عند المؤجر الصانع:

يعترف به ضمن التثبيتات المالية(حـــ/274)، مع الاعتراف بالأتاوي كمنتوجات .

1.2.2.3.1.4.2.الاحتفاظ المستأجر بالملك: نرصد حساب الإيجار (حـــ/274) بالجانب المدين لحساب الخزينة .

2.2.2.3.1.4.2.عدم الاحتفاظ به:

يسجل مبلغ خيار الشراء غير المرفوع الموافق برصيد الدين الذي يبقى مستحق عند المستأجر يا إما في المخزونات أو التثبيتات كما يلي : حـــ/2أو حـــ/3مدينا مع الجانب الدائن لحـــ/274.

ولقد كشفت مصادر مصرفية أن البنوك تعقد حاليا اجتماعات دورية تخص توسيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار صيغة الإيجار المالي ، بعد دخول النظام المحاسبي المالي الجديد حيز التطبيق، سبب تغيير ه لنظام اهتلاك العتاد محل التأجير باعتباره أصبح يقع على عاتق المستأجر ليس المؤجر (صاحب المستنفع منه)، ولهذا تم تنظيم ملتقيين مختصين في مجال المحاسبة والضريبة ، للتأكد من أن القانون المحاسبي الجديد سيطبق بطريقة متجانسة بين البنوك و المؤسسات المالية التي رخصت لها منح القروض خاصة بالإيجار التمويلي، حيث تم دراسة كل القوانين الخاصة بالإيجار التمويلي المنجرة عن النظام المحاسبي المالي . [95] ص07.

2.4.2.سير حسابات الصنف الرابع و الخامس

لقد تم جمع كل من حسابات الغير سواء كانوا موردون أم زبائن في الصنف الرابع ، وتم وضع حسابات الخزينة في الصنف الخامس.

الجدول رقم 03: سير حسابات الصنف الرابع والخامس [79]

رقم الحساب	اسم الحساب	الجانب المدين	الجانب الدائن
حـــ/401	-الموردون: المخزونات والخدمات	-يرصد في حالة التسديد	-عند شراء البضائع أو الحصول على الخدمات على الحساب بقيمة الفواتير.
حـــ/403	-الموردون، السندات الواجب دفعها	-عند تسديد قيمة البضاعة .	-في حالة قبول السفتجة من طرف المورد أو سند لأمر.
حـــ/408	موردو الفواتير التي لم تصل بعد (قيد الاستلام)	-عند وصول الفاتورة أو في بداية السنة الموالية .	- في حالة عدم وصول الفاتورة إلى غاية نهاية السنة
حـــ/409	الموردون الدائنون، التسبيقات الممنوحة والمدفوعات على الحساب ، RRRالواجب الحصول عليه	-عند تسليم المستحقات ,حسومات ، تنزيلات, ..	-عند عدم تسليم بعض المستحقات مثل التنزيلات ...عند نهاية السنة مع احتساب قيمة الرسم على القيمة المضافة.
حـــ/411	الزبائن	-عند بيع السلع أو الخدمات	-عند تحصيل الدين -يحول إلى حساب فواتير لم

		-عند تسليم السفتجة للتحصيل.	تسلم بعد في نهاية السنة -تحويله إلى حساب زبائن مشكوك فيهم. -بقيمة التغليفات .
حـــ/413	الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها	عند تحويل الدين إلى سفتجة ودخول السفتجة إلى الحافظة .	-تسليم السفتجة للخصم . -عند تحصيل قيمة الورقة.
حـــ/416	الزبائن المشكوك فيهم	-عند تحويل مبلغ الدين إلى دين مشكوك فيه أو رفعه.	-يرصد في حالة تسديد الدين -في حالة انخفاض قيمة الخطر .
حـــ/417	الحسابات الدائنة عن أشغال وخدمات جاري انجازها	-عندما تكون هناك خدمات أو أشغال جارية مع زبون مع حساب هذا الأخير .	-ترصد عند الانتهاء.
حـــ/418	الزبائن ، فواتير قيد التحرير	-عند إعداد الفاتورة .	-عندما تكون هناك فواتير غير معدة في نهاية السنة.
حـــ/419	الزبائن الدائنون، التسبيقات المستلمة	ترصد عند منح التخفيض	-التخفيضات غير المسلمة إلى الزبون إلى غاية نهاية السنة.
حـــ/421	المستخدمون ، الأجور المستحقة	-متعلق لإعداد كشف الأجر , بقيمة الرواتب منقوصا منها: -التسبيقات (425) -الاعتراضات (؛/427) -حصةالأعباء الاجتماعية (حـــ/43)	
حـــ/43	الهيئات الاجتماعية	-عمليات التسديد	-العمليات التي تتم بين الكيان

	والحسابات الملحقة		والهيئات الاجتماعية من: اشتراكات في صناديق التأمين ، التقاعد، ... -المبالغ الواجب تسويتها إلى الهيئات لصالح المستخدمين
حـــ/438	الهيئات الاجتماعية الأعباء الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها	-عند نهاية السنة بقيمة الأعباء الواجب دفعها إلى الهيئات السابقة .	-عند الدفع الفعلي. -أو عند بداية السنة الموالية .
حـــ/444	الدولة ، الضرائب على النتائج	-عند الشراء بقيمة الرسم على القيمة المضافة القابلة للاسترجاع.	-عند البيع بقيمة الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع .
حـــ/441	الدولة والجماعات العمومية الأخرى، الإعانات المطلوب استلامها.	-في حالة عدم تحصيل لإعانة مكتسبة حتى نهاية السنة.	-عند التحصيل مع حساب الخزينة.
حـــ/446	الهيئات الدولية	-المعاملات المدية المنجزة مع الهيئات الدولية عدا تلك التي يتم اعتبارها موردا أو زبونا	-العمليات الدائنة
حـــ/447	الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة	-قيمة الرسوم والضرائب عدا الرسم على الق. م مع حساب الأعباء المعنية.	-عند التسوية .
حـــ/448	الدولة ،الأعباء الواجب دفعها و المنتجات المطلوب استلامها.	-يحول إليه الأعباء الواجب دفعها إلى الدولة ولن تدفع عند نهاية	-عند الدفع الفعلي مع حـــ/44

		السنة.	
حـــ/45	عمليات المجمع	-الأموال التي يقدمها الكيان إلى الكيانات الأخرى .	-مبلغ الأموال التي يضعها الكيانات تحت تصرف الكيان.
حـــ/455	شركاء: حسابات جارية		-الأموال التي يضعها الشركاء مؤقتا تحت تصرف الكيان.
حـــ/456	شركاء: العمليات عن رأس المال		-الحصول على أصل عيني كإعانة . -المساهمات المقدمة من الشركاء عند التأسيس .
حـــ/475	شركاء : الحصص الواجب دفعها		-عند تقرير توزيع الأرباح.
حـــ/458	شركاء: العمليات التي تمت بالاشتراك معا في المجمع		-عمليات وضع الأموال بين الشركاء المساهمين في إطار شركات المساهمة وما شبه.
حـــ/462	الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن تثبيتات	-التنازل عن تثبيت على الحساب .	-يرصد عند التسديد .
حـــ/464	الديون عن عمليات اقتناء قيم منقولة للتوظيف والأدوات المالية المشتقة	-عند الاقتناء على الحساب.	-عند التسديد.
حـــ/465	الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن قيم منقولة للتوظيف	-عند التنازل عليها على حساب.	-عند التسديد .
حـــ/467	الحسابات الأخرى	يستعمل في حالة	

	الدائنة	استعمال وكيل في عملية التنازل عن الأصول غير التجارية وقيم المنقولة للتوظيف والأدوات المالية المشتقة.	
حـ/468	الأعباء الواجب دفعها و المنتوجات المطلوب استلامها	-ويستعمل عند نهاية السنة عندما تكون هناك أعباء لم تدفع أو منتوجات لم تحصل .	-عند التسوية.
حـ/47	الحسابات الانتقالية أو الانتظارية	-عندما تكون هناك عمليات لا تملك حسابات معينة.	
حـ/481	المؤونات –خصوم جارية -	-عند الاستعمال أو الزوال سبب تكوينها.	-عند توقع حدوث خصم غير مؤكد .
حـ/486و487	الأعباء والمنتوجات المعاينة مسبقا	-الأعباء المتعلقة المدفوعة والمتعلقة بالسنة المالية اللاحقة.	-المنتوجات المحصلة تخص سنوات مالية لاحقة .
حـ/49	خسائر القيم الخاصة بحسابات الغير	-انخفاض أو زوال الخسارة.	-حدوث خسارة في قيم حسابات الغير.
حـ/50	القيم المنقولة للتوظيف	-عند الاقتناء . -كان التقييم موجب.	-عند التنازل عليها. -كان التقييم سالب .
حـ/509	تسديدات الباقي القيام بها عن القيم التوظيف المنقولة غير المسددة	-عند دفع المبلغ المطلوب .	-الجزء غير المطلوب في حالة التسديد الجزئي .
حـ/511	قيم التحصيل	المبالغ المالية المستلمة.	المبالغ المالية المصروفة.
حـ/518	الفوائد المنتظرة	عند إقفال السنة المالية:	-عند حلول أجل الاستحقاق.

		الفوائد التي لم يحن أجل استحقاقها من الأسهم الخاصة .	
حـــ/519	المساهمات البنكية الجارية	عند الحصول على المساهمات من البنك .	-عندما تكون هناك سفتجات مخصومة غير مستحقة وسندات المستحقة الأداء المستلمة.
حـــ/52	الأدوات المالية المشتقة	-عند الاقتناء. -عند التقييم الموجب لها	-عند التنازل. -عند التقييم السالب لها.
حـــ/53	الصندوق	عند دخول الأموال.	-عند خروج الأموال.
حـــ/541	وكالات التسبيقات	عند استلام الأموال .	-مبلغ المصاريف المنجزة مع حساب الغير. -نقل الأموال المسلمة مع حساب 53.
حـــ/542	الاعتمادات	عند فتح الاعتماد .	عند انجاز الاعتماد.
حـــ/59	خسائر القيم في البنوك والمؤسسات المالية .		-عند حدوث الخسارة ماعدا البنوك والمؤسسات المالية المشابهة أو رفعها .

3.4.2. سير حسابات الصنف السادس والسابع

إن حسابات الصنف السادس " المصاريف " ، وحسابات الصنف السابع "الإيرادات " هي حسابات خاصة بالنتيجة.

الجدول رقم04: سير حسابات الصنف السادس و السابع [79]

اسم الحساب	اسم الحساب	الجانب المدين	الجانب الدائن
حـــ/60	المشتريات	عند الاستهلاك (تم التطرق	

	المستهلكة	إليه في الصنف 3)	
حـــ/652	نواقص القيم عن خروج أصول مثبتة غير مالية	-عند تحقيق خسارة من جراء خروج التثبيتات غير المالية.	
حـــ/653	أتعاب الحضور	-أجور الإداريين المتعلقة بوظائفهم (كيانات لها وظائف في الكيان).	
حـــ/654	خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل	-عندما تكون هناك ديون معدومة التحصيل.	
حـــ/655	قسط النتائج عن العمليات المنجزة بصورة مشتركة	-عند مسك المسير لحسابات شركة المساهمة بصفة حصرية ، ويكون هناك ربح .	
حـــ/657	أعباء استثنائية للتسيير الجاري	-لما تكون هناك فوارق جرد غير عادية.	
حـــ/661	أعباء الفوائد	-عند حسم القرض أو تسديد الفوائد.	
حـــ/664	خسائر الحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات	-عجز عن تحصيل حسابات دائنة مرتبطة بالمساهمات.	
حـــ/665	فارق التقييم عن الأصول مالية – نواقص القيم-	-عند التقييم السالب للأصول المالية .	
حـــ/666	خسائر الصرف	عند حدوث خسارة ناتجة عن ارتفاع قيمة العملة	

		الصعبة.	
حـــ/667	الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	-عند التنازل عن أصل مالي بخسارة.	
حـــ/681	خسائر القيم ، الاهتلاكات وتدني القيم للأصول غير الجارية	-عند نهاية بقيمة الاهتلاكات و خسائر القيم للأصول غير الجارية .	
حـــ/682	الاهتلاكات ، المؤونات، وتدني القيم للأصول الجارية	-عند نهاية السنة بقيمة الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم للأصول الجارية.	
حـــ/686	خسائر القيمة الاهتلاكات المؤونات للأصول المالية	-عند تكوين مؤونة أو حدوث خسارة في قيمة أحد الأصول المالية.	
حـــ/692	فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول		-عندما تكون الضرائب المؤجلة أصل.
حـــ/693	فرض الضريبة المؤجلة خصم	-عندما تكن هناك ضرائب مؤجلة خصم .	
حـــ/70	المبيعات		-عند البيع.
حـــ/709	التخفيضات والتنزيلات الممنوحة		
حـــ/72	تغير المخزونات		-بقيمة التغير في

	الجارية والمنتجات		المخزونات الجارية أو المنتجات .
حـ/73	الإنتاج المثبت للأصول العينية والمعنوية		-عند إنتاج الأصول في الكيان (العينية والمعنوية).
حـ/74	الإعانات		-عند الحصول على إعانة
حـ/752	فوائض القيم عن خروج الأصول المثبتة غير المالية		-عند تحقيق فائض(ربح) عن خروج أحد عناصر التثبيتات غير المالية.
حـ/753	أتعاب الحضور وأتعاب الإداريين أو المسير		-الحصول على رواتب باسم الكيان عند قيامه بوظائف لدى كيانات أخرى من نفس المجمع.
حـ/754	أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية		-عند تحويل الإعانة إلى النتيجة.
حـ/756	المدخولات عن الحسابات الدائنة المهتلكة		-استرجاع حسابات دائنة مستهلكة.
حـ/757	المنتوجات الاستثنائية عن عمليات التسيير		-فوارق الجرد للمخزونات غير العادية (الموجبة).
حـ/765	فارق التقييم عن الأصول المالية – فوائض القيم-		-لما كون تقييم الأصول المالية موجب.
حـ/767	أرباح صافية عن		-عند التنازل عن الأصول

	عمليات التنازل عن أصول مالية		المالية بربح .
حـ/78	استرجاع القيم عن المؤونات ، خسائر القيم		-عند زوال سبب تكوين المؤونة. -ارتفاع قيمة الأصول
حـ/785	استرجاع الاستغلال عن خسائر القيم – أصول جارية-		-زورا سبب تكوين المؤونة أو انخفاض نسبة الخطر. -ارتفاع قيمة الأصول

خلاصـــــة الفصـــل الثـــــاني :

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى النظام المحاسبي المالي بصفة عامة بذكر الأهداف ، أسباب الانتقال التعريف ، ...الخ ، ولعل أهم سبب هو محاولة مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في العالم . وهذا النظام ينص على خمسة كشوف مالية : الميزانية ، حساب النتائج ،جدول تغيرات الخزينة ، جدول تغيرات رؤوس الأموال ، وملاحق الكشوف المالية ، كل كشف يحتوى على مجموعة من العناصر . والنظام المحاسبي المالي حدد كيفية الإدراج والتقييم الخاصة بكل عنصر ، أو على الأقل العناصر الأساسية ، إضافة إلى ضرورة تقييم مختلف هذه العناصر وفق القيمة الحقيقية ، وهذه الكيفية تتشابه إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية ، مثل تبني الجزائر للمعايير الدولية ، رقم 16،38،01،17،...الخ. ولكن النظام يعاني من عدة نقائص في تجاهله لبعض النقاط المدرجة في المعايير مثل المعيار الدولي رقم 12 ، و رقم 19. حيث أن النظام تبنى المفاهيم فقط ولم يتعمق.

إضافة إلى الاختلافات في المصطلحات فالنظام استعمل مصطلحات جديدة، ولقد جاء النظام بمدونة حسابات هذا ما لا نجده ضمن معايير المحاسبة الدولية. ومن ناحية أخرى فالنظام يعاني من نقائص نتيجة عدم توضيحه لكيفية سير بعض الحسابات ومضمونها.

والنظام المحاسبي المالي لم يهتم بالجانب التطبيقي بل اهتم بالجانب النظري فقط ، إضافة إلى تقريره أمور غير متوفرة في المحيط الجزائري كتقييم عناصر الميزانية بالقيمة الحقيقية في غياب مراكز التقييم و البورصة في الجزائر . فمن أين نحصل على القيم الحقيقية؟

الفصل 3
تحليل القوائم المالية

بعد إعداد القوائم المـــالية السابقة الذكر سواء حسب معايير المحـــــاسبة الدولية (IAS/ IFRS) أو النـــــظام المحـــــاسبي المـــالي الجـــديد (N S CF) تقوم المنشـــــأة بنشر تقاريرها المـــــالية (الإفصـــاح) لاستعمـــــالها من طرف العديد من الأطـــراف (زبائن مستثمرين،مؤسسات مالية....) للاطـــــلاع على الوضعية المالية للمنـــشأة لكن لا تكتفي بقراءة التـــقارير فقط وإنما يجب تحـــليل قوائمها المـــالية لدراسة والتـــأكد من الوضعية المالية الحقيقة للمنشأة.لاتخاذ مختلف القرارات السليمة، وهذا ما يوفره التحليل المالي .

وتختلف طرق وأساليب تحليل المالي للقوائم المالية، فهناك من يكتفي بالمقارنة والبعض الأخر يقوم بحساب النسب،...الخ .

ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد مفهوم وأهداف التحليل المالي ومختلف المداخل له، ثم الانتقال إلى طرق تحليل القوائم المالية للمنشأة، بعد ذلك ندرس مؤشرات التوازن المالي للمنشأة وأخيرا نحدد كيفية تحليل مردودية المنشاة.

1.3.مدخل إلى التحليل المالي

إن القوائم المالية للمنشأة تستعمل من طرف أطراف عديدة داخلية وخارجية،تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات التسييرية و الاستثمارية، وهذا بعد القيام بتحليلها وتقييم وضعية المنشأة. ولقد ظهر التحليل المالي نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية.

1.1.3.نبده تاريخية عن التحليل المالي

يمكن تقسيم مراحل ظهور وتطور التحليل المالي إلى الفترات التالية:

1.1.1.3. قبل سنة 1907

لقد تركز اهتمام الإدارة خلال هذه المرحلة على كيفية الحصول على الأموال من المصادر الخارجية (بعد أن تحولت الشركات من فرد إلى شركات أشخاص،ثم إلى شركات مساهمة أو شركات أموال)

واستثمار هذه الأموال في خدمة وتنمية المنشآت96 ص [5] وبالتالي توسع مجال التسهيلات الائتمانية الأمر الذي دفع بالمجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين الأمريكيين في نيويورك عام 1895الى إعداد توصية لأعضاء الجمعية، تطالب من المقترض تقديم معلومات حول وضعية المنشأة من أجل الحصول على تسهيلات ائتمانية مصرفية،وبعدها في عام 1906تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة، بهدف اختبار الجدارة الائتمانية[97] ص 17-18، ولقد أجريت دراسة ميدانية باستخدام التحليل في دراسة الوضع المالي للمنشآت وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية على 981 منشأة، من خلال استخدام نسب مالية لدراسة وضع هذه المنشآت [96] ص 04

2.1.1.3.من 1929 إلى 1960

مع ظهور الأزمة المالية والانهيار الكبير للمنشآت وانتشار الغش بشكل كبير،زادت الحاجة إلى دراسة محتويات القوائم المالية قصد تقييم الأداء الفعلي للمنشآت والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وزاد اهتمام الإدارة المالية بالنواحي التحليلية للقوائم المالية، وفي أواسط الخمسينات وفترة الستينات تم الاستفادة من أساليب الرياضية الحديثة التي تساعد التحليل المالي في التخطيط للاستثمارات طويلة الأجل وإعداد الموازنات التقديرية[97] ص 05.

إضافة إلى المراحل التالية:[96] ص5-6.

3.1.1.3. 1970-1990

خلال هذه المرحلة توسعت مفاهيم ما يعرف بصناعة المعلومات التي تخدم القرارات المالية والتحليل المالي ،ولقد أصبحت المعلومات ذات أهمية كبيرة بحيث تباع وتشترى مثل السلع،وهذا ما ساعد على وجود نماذج معدة بطرق رياضية ومبرمجة على الحواسيب، وفي عام 1985 أدخل مفهوم التحليل المالي الاستراتيجي على اعتبار أن الإدارة الإستراتيجية أصبحت تلعب دور مهم في المنشات.

4.1.1.3.. إلى غاية يومنا هذا 1990

توسع مجال التحليل المالي وزادت العناصر التي تخضع للتحليل المالي ومن أهممها توسع مفاهيم العولمة وما يترتب عنها من:

-توحيد أسس ومعايير إعداد القوائم المالية .

-تغيير القوى الشرائية للعملات .

-مشكلات نقل الأموال عبر الدول والاستثمار العالمي.

-الاتفاقيات الدولية .

-الاهتمام بالبيئة وأثاره على نشاط المنشاة .

وعموما يرى الباحثون أن منهج التحليل المالي القائم أصبح يراعي مدخل القرارات ، مع المحافظة على المنهج التقليدي الذي اهتم خاصة بالتمويل.

ومن خلال ذكر لهذه المراحل نستنتج أن التحليل المالي جاء كحتمية للظروف والتغيرات على المستوى الاقتصادي ، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

-الثورة الصناعية. –العولمة –الأزمة المالية – أهمية المعلومات في مجال اتخاذ القرارات

2.1.3.تعريف وأهداف التحليل المالي

سنحاول التطرق إلى كل من تعريف وأهداف التحليل المالي.

1.2.1.3.تعريف التحليل المالي

"يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية أو ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم و يعتبر تشخيص للحالة المالية للمنشأة لفترة معينة، باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق و الأهداف من التحليل" [98] ص11'وبالتالي هو عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المنشأة الاقتصادي ،وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى من أجل تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[99] ص 03.

2.2.1.3.أهداف التحليل المالي

يهدف المحلل المالي من خلال تحليله للقوائم المالية للمنشأة إلى جملة من الأهداف: [99] ص04.

-تقييم أداء المنشأة بتحديد مواطن القوة و الضعف.

-تقييم المركز الائتماني للمنشأة .

-تقييم المركز المالي للمنشأة .

-تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.

-تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول و الخصوم.

-تقييم المركز التنافسي للمنشأة .

-تقييم ربحية المنشأة.

-تقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية .

-تقدير المخاطر المتعلقة بتلك العوائد.

-استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط و الرقابة و تقييم الأداء.

ومن جهة أخرى فإن تحليل القوائم المالية يوفر للمستثمرين في المنشأة :

-توزيعات الأرباح .

-زيادة في القيمة السوقية للأسهم وبالتالي تحقيق مكاسب رأسمالية عند بيعها.

أما بالنسبة للمقرضين فهم يستخدمون القوائم المالية أو تحليلها من أجل:

-التنبؤ بالعوائد المتوقعة.

3.1.3.أنواع مداخل أو مناهج التحليل المالي

يمكننا تحديد مداخل التحليل المالي بالاعتماد على عدة نقاط أو من خلال عدت زوايا كما يلي: [99] ص 27-30

1.3.1.3.من حيث المضمون

وهي تأخذ بعين الاعتبار في هذا الجانب في الزاوية إلى سيدرس بها الموضوع فنجد:

1.1.3.1.3. المدخل الكمي:

وتنحصر عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهري محل الدراسة و التحليل.

2.1.3.1.3.المدخل النوعي:

يتعدي نطاق مهام المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة.

2.3.1.3.من حيث الأغراض (الأهداف)

وهذا حسب الغرض من عملية التحليل ، أي حسب الجهة القائمة بالتحليل كما يلي:

1.2.3.1.3.تحليل الاستثمار :

هذا المدخل له أهمية كبيرة بالنسبة أومن وجهة نظر المستثمرين (مساهمين حاليين أو محتملين)باعتباره يوفر لهم معلومات حول :

-القوة الإرادية للمنشأة حاضرا أو مستقبلا.

-قدرة المنشأة على الاستمرار و معدلات النمو المتوقعة.

-مدى كفاءة الإدارة في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة.

وذلك عن طريق مؤشر التالي:مؤشرات السيولة، مؤشرات الملاءة، التدفق النقدي في الأجل القصير والطويل...)

2.2.3.1.3.تحليل الأداء:

عنصر الأداء هو يهم أكثر مالية الإدارة (إدارة المنشاة)من أجل أغراض الرقابة و التخطيط و التقييم

2.3.أدوات التحليل المالي للقوائم المالية

تتم عملية تحليل القوائم المالية باستعمال وسيلة مناسبة للغرض المرجو من عملية التحليل لهذه القوائم وبالتالي فهي تختلف حسب اختلاف الغرض من التحليل ،وحسب الجهة القائمة بعملية التحليل

1.2.3.التحليل المقارن للقوائم المالية

هذا الأسلوب يحدد الأهمية النسبية لمساهمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية.

1.1.2.3.التحليل الرأسي(العمودي)

ويتم هذا التحليل وفق تحويل الأرقام الواردة في القوائم المالية إلى نسب مئوية، لتبيين الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر ،من أجل تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة و اكتشاف سلوك هذا النشاط و تقييمه [100] ص313-314, وهو ما يعرف بالتحليل الهيكلي للقوائم المالية' [101] ص175-178

2.1.2.3.التحليل الأفقي

وفقا لهذا التحليل فإنه يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا العنصر[102] ص34 ' و من جهة أخرى يوضح مدى النمو الحاصل في فقرات الميزانية و الدخل لفترات زمنية قد تكون لسنوات سابقة أو لسنة الأساس، وهو ما يعرف بالتحليل استناد إلى رقم قياسي، أويتم هذا سواء بالمقارنة بين قائمتين أو عدة قوائم مالية.[101] ص173.

و يتم تحديده وفق العلاقة التالية:[97] ص49. .

نسبة النمو أو الانخفاض=[(قيمة العنصر للفترة للسنة الحالية –قيمة العنصر السابقة)/قيمة العنصر لسنة الأساس]

وهذا النوع من التحليل تقيده مجموعة من المحددات تتمثل فيما يلي: [102] ص 36-37-39

1.2.1.2.3. المعيار المستخدم:

قد يكون هذا المعيار غير ملائم لأنه مثلا زيادة أرباح السنة الحالية عن أرباح السابقة لا يعني بالضرورة أن أرباح السنة الحالية جيدة،و إذا كانت الأرباح لسنة المقارنة جيدة و مرتفعة فإن تدني الأرباح للسنة لا يعني تدني الأداء.

2.2.1.2.3. استخدام الأرقام المطلقة:

هذا قد يؤدي إلى نتائج مضللة لا تتلاءم مع البعد الاقتصادي للتغير الحاصل لهذا العنصر.

3.2.1.2.3. القيمة السالبة في سنة الأساس :

تؤدي إلى نسبة تغير مضللة لا تتناسب مع واقع التغير.

2.2.3.التحليل المالي بواسطة النسب لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل

قبل التطرق لمختلف هذه النسب نحدد مفهوم النسبة.

1.2.2.3. مفهوم النسبة

قبل التطرق إلى النسب المالية نعرفها ، نحدد المعايير المستخدمة في الحكم عليها و مزايا ومحدداتها .

1.1.2.2.3. تعريف النسبة :

"عبارة عن العلاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية ،وهي تعد من أكثر أدوات التحليل شيوعا، تكون دالة لتقييم نشاط معين عند نقطة زمنية معينة مع ضرورة اعتماد معايير مرجعية يتم على أساسها تقييم نتائج النسب المالية للشركة." [97] ص58، والنسب الجيدة تتميز بالصفات التالية: [100] ص322

-ذات دلالة واضحة وسهلة الفهم والتفسير .

-الاستفادة من النسبة في الوقت الحاجة.

-سهولة تفسير التغير في النسبة وتحديد أسبابه.

-يكون لها علاقة وطيدة مع الغرض الذي احتسب من أجله.

ولا تكتفي المنشأة بحساب هذه النسب وإنما يجب تفسيرها بالاعتماد على معايير محددة.

2.1.2.2.3. المعايير المعتمدة في تحليل النسب:

بعد القيام بحساب مختلف النسب يتم الحكم عليها من خلال عدة معايير تتمثل فيما يلي:

1.2.1.2.2.3.المعيار المطلق:

يقصد به القيم والمعدلات المتعارف عليها في حقل التحليل المالي، وهي تأخذ شكل قيمة مطلقة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المنشآت، وتقاس بها التقلبات الواقعية.[103] ص70،ومن المعايير الشائعة لهذا المجال معيار نسبة التداول 02مرة ومعيار نسبة السيولة (1.0)مرة.[97] ص30.

2.2.1.2.2.3.معيار الصناعة:

يقصد بها إيجاد متوسط العلاقة لكل سنة للمنشآت المماثلة(*) التي تعمل في نفس القطاع، حيث تصبح بمثابة معايير تقارن المنشات التي تعمل في نفس القطاع [103] ص70 ، وهي تعد من طرف جهات خارجية مثل: بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات الاستثمار وغيرها.

3.2.1.2.2.3.المعيار المستهدف:

هو عبارة عن نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة ،من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا خلال فترة زمنية محددة.[104]

4.2.1.2.2.3.المعيار التاريخي(المقارنة عبر الزمن):

يعتمد هذا المعيار على تاريخ المنشأة، وهو يشتق من واقع المنشأة ذاتها وهو يساعد في دراسة اتجاهات نسب السنة الحالية مع مثيلاتها من متوسطات السنوات السابقة، ويعطي القدرة على مقارنة أداء المنشأة مع نفسها على مدار الفترات الزمنية المتعاقبة، أي يتم تقييم الأداء الحالي مع الأداء السابق.[103] ص71

3.1.2.2.3.مزايا ومحددات النسب المالية:

تتمثل فيما يلي:[102] ص41-42.

-النسب المالية معنية فقط بالأرقام و العوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية مثل المستوى العلمي للعمال...الخ.

-النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة .

-تتأثر النسب المالية بالاختلاف الطرق المحاسبية ،لأنها تعرقل عملية المقارنة مثل طرق الاهتلاك هناك شركة تستعمل الثابت و أخرى المتناقص و بالتالي نتيجة الشركتين تختلف .

-تتأثر النسب المالية بالتضخم لأن القوائم المالية مبنية على أساس التكلفة التاريخية.

-النسب هي مؤشر ساكن على وضع معين كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية، فمثلا نسبة التداول تعكس العلاقة بين الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة كما هي في تاريخ إعداد الميزانية،و لكن ليس بالضرورة أن تبقي العلاقة بين الأصول المتداولة نفسها في السنوات اللاحقة.

2.2.2.3.النسب المالية المستخدمة في تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل

تستعمل في تحليل هذه القائمة مجموعة من النسب يمكن تقسيمها أو تصنيفها كما يلي:

1.2.2.2.3. المجموعة الخاصة بالسيولة:

هي مؤشرات دالة لملاءة المنشأة في الأجل القصير، و يقصد بها قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل،أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءة الفنية، وضمانها أن المنشأة لديها المال الكافي لتسديد ديونها، ولكن عدم سيولة هذا المال قد يعرض المنشاة إلى مخاطر السيولة.ومن بين أهم مؤشراتها:

1.1.2.2.2.3.نسبة التداول (نسبة السيولة العامة):

هي توضح مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون المنشاة القصيرة الأجل ،فهي تؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات ،و ارتفاع النسبة مؤشر جيد لسيولة المنشأة [105] ص365. وتحسب كما يلي : [106] ص17.

نسبة التداول =مجموع الأصول المتداولة /مجموع المطلوبات المتداولة

وبعبارة أخرى هي تقيس قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها الجارية ، باستعمال مجموع أصولها الجارية. [107] ص139 وتقاس عادة ب 2 مرة كمقياس عادي. [108] ص70.

2.1.2.2.2.3. نسبة السيولة الفورية :

وهي تقيس قدرة المنشأة على تسديد ديونها القصيرة الأجل (الجارية) باستعمال مجموع الحقوق والمتاحات ،أي خارج عن المخزون ، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية (4):

السيولة الفورية =[(مجموع الحقوق + المتاحات)/ مجموع الالتزامات الجارية]

3.1.2.2.2.3. -نسبة السيولة السريعة:(الاختيار القاطع)

هذه النسبة توضح قدرة المنشأة على مواجهة المطلوبات المتداولة الفورية بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة [109] ص33 ،وهي تؤشر قدرة المنشأة على الاستمرار .و تحسب كما يلي: [110] ص103.

نسبة السيولة السريعة:الموجودات السريعة (المتاحات) /مجموع المطلوبات المتداولة

وللإشارة فإن الأصول السريعة التحول إلى نقدية تتكون من النقدية وحسابات القبض والأوراق المالية، مع استبعاد المخزون السلعي والنفقات المدفوعة مسبقا، وهي تعطي مؤشر عن قدرة المشاة على سداد وتقاس عادة بمعيار 1 مرة.[111] ص340.

4.1.2.2.2.3.نسبة الفاصل الزمني الدفاعي:

تقيس هذه النسبة أو توضح إلى أي مدى تستطيع المنشأة الاعتماد
على أصولها سهلة التحويل إلى نقدية، لتمويل أنشطتها دون اللجوء إلى إيرادات و مصادر التمويل الخاصة بالسنوات اللاحقة. وتحسب وفق العلاقة التالية [106] ص17.

نسبة الفاصل الزمني الدفاعي= [(نقدية +استثمارات قصيرة الأجل + ذمم مدينة) / (تكلفة المبيعات +المصروفات التشغيلية)] * 360

2.2.2.2.3.مجموعة النشاط:

وهي تقيس قدرة المنشأة على توليد المبيعات من خلال أصولها[97] ص82، أي مدى كفاءة الدينار المستثمر في تحقيق دينار واحد من صافي المبيعات، ويعبر عنها عن طريق معدلات الدوران ، والتي تعتبر قياسا لسرعة تحرك الأصول وتحولها إلى مبيعات نقدية. [100] ص323

1.2.2.2.2.3.معدل دوران المخزن:

وهذا المخزون قد يتعلق بالمواد أو منتوجات.كما يلي: [105] ص369.

أ)- معدل دوران المخزون من المواد = تكاليف الاستثمار في المواد / متوسط المخزون السلعي من المواد

ب)- معدل دوران مخزون البضائع = تكاليف البضاعة المباعة / متوسط المخزون من البضاعة المباعة

جـ/- معدل دوران المنتوجات النهائية= [(مخزون المتوسط للمنتوجات النهائية /تكلفة انتاج المنتوج النهائي)] *360.

مع العلم أنه يتم تحديد متوسط المخزون كما يلي:

متوسط المخزون = [(مخزون بداية الفترة + مخزون نهاية الفترة)] /2

ويمكننا تفسير معدل دوران المخزون في حالة الارتفاع بأنه دلالة على انخفاض المخزون عن الحد الأدنى ، وبالتالي يعرض عملية الإنتاج إلى التوقف. أما انخفاض معدل دوران المخزون قد يعني ارتفاع رصيد المخزون ،مما يعني زيادة الاستثمار في المخزون بشكل يزيد عن الحد الأدنى ،وبالتالي تجميد رأس المال المستثمر .

ويعتبر هذا المعدل مؤشر على كفاءة الإدارة في تخطيط ورقابة مخزونها السلعي.

ومن خلاله يمكن حساب متوسط فترت البيع، أي المدة التي يبقى فيها المخزون في المخازن قبل بيعه

متوسط فترة البيع(التخزين)= عدد أيام السنة * معدل دوران المخزون

متوسط فترة البيع = رصيد المخزون لآخر الفترة / المتوسط اليومي للبضاعة المباعة

ويستعمل للحكم على هذا المعدل معيار 9 مرات. [112] ص387.

2.2.2.2.2.3.معدل دوران الذمم المدينة:

يؤشر هذا المعدل الإدارة الجيدة للموارد ،ويفضل أن يكون مرتفع لأنه يعكس نجاعة المنشأة بالاستثمار بالذمم المدينة ،ويحسب كما يلي [100] ص325:

معدل دوران الزبائن = المبيعات / رصيد الزبائن

إن هذا المعدل وحده غير كافي في الحكم على جودة الديون وسياسة الائتمان، إذ لابد من ربط هذا الدوران بمتوسط فترة التحصيل.

متوسط فترة التحصيل: هي المدة التي يبقى فيها المبيعات الآجلة دون تحصيل، وهي تقيس مدى كفاءة السياسة الائتمانية للمنشأة وقدرتها على تحصيل الديون. وتحسب عن طريق ضرب معدل دوران الزبائن في عدد أيام السنة .

3.2.2.2.2.3. معدل دوران الموردين:

ويتم تحديد وفق العلاقة التالية :[113] ص46.

دوران الموردين = [(ديون الموردين +أوراق الدفع – التسبيقات) / المشتريات]*360

4.2.2.2.2.3.معدل دوران الموجودات الثابتة (الأصول غير الجارية):

ويوضح مدى استخدام المنشأة للمعدات والآلات ،أي كيفية التي تدار بها الاستثمارات الطويلة الأجل،وارتفاعه يعكس كفاءة استخدام الموجودات[97] ص96-97

معدل دوران الأصول غير الجارية = صافي المبيعات / صافي الأصول غير الجارية

5.2.2.2.2.3

.معدل دوران إجمالي الموجودات:(نسبة الكثافة الرأسمالية):

وهي تؤشر كفاءة المنشـــأة وقدرتها على استخدام الموجودات المتاحة لإسناد المبيعات .ويعتبر كأداة للرقابة الإدارية على استثمارات المنشأة وتحسب كما يلي [97] ص97

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / مجموع الموجودات

3.2.2.2.2.3.نسب الرفع المالي :

ويشمل مجمل النسب التالية [114] ص65-66

1.3.2.2.2.2.3.نسب المديونية:

تؤشر حجم التمويل الخارجي من الديون القصيرة و الطويلة الأجل ،وهناك عدة مقاييس لحساب النسبة:

نسبة المديونية=مجموعة الالتزامات /مجموعة الأصول نسبة المديونية إلى حق الملكية= مجموع الالتزامات / حقوق الملكية أو: = مجموع الأصول / حقوق الملكية

وهي توفر معلومات عن مدى حماية الدائنين من عدم ملاءة المنشأة و قدرتها في الحصول على تمويل إضافي للفرص الاستثمارية المحتملة.ويفضل أن تكون منخفضة لتخفيض المخاطر المالية.

2.3.2.2.2.3.-معدل تغطية الأعباء الثابتة:

وهي تبين عدد المرات التي تتمكن فيه المنشأة من تغطية التزاماتها الثابتة المالية ,وتحسب كما يلي: [115]

معدل تغطية الأعباء الثابتة=[(صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة +الإيجارات)/الالتزامات الثابتة (الأعباء)]
و =[(صافي الربح قبل الضريبة و الفائدة+الإيجارات)/(الفائدة علي الديون +الإيجارات +احتياطي تسديد سندات الدين).]

3.3.2.2.2.3.-نسبة الاقتراض إلى حق الملكية:

وهي تبين العلاقة بين تمويل قروض طويلة الأجل للمنشأة و تمويل المقدم من أصحاب المنشأة،وهي توضح كفاءة المنشأة في استخدام القروض طويلة الأجل.وهي تحسب كما يلي:[114] ص66

نسبة الاقتراض إلى حق الملكية =القروض طويلة الأجل /حقوق المساهمة
و: =إجمالي القروض /حقوق المساهمة

انخفاض هذه النسبة يعني زيادة الضمان الذي يتمتعون به في حالة التصفية، وتعتبر نسبة 0.33 نسبة مرجعية .[108] ص70

إضافة إلى النسب التالية : [114] ص67-68-69.

4.3.2.2.2.3.نسبة الاقتراض إلى إجمالي رأس المال:

وتحسب كما يلي:

نسبة الاقتراض إلى إجمالي رأس المال = القروض الطويلة الأجل /رأس المال الدائم للمنشأة
و: =[إجمالي القروض/(رأس المال الدائم +الالتزامات)]
حيث: إجمالي القروض=الخصوم المتداولة و القروض طويلة الأجل
و: رأس المال الدائم=حقوق المساهمون(العادية والممتازة) والقروض طويلة الأجل.

5.3.2.2.2.3.-نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية:

وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية المؤسسة في استثمار أموالها الخاصة (أموال المالكين)في أصولها الثابتة، وتحديد نوع التمويل الذي تستخدمه مستقبلا، و دراسة أفضلية الاعتماد على أموالها الخاصة أو الاقتراض، وتحسب كما يلي:

نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية = الأصول الثابتة / حق الملكية

4.2.2.2.2.3.نسب الربحية:

ويمكن تحليل الربحية بالاعتماد على النسب التالية:

1.4.2.2.2.2.3.نسبة هامش إجمالي الربح:

إن هامش الربح يتأثر بالعوامل التالية: [114] ص75

-زيادة المبيعات مع ثبات تكلفة المبيعات.

-تخفيض تكلفة المبيعات مع ثبات أسعار البيع.

-زيادة أسعار المبيعات و تخفيض تكلفتها .

ويحسب وفق العلاقة التالية: [116] ص328

هامش الريح=(المبيعات –تكلفة المبيعات)/المبيعات = مجمل الربح / المبيعات

2.4.2.2.2.2.3. العائد على الموجودات:

وتعتبر مساوية لـــ15 مرة في الحالة العادية وتحدد وفق العلاقة التالية:[112] ص387.

العائد على الموجودات=[(الأرباح الصافية + الاهتلاك السنوي) / إجمالي الموجودات]

3.4.2.2.2.2.3.-العائد على حقوق الأسهم:

وهذه النسبة تقيس مدى نجـــــاح الإدارة في تعظيم أرباح المساهمين[116] ص331، أو تبين ما يعود للمساهمين على أموالهم الموظفة في رأس مال المنشاة [114] ص75-76.

و ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة قرارات الاستثمار و التشغيل. وتحدد كما يلي: [116] ص331.

العائد على حقوق حملة الأسهم = [(صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة) / (حقوق المساهمين – الأسهم الممتازة)]
العائد على حق الملكية= العائد على الموجودات /نسبة الدين للموجودات

العائد على حقوق الملكية = الأرباح القابلة للتوزيع (الصافية) /حقوق الملكية [117] ص52

إضافة إلى مجموعة النسب التالية:[114] ص77-78-79-82

4.4.2.2.2.3.الربح للسهم العادي:

وتمثل مجموع الأرباح التي توزعها المنشاة على المساهمين من حملة الأسهم العادية .

الأرباح الموزعة للسهم=إجمالي الأرباح المقرر توزيعها /عدد السهم العادية المصدرة

ويمكن قياس معدل توزيع الأرباح على المساهمين كما يلي:

معدل توزيع الأرباح على المساهمين=الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين /الأرباح الصافية

وبطرح هذا من الواحد يتم الحصول على معدل احتجاز الأرباح، وهذه النسبة تبين مدى اعتماد المنشأة على الملكية من داخل المنشأة كمصدر للتمويل.

5.4.2.2.2.3.العائد على السهم العادي:

وهي توضح معدل الربح للسهم العادي، وتحسب كما يلي:

العائد على السهم العادي = الأرباح الصافية / عدد الأسهم العادية المصدرة

أو:

العائد على السهم العادي = [(صافي الربح بعد الضريبة –توزيعات الأسهم العادية) / عدد الأسهم العادية المصدرة]

6.4.2.2.2.3.نسبة صافي الربح إلى رأس المال:

وهي توضح معدل العائد الذي حققته المنشأة من استثمارها لأموال الملكية والقروض طويلة الأجل.

صافي الربح إلى رأس المال= [الربح /(حقوق الملكية +القروض طويلة الأجل)]

وتكون تساوي على الأقل 0,14 في الحالة العادية.

7.4.2.2.2.3.نسبة سعر السهم إلى الأرباح بالسهم:

وهي تبين السعر الذي يدفعه المستثمر في السوق المالية لكل دينار ربح بالسهم (فإذا كانت النسبة مثلا 5فإن السهم يباع في السوق المالية بخمسة أضعاف ربح السهم الواحد)

وهي تعني تكلفة التمويل لمصدر الملكية ،حيث تقيس نسبة الأرباح إلى سعر السهم العائد الذي سيستثمر في السوق المالي كتوظيف الأموال في أسهم المنشأة،وهي تبين معدل الفائدة المطلوب في السوق لرسملة (خصم)أرباح السهم و تحويلها إلى سعر السهم .و يمكن إيجاد النسبة كالتالي :

الأرباح إلى سعر السهم=ربح السهم /معدل السعر السوقي للسهم

8.4.2.2.2.3. -العائد على الاستثمار في السهم:

وهي تبين العائد الذي يحققه المستثمر نتيجة توظيف أمواله في أحد الأسهم العادية للمنشأة ويتكون من قسمين:

معدل الربح /الخسارة الرأسمالية و القسم الآخر عائد الربح الموزع حيث:
القسم الأول =(سعر البيع –سعر الشراء)/سعر الشراء للسهم
وجمع هذين يعطي معدل العائد علي الاستثمار
عائد على الاستثمار= [عائد الربح الموزع+(معدل الربح /الخسارة الرأسمالية)]
=[(الربح الموزع/سعر الشراء)+((سعر البيع –سعر لشراء)/سعر شراء السهم

9.4.2.2.2.3.نسبة صافي الربح إلى حق الملكية:

وتوضح نسبة معدل الصافي الذي حققته المنشأة نتيجة تحملها مخاطر الاستثمار.وتحسب كما يلي: [108] ص71.

نسبة صافي الربح إلى حق الملكية =صافي الربح بعد الفوائد و الضريبة /حقوق الملكية

3.2.3.تحليل كشف التدفقات النقدية

هذه القائمة مهمة في قياس وتقييم الربحية والسيولة ،عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية وهذا عن طريق المؤشرات التالية:

1.3.2.3. نسب التدفقات النقدية

وتشمل على أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة المختلفة.

1.1.3.2.3.نسبة الاعتماد المالي على التشغيل:

وتستخدم لتحليل وتبيين نصيب التدفقات النقدية التشغيلية من صافي الدخل، أي مدى الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى مساهمتها في الدخل.وهي تختلف من منشأة إلى أخرى،نظرا لاختلاف أهداف وطبيعة واتجاهات الإدارة [118] ص579' إضافة إلى أنها توضح مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي[119] ص164.

وتحسب وفق العلاقة التالية [118] ص579.

نسبة الاعتماد المالي على التدفقات التشغيلية= صافي الدخل / مجمل التدفقات التشغيلية

2.1.3.2.3.نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

وهي تبين ما إذا كانت أنشطة المنشأة توفر نقدية كافية من التشغيل لمواجهة النفقات اللازمة لهيكل رأس المال الحالي، وتوسعات الأصول المستقبلية[118] ص580.

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية= التدفقات النقدية التشغيلية /متطلبات النقدية الأولية

ويقصد بالمتطلبات النقدية الأولية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية والفوائد المدفوعة، وسداد الديون المستحقة[119] ص164.

إضافة إلى النسب التالية: [118] ص580.

3.1.3.2.3.نسبة مصادر النقدية: وتوضح درجة اعتماد المنشأة على المصادر المختلفة النقدية ،سواء بالاقتراض الخارجي أو بطرق أخرى. وتحسب كما يلي:

نسبة مصادر النقدية = مصدر من مصادر النقدية /إجمالي المصادر

2.3.2.3. نسب السيولة (القدرة على السداد)

ويعتمد في الحكم على السيولة من خلال هذه القائمة بالاعتماد على التدفقات من الأنشطة التشغيلية لمعرفة قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية،وتتمثل هذه النسب فيما يلي[118] ص580-584.

1.2.3.2.3. نسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى إجمالي الالتزامات الجارية:

وهي توضح مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على مواجهة الالتزامات الجارية للدورة.وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى الخصوم الجارية =التدفقات بنقدية التشغيلية / متوسط إجمالي الخصوم الجارية

2.2.3.2.3. نسبة تغطية النقدية:

وهي توضح ما إذا كانت للمنشأة نقدية كافية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية ، وتوضح الطريقة المعتمدة في التمويل ، معناه هل تتم بواسطة الاقتراض أم أدوات الملكية أو الطريقتين معا. وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة تغطية النقدية= صافي التدفقات النقدية التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

3.2.3.2.3. عدد سنوات السداد:

ومن خلال هذه العلاقة يمكننا معرفة السنوات التي تستغرقها المنشأة في سداد الديون باستخدام التدفقات النقدية المتولدة داخليا، وهي عامة تكون بين 03 و05 سنوات فترة مقبولة.أما إذا كانت بين 08 و10 سنوات هذا يدل على أن سيكون للمنشأة عبئ ثقيل.وتحسب وفق العلاقة التالية:

عدد سنوات السداد = إجمالي الديون الثابتة /التدفقات النقدية من التشغيل

3.3.2.3. نسب تقييم السياسات المالية للمنشأة

إن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات حول كفاءة السياسات سواء سياسة تحصيل الحقوق،سياسة توزيع الأرباح، ...الخ ، وتتمثل في مختلف النسب التالية: [119] ص166-167.

1.3.3.2.3. نسبة التوزيعات النقدية:

وهي تعكس سياسة توزيع الأرباح على المساهمين،وتبين مدى قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المنشأة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى. وتحسب كما يلي :

نسبة التوزيعات النقدية للمساهمين = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ويمكن تفسير هذه النسبة كما يلي:

لما تكون النسبة تزيد عن 100% ، يعني أن المنشاة توزع أرباح نقدية لم تنتج عن عمليات التشغيل العادية وكلما اقتربت من 100% يزيد من اهتمام المنشاة على الحفاظ على هذه المستويات ، إضافة إلى انخفاض النقدية المتوفرة داخليا لتغطية الطلبات الأخرى.

2.3.3.2.3. نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات:

وهي تعتبر مؤشر عن مدى أهمية المتحصلات من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمنشأة من أنشطتها التشغيلية.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات= متحصلات الفوائد و التوزيعات /صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

3.3.3.2.3. نسبة الإنفاق الرأسمالي:

وهي تبين مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول غير الجارية، وانخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية. وهي توفر للمقرضين والمستثمرين كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية من إصدار أسهم وسندات قروض طويلة الأجل

4.3.3.2.3.نسبة الاستثمار :

وهي تعكس العلاقة بين الاستثمار في الأصول الرأسمالية ومدى توسع أو انكماش أصول المنشأة ، وتوضح الرأية حول خطط الإدارة المستقبلية وتحليلها للاقتصاد القومي .

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستثمار= النفقات الرأسمالية / (الاهتلاكات + مبيعات الأصول)

3.3. تحليل التوازن المالي ،و تحليل التعادل

إن الوظيفة المالية في المؤسسة تهدف إلى تحقيق التوازن المالي و تحقيق تعادل على المدى القصير. ومن المعروف أو من المنطق المحاسبي هو توازن الأصول والخصوم للمنشأة، أي مجموع الاستخدامات ممولة من طرف مجموع الموارد المالية للمنشأة. ويمكن دراسة هذا التوازن في المنشأة انطلاقا من عدة مؤشرات "مؤشرات التوازن المالي". إضافة إلى ذلك تهدف المنشأة إلى تحقيق نتيجة ايجابية ،أو على الأقل تحقق إيرادات تغطي تكاليفها.

1.3.3. مؤشرات التوازن المالي

يمكن دراسة التوازن المالي للمنشأة من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية .

1.1.3.3.:رأس المال العامل

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم مؤشرات التحليل المالي في الحكم على التوازن المالي للمنشأة .

1.1.1.3.3. تعريف رأس المال العامل:

"يعبر عن الفائض عن تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة، كذلك يمكن تفسير رأس المال العامل من خلال مقارنة الأصول الجارية لدورة الاستغلال مع ديون الموردين ويعتبر بمثابة مؤشر توازن في الأجل المتوسط ونقطة الانتقال « point de passage »

لمشاكل التوازن المالي في الأجل القصير " [120] ص201،ويتم تحديده وفقا للعلاقة التالية: [120] ص201.

رأس المال العامل =(الموارد الدائمة -الاستخدامات الثابتة)
رأس المال العامل = (الأصول الجارية –الديون الجارية)
ويمكن التعبير عليه كذلك عن طريق نسبة كما يلي:
رأس المال العامل= الموارد الدائمة /الأصول الثابتة
رأس المال العامل= الأصول الجارية /الالتزامات الجارية

وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني هذا أن للمنشأة رأس مال عامل موجب

أما إذا كانت أقل من الواحد،معناه للمنشأة رأس مال عامل سالب ،أي مجموع الأصول غير الجارية أكبر من الأموال الدائمة، أو عجز الأموال الدائمة على تغطية جميع الأصول غير الجارية.

2.1.1.3.3. أشكال رأس المال العامل:

تتمثل فيما يلي: [121] ص110

1.2.1.1.3.3.رأس المال العامل الخاص:

وهو الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول غير الجارية، ويتم الحصول عليه عن طريق مقارنة الأموال الخاصة مع الأصول غير الجارية ،أي دراسة ما مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية أو تمويل الأصول غير الجارية . ويعتبر كمؤشر للحكم على الاستقلالية المالية للمنشأة . ويعبر عنه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول غير جارية

2.2.1.1.3.3.رأس المال العامل الإجمالي:

ويقصد به مجموع الأصول الجارية لدورة الاستغلال للمنشأة،ويعبر عنه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي =مجموع الأصول الجارية

3.2.1.1.3.3.رأس المال العامل الخارجي(الأجنبي):

ويعبر عن مجموع الديون أو الالتزامات غير الجارية. وهو بدوره يعتبر مؤشر للحكم على الاستقلالية المالية للمنشأة.

رأس المال الأجنبي = مجموع الديون

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر وحده غير كافي للحكم على التوازن المالي للمنشأة،بل يجب دراسة مؤشرات أخرى.

2.1.3.3. احتياجات رأس المال العامل

يعتبر هذا المؤشر مكمل لمؤشر رأس المال العامل.

1.2.1.3.3. تعريفها:

"هي تمثل رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المنشأة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الالتزامات الجارية ، وتضمن تسيير دورة الاستغلال بصورة عادية " [121] ص111.

وتنتج هذه الاحتياجات نتيجة للفارق الزمني بين التدفق النقدي الحقيقي للبضائع وتدفق التدفقات النقدية التي تؤدي إلى خلق الديون والحقوق من جهة، وبين آجال الشراء وإعادة البيع واستعمال المواد الأولية وبين الإنتاج وبيع المنتجات من جهة أخرى. وكل هذه تمثل عمليات الاستغلال وخارج الاستغلال للمنشأة وبالتالي ينتج عن [122] ص147.

-الأصول الجارية للاستغلال، وخارج الاستغلال التي بدورها تحتاج إلى استخدامات أي تحتاج إلى تمويل، وهذا ما يسمى ب "احتياج التمويل "

- ديون الاستغلال وخارج الاستغلال، التي تشكل " موارد التمويل"

2.2.1.3.3. تحليل احتياجات رأس المال العامل: يمكن تحليله إلى: [122] ص148.

1.2.2.1.3.3.احتياج رأس المال العامل للاستغلال:

وهو يوضح المكونات المهمة لهذا الاحتياج التي لها علاقة مباشرة برقم الأعمال،ويحدد كما يلي:

ا.ر.م.ع للاستغلال= الأصول الجارية للاستغلال –الديون الاستغلال

2.2.2.1.3.3.احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

وله علاقة مباشرة بالعناصر خارج الاستغلال، ويحدد كما يلي:

ا.ر.م.ع خارج الاستغلال=أصول جارية خارج الاستغلال –ديون خارج الاستغلال

3.1.3.3. الخزينة

1.3.1.3.3.تعريف الخزينة

" تعبر عن القيم المالية التي يمكنها أن تتصرف فيها المنشأة لدورة معينة، أي القيمة السائدة التي تبقى فعلا تحت تصرف المنشأة. أو هي مجموع الأموال التي في حوزة المنشأة لمدة دورة استغلال[121] ص112.

وهي تعبر عن الفرق بين أصول وخصوم الخزينة.كما يلي: [122] ص148.

الخزينة = أصول الخزينة – خصوم الخزينة
T= AT +PT

ومما سبق يمكننا الربط بين هذه المؤشرات الثلاثة السابقة كما يلي:

لدينا: توازن الميزانية يتوجب:

الأصول = الخصوم
أي: (الأصول غير الجارية + الأصول الجارية + الخزينة موجبة) =(الموارد الدائمة +ديون الجارية +خزينة خصم)
ومنه: الخزينة الموجبة –الخزينة السالبة)= (الموارد الدائمة – الاستخدامات غير الجارية) –(الأصول الجارية – الديون الجارية)
أي: الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل
T= F – BFR

ومن خلال هذه العلاقة الخزينة يمكن أن تأخذ عدة حالات.

2.3.1.3.3. حالات الخزينة:

يمكن أن يكون رصيد الخزينة: [121] ص113-114-115-116.

1.2.3.1.3.3.خزينة معدومة:

وفي هذه الحالة المنشأة تكون قد حققت التوازن المالي، عن طريق المطابقة بين رأس المال العامل واحتياجاته،تسمى بالخزينة أو الحالة المثالية.

2.2.3.1.3.3.-الخزينة موجبة:

هذه الحالة تعني أن المنشأة لها فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياجات بإمكانه تمويل جزء من الأصول الجارية التي قد تفوق الالتزامات الجارية .

3.2.3.1.3.3.الخزينة سالبة:

في هذه الحالة تكون المنشأة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة للاستمرار في النشاط. ولتجاوز هذه الحالة وتغطية العجز في الخزينة يجب القيام ب:

1.3.2.3.1.3.3.الرفع من رأس المال العامل:

ويتم هذا بعدة طرق:

1.1.3.2.3.1.3.3.الرفع من مخصصات الاهتلاك والمؤونات:

لأن الاهتلاك ينقص من قيمة الأصول غير الجارية بالمقابل يرفع من قيمة الأموال الدائمة.

2.1.3.2.3.1.3.3.الزيادة في الأموال الخاصة:

سواء عن طريق شراء أسهم جديدة أو زيادة قيمة الأرباح المحتجزة غير الموزعة

3.1.3.2.3.1.3.3.الحصول على قروض جديدة:

من أجل رفع قيمة الأموال الدائمة.

2.3.2.3.1.3.3.تخفيض احتياجات رأس المال العامل: وهذا عن طريق:

1.2.3.2.3.1.3.3.التخفيض من كمية المخزونات :

ذلك عن طريق استعمال سياسة ترفع من معدل دورانه، من أجل تحويلها لسيولة لتغطية احتياجات الدورة .

2.2.3.2.3.1.3.3.التخفيض من الحقوق:

وهذا عن طريق إعادة النظر في سياسة تحصيل الديون .

3.2.3.2.3.1.3.3.الرفع من ديون الموردين:

أي تمديد آجال التسديد لفترة أطول لربح الوقت والتمكن من استرداد جميع الحقوق لمواجهة الالتزامات أي محاولة جعل فترة تسديد الديون أطول من فترة تحصيل الحقوق.

وبالتالي تتم المعالجة بالتأثير على أحد الطرفين سواء بالرفع أو التخفيض من أجل تحقيق التوازن المالي للمنشأة.

و المؤشرات الثلاثة السابقة ضرورية للحكم على التوازن المالي للمنشأة لكنها غير كافية، حيث يجب دراسة إلى جانب هذه المؤشرات هيكلة رؤوس الأموال الخاصة والاستدانة،لمعرفة هل للمنشأة طاقة استدانة أم لا؟

2.3.3. طاقة الاستدانة

إن دراسة هذا العنصر أمر ضروري للحكم على قدرة المنشأة .

1.2.3.3. تعريف طاقة الاستدانة

"تقول أنه للمنشأة طاقة استدانة لما تكون أموالها الخاصة تغطي ديونها طويلة الأجل بفائض، أي تكون الطاقة النظرية للاستدانة غير مشبعة. وبالتالي يكون للمنشأة "احتياطي الاستدانة"، وهو يحدد وفق العلاقة التالية: [123] ص93-94.

احتياطي الاستدانة =الطاقة النظرية للاستدانة –الطاقة المستعملة

2.2.3.3. حدود الاستدانة

وللاستدانة حدود تتمثل فيما يلي: [123] ص95

1.2.2.3.3. هيكلة الأموال الدائمة:

وتمثل نسبة كل من الأموال الخاصة والديون إلى مجموع الأموال الدائمة

ويعبر عنها وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستدانة=[(مجموع الديون طويلة والمتوسطة الأجل +دفعات القرض الايجاري لأكثر من سنة) /الأموال الخاصة]

وهذا يعني أن المنشأة تلجأ إلى القرض الايجاري تفقد من طاقتها على الاستدانة.

2.2.2.3.3. الهيكلة الإجمالية للخصوم:

ويعبر عنها وفق نسبة الاستقلالية المالية للمنشأة:

نسبة الاستقلالية المالية= (الأموال الخاصة /مجموع الخصوم)

3.2.2.3.3. طاقة التمويل الذاتي: CAF

" هي تمثل الفرق بين الإيرادات المحصلة والأعباء المدفوعة، فهي تشمل فائض الاستغلال الخام إضافة إلى إيرادات المحصلة و الأعباء المدفوعة الأخرى" [124] ص22.

وطاقة التمويل الذاتي تستعمل كأداة لتقدير الطاقة على سداد القروض، حيث:

طاقة السداد (بعدد السنوات) =[(الديون طويلة الأجل + القروض الايجاري) / طاقة التمويل الذاتي]

طاقة السداد= (الديون غير الجارية +القرض الايجاري) /طاقة التمويل الذاتي المتاحة

طاقة السداد = طاقة التمويل الذاتي /دفعة السداد السنوي

فإذا كانت أقل من الواحد يعني أنه ستضطر المنشأة إلى اللجوء إلى الاستدانة لتسديد القروض وهذا يعرض المنشأة لخطر الإفلاس.

إضافة إلى ذلك فبعض المنظمات المالية تشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من 2 ،أي طاقة التمويل الذاتي أكبر من دفعتان [123] ص95-96-97-51

3.3.3. تحليل التعادل

إن هدف كل منشأة تحقيق التعادل على الأقل بين إيراداتها ونفقاتها.وللتحقق مما إذا كانت المنشأة قد حققت هذا الهدف أم لا نقوم بحساب نقطة التعادل

1.3.3.3. مفهوم نقطة التعادل (عتبة الربحية)

" هي رقم الأعمال الذي من خلاله لا تحقق المؤسسة لا ربح ولا خسارة، وهو مستوى النشاط الذي من خلاله تحقق المنشأة نتيجة معدومة" [125] ص217.

ويتم تحديد نقطة التعادل من أجل: [126] ص263

-دراسة وتقييم مستوى الأرباح والخسائر .

-دراسة وتقييم مستوى النمو والتوسع

-دراسة وتقييم مستوى الإنتاج والمبيعات .

-دراسة وتقييم سياسات التسعير والتوزيع والبيع .

-دراسة وتقييم المخاطرة في العمليات .

2.3.3.3. تحديد نقطة التعادل

يتم تحديد نقطة التعادل وفق لأسلوبين: [126] ص264-267.

1.2.3.3.3. المدخل الجدولي:

تقوم هذه الطريقة على حساب التكاليف الكلية والإيرادات الكلية عند مستويات مختلفة ، وبالتالي نستنتج المستوى الذي تتساوى فيه التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية.

2.2.3.3.3. المدخل ألمعادلي:

وهذا الأسلوب يعتمد على المعادلة في تحديد نقطة التعادل،كما يلي:

نقطة التعادل = (التكاليف الثابتة /الهامش الايرادي للوحدة)
أو: نقطة التعادل =(مجموع التكاليف المتغيرة / مجموع المبيعات)

وبمكن التعبير عنها إما بالأيام أو الأسابيع أو الشهور أي تحديد التاريخ الذي يتحقق فيه عتبة الربحية التي قد تم بلوغها من طرف المنشأة.فإذا كانت المبيعات منظمة خلال السنة،فإن نقطة الصفر يتم التعبير عنها وفق العلاقة التالية: [125] ص218-220.

نقطة الصفر= [(عتبة الربحية / رقم الأعمال) * 360]
أو: نقطة الصفر = [(عتبة الربحية / رقم الأعمال) * 12]

أما إذا كانت المبيعات موسمية فإنه سيلزم حساب نقطة الصفر شهريا على أساس قيمة المبيعات الخاصة لكل شهر، ثم حساب رقم الأعمال المجمع في نهاية كل شهر إلى غاية بلوغ رقم الأعمال الحرج

3.3.3.3. هامش الأمان

وهو يقيس درجة خطر المنشأة اتجاه الركود الاقتصادي المحتمل ، ويعبر عنه بالفرق بين رقم الأعمال وعتبة الربحية، وكلما كان كبير تقلص الخطر.ويمكن استخلاص نسبة الأمان لهامش الأمان مع رقم الأعمال [125] ص220. . وفق العلاقة التالية:

هامش الأمان= رقم الأعمال – عتبة الربحية
نسبة هامش الأمان= [(هامش الأمان /رقم الأعمال) *100]

وبالتالي فهذه النسبة تمكن المنشأة بتخفيض رقم الأعمال للوصول إلى غاية عتبة الربحية أو النسبة التي تنقصها إلى بلوغ هذه الأخيرة.

4.3.التحليل المالي للمرد ودية

إن تحليل سيولة المنشأة وحده لا يكفي، بل لابد من إتمام هذا بتحليل المر دودية باعتبارهما مؤشران متلازمان الأول في الأجل القصير والثاني في الأجل الطويل.وقد رأينا في المبحث السابق أهم المؤشرات التي تستخدم في تحليل سيولة المنشأة وتمثل العائد على الاستثمار مؤشر عام لقياس كفاءة المنشأة في حسن استغلال موجوداتها ،حيث يعبر عن قدرة الدينار الواحد المستثمر في الأصول الثابتة على توليد أرباح إضافية ،ويتمثل العائد على النتيجة الصافية كمؤشر في استثمار الموارد المتاحة.

1.4.3. تعريف المرد ودية

إن مصطلح المرد ودية يختلف باختلاف العنصر المراد دراسته أو تحليله ، ويمكن تحليل مرد ودية عنصر ما للحكم عليها بمقارنة المنافع المتأتية منه و مجموع الوسائل و الموارد المستخدمة فيه.

ويعني بالمر دودية تحديد مرد ودية استثمار معين "مجموعة الأصول الضرورية للاستغلال من خلال المقارنة بين تكاليف هذا الاستثمار ومجموع التدفقات المحصلة من هذا الاستثمار".[127] ص41.

وكل منشأة تسعى لتعظيم مرد وديتها ،من أجل تمكينها من تحقيق جميع خططها واستراتيجياتها .

-إن المنشأة التي لها مرد ودية معتبرة تمكنها من الحصول على موارد مالية بسهولة سواء داخليا أو من مصادر خارجية (الاقتراض).

-إن تحليل المنشأة لمرد وديتها يسمح لها بالوقوف على نقاط القوة والضعف في تسييرها و يجعلها تبحث عن أسباب لعدم تحقيقها للمرد ودية المتوقعة.

-على أساس المرد ودية المحققة من طرف المنشأة ،تقوم هذه الأخيرة برسم استراتيجيات لتطوير و تنمية المؤسسة.

2.4.3.أنواع المر دودية

يمكن دراستها من خلال ثلاث مستويات: المر دودية التجارية ،المرد ودية الاقتصادية ،المرد ودبة المالية.كما يلي:

1.2.4.3.المر دودية التجارية

يم تقييمها من خلال سياسة التسعير في المنشأة و الهامش الخام الإجمالي المطبق على المبيعات ،وهذا عن طريق النسب التالية: [127] ص42.

المردودية.التجارية=الفائض الخام للاستغلال /المبيعات (رقم الأعمال)
المردودية. التجارية =النتيجة الصافية /مجموع المبيعات (رقم الأعمال)

وهي تعبر عن مدى مساهمة وحدة واحدة من رقم الأعمال في النتيجة الصافية

2.2.4.3.المر دودية الاقتصادية

المنشأة بحاجة لمجموع أصولها من أجل الحصول على نتائج و أرباح. ولهذا فهذه الأصول ضرورية لقياس المر دودية المالية عن الاستثمار و المر دودية الاقتصادية، هي النسبة بين الدخل خلال فترة معينة ورأس المال المادي المستعمل من أجل تحقيق هذا الدخل .

ويمكن قياسها باستعمال النسب التالية:[113] ص47.

المردودية.الاقتصادية=النتيجة الصافية/مجموعة الأصول ....(01)

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال ،وكلما كانت كبيرة كان هذا ايجابيا

وهي تعبر عن مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة من أموال المساهمين في تحقيق نتيجة صافية .

3.2.4.3.المر دودية المالية

وهي تقيس لنا مدى قدرة الأموال الخاصة لإعطائها مرد ودية ملائمة أو ما يعرف بمعدل العائد للأموال الخاصة."وهي النسبة بين الربح المحقق بعد الفوائد و الضرائب و الأموال الذاتية (الأموال الخاصة)للمنشأة، أي هي المر دودية من وجهة نظر المساهم" [127] ص43.

وتحسب كما يلي :

المردودية .المالية=النتيجة الصافية /الأموال الخاصة

3.4.3. دراسة الرافعة

تسعى المنشآت إلى تضخيم الربح بشتى الطرق وهذا عن طريق الاعتماد على نقاط ارتكاز معينة. فهناك بعض المنشآت تعتمد على التكاليف الثابتة ، والبعض الآخر على التسهيلات البنكية في تمويل المشاريع وهناك من تعتمد على أموالها الخاصة فقط. ونقطة الارتكاز في المنشأة تعرف بالرافعة.

1.3.4.3. الرافعة التشغيلية

قبل التطرق إلى الرافعة التشغيلية نقوم بتحديد مفهوم الرافعة بصفة عامة.

1.1.3.4.3. تعريف الرافعة

"هي تقيس سلوك المتغيرات المترابطة،أي تقيس العلاقة بين هذه المتغيرات. معناه قيمة المتغير تكون معتمدة على قيمة متغير آخر" [119] ص168.

2.1.3.4.3. تعريف الرافعة التشغيلية

" تعبر عن مدى التغير في الربح نتيجة التغير في المبيعات أو مدى حساسية الربح التشغيلي للتغير في المبيعات" [128] ص465.

ويمكن التعبير عنها من خلال درجة الرافعة التشغيلية: [129] ص280.

درجة الرافعة التشغيلية=(نسبة التغير في الربح قبل الفائدة والضريبة / نسبة التغير في المبيعات)
أي: درجة الرفع التشغيلي= DOL =(%V EBIT /% V CA)

ومن خلال المعادلة السابقة يمكننا تفسير الرافعة التشغيلية كما يلي : إذا تجاوزت عمليات المنشأة درجة التعادل يبدأ الرفع التشغيلي للتباطؤ ،أي كلما زاد حجم المبيعات انخفض الرفع التشغيلي إلى مالا نهاية لأن المقام صفر في هذه الحالة ، نلاحظ أن الرفع يأخذ بالانخفاض بعد ذلك بمعدلات

منخفضة تقترب من الواحد ويبقى الرفع التشغيلي موجود طالما هناك كلفة ثابتة ويكون في هذه الحالة يساوي أكثر من 1%

إضافة إلى العلاقات السابقة يمكن تحديد درجة الرفع التشغيلية كما يلي: [128] ص473.

درجة الرافعة التشغيلية= (عائد المساهمة الحدية / صافي الربح قبل الضريبة)

ووفقا لهذه العلاقة يتم قياس الرافعة انطلاقا من عناصر جدول الاستغلال التفاضلي، ويمكن الوصول إلى

العلاقة كما يلي:

$R= P-C$

$P= CA= P *Q$

$C= CV + CF$

$C= Q*CV_U +CF$

$R= Q*P_U –Q*CVU –CF$

$R=Q(P_U-CV_U) –CF$

$VR=(VCA /CA)= (VQ/Q)$

$VCA/CA=(VQ*P_U) /VQ*PU$

$=VQ/Q =VCA/CA$

$C.E.L=(VQ(P_U –CV_U)/Q (PU-CV_U) –CF)/(VQ/Q)$

$=(Q(P_U-CV_U) / Q(P_U-CV_U) –CF)$

$=(QP_U –QCV_U) /Q*P_U –Q*CV_U –CF)$

$=(CA-CV) / (CA-CV-CF)$

$=MCV/R$

$$C.E.L= MCV /R$$

مع العلم أن:

R : النتيجة

P: الإيرادات

C: التكلفة.

CP :الأموال الخاصة.

Q: الكمية.

CV: التكاليف المتغيرة.

CF: التكاليف الثابتة.

CV_Uالتكلفة المتغيرة الوحدوية.

P_U: السعر الوحدوي.

CA:رقم الأعمال.

C.E.L:درجة الرافعة التشغيلية.

MCV: معدل الهامش على التكلفة المتغيرة.

2.3.4.3. الرافعة المالية

إن هذه الرافعة ترتبط بهيكل التمويل المعتمد في المنشأة،حيث أن من المعتاد أن للمنشأة مصدرين مصادر داخلية تتجسد في أموال المساهمين ولا يترتب عليها تكاليف،ومصادر خارجية تتمثل في القروض ويترتب عليها أعباء مالية.

1.2.3.4.3. تعريف الرافعة المالية:

"هي عبارة عن مؤشر يوضح نسبة الاستدانة مقارنة بالأموال الخاصة في المنشأة". [119] ص242

"يمثل الرفع المالي مدى الاعتماد على الاقتراض الثابت لتمويل عمليات المنشأة، ويتحقق ذلك إذا ما كان معدل العائد على الموجودات أعلى من كلفة الاقتراض الخصائص التالية:[128] ص475.

-تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كافة الاقتراض ومردود الاستثمار.

-المحافظة على السيطرة في المنشأة لأن الدائنين لا صوت لهم في الإدارة.

-عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة .

-الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة .

-في فترات التضخم يتم اقتراض أموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل.

-الاقتراض يمكن المنشأة من بناء سمعة في الأسواق المالية، خاصة لما تكون بحاجة إلى الاقتراض.

وهناك بعض السلبيات إذا ما تم في ظل عائد الموجودات أقل من تكلفة الاقتراض:

-انخفاض العائد على حقوق المساهمين نتيجة لكون مردود الاستثمار أقل من كلفة الاقتراض.

-احتمال تدخل الدائنين وسيطرتهم على المنشأة.

-في فترات التضخم يتم الوفاء بأموال قوتها الشرائية أفضل من القوة الشرائية للأموال المقترضة.

-قد يؤدي التأخر في الوفاء إلى إيذاء سمعة المنشاة الائتمانية والحد من قدرتها على الاقتراض.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيبة رأس المال تظهر من خلال: [127] ص125.

-دور الاستدانة وتأثيرها على مرد ودية الأموال الخاصة

-الخطر المالي في حالة القيام المؤسسة بعملية الاستدانة.

ويتم قياس الرافعة المالية بالاعتماد على درجة الرافعة الاقتصادية .

2.2.3.4.3. درجة الرافعة المالية

يتم تحديد درجة الرفع المالي كما يلي: [113] ص47-48.

لدينا: المردودية المالية=(نتيجة الصافية /الأموال الخاصة) R.F=RN /CP

حيث: النتيجة الصافية هي نتيجة الاستغلال قبل طرح الأعباء المالية، والضرائب على الربح

RN=(R- I*D) (1-T)..... (1)

ومن جهة أخرى لدينا المر دودية الاقتصادية =(النتيجة الصافية /إجمالي الأصول) R.E=R/A

وبالتالي : A=CP +D

نعوض في المعادلة رقم (1) نجد:

R.F=(r(CP+D) –i*D) (1-Y) /CP

=(rCP+rD-i*D) (1-T) /CP

=r +D/CP (r-i)) (1-T)

ومنه نستنتج أن:

أثر الرافعة المالية =[(معدل المر دودية الاقتصادية –معدل الفائدة) * الديون /الأموال الخاصة * (1- الضريبة)]

ومن خلال العلاقة التالية يمكننا التعليق على أثر الرافعة المالية كما يلي:

إذا كان هذا المعدل أكبر من الصفر فمن الأفضل على المنشأة الاستعانة بالديون ، وفي حالة يكون معدل المرد ودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة أي المنشأة قادرة على تغطية تكاليف القروض ، أو عائد الأموال المقترضة أكبر من الفائدة.

إذا كان هذا المعدل أقل من الصفر أي سالب، ففي هذه الحالة على المنشأة الاكتفاء بأموالها الخاصة فقط، دون اللجوء إلى الاستدانة، باعتبارها تكلفتها أكثر مما تجليه من عوائد.

أما إذا كان المعدل معدوم معناه المرد ودية الاقتصادية تساوي المرد ودية المالية.

وللإشارة فقد قام بيلي وهو برت باستعراض مجموعة الدراسات و توصلا إلى أن أفضل النسب يمكن استخدامها في التحليل المالي للمنشآت الاقتصادية ولأغراض المقارنة بينهما هي النسب التي تحقق ما يلي[117] ص:

-الربط بين نختلف بنود جانب الأصول .

-الربط بين مختلف بنود جانب الخصوم ، وبالتالي تعطي بيانات عن طبيعة رأس المال .

-الربط بين جانبي الخصوم والأصول مما يشير إلى طبيعة الهيكل المالي وحالة السيولة في المنشأة

-استخدام معظم بنود حساب الأرباح والخسائر وعناصر الميزانية لنشير إلى مستويات الكفاءة و إنتاجية رأس المال ومعدلات الخطر.

كما حاول شمير وشن تحليل النسب المالية التي تناولها مختلف الدراسات بهدف الوصول إلى مجموعة محددة يمكن الاعتماد عليها لتقييم ، ولقد وضع الكاتبان أن النسب المالية إلى يمكن الاعتماد عليها للتقييم الأداء المالي للمنشأة هي النسب إلى تقيس العناصر التالية :

-معدل الرفع المالي - معدل العائد على الاستثمار. - معدل دوران الذمم

-معدل دوران المخزون. - الحالة النقدية للمنشأة

خلاصـــــــــة الفصـــــــل الـثـــــالث:

من خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي للقوائم المالية للمنشأة الاقتصادية يتضح أن للتحليل المالي أهمية كبيرة في بناء القرارات والتخطيط و الرقابة المالية للمنشأة، سواء من قبل الإدارة (داخليا) أو من قبل أطراف خارجية. باستعمال طرق وأساليب ونسب تختلف حسب الغرض والجهة القائمة بعملية التحليل. وبالرغم من اختلاف مضمون كل من النسب، لكنها مترابطة ومتكاملة ، حيث لا يمكن تفسير أي نسبة بصفة محايدة على النسب أو المؤشرات الأخرى. ولهذا يجب الربط بينها من أجل تفسيرها وتحديد الوضعية المالية للمنشأة ، وهذه النسب تختلف من منشأة إلى أخرى نظرا لاختلاف الطرق والنظم المحاسبية المستعملة في تحديد قيمة عناصر القوائم المالية.

الفصـــــــــل 4

الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في مؤسسة الزجاج الجديدة

بعد التطرق لمختلف العناصر الأساسية للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجديد وكيفية معالجتها من اعتراف ، قياس ، وإفصاح ،وبما أن النظام المحاسبي المالي الجزائري مستنبط إلى حد كبير من معايير المحاسبة الدولية ،إضافة إلى أنه إجباري التطبيق ابتداء من سنة 2010 فإن كل المؤسسات الجزائرية في حالة انتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى هذا النظام الجديد.

لكن بما أننا في مرحلة انتقالية سنحاول التركيز أكثر على إجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، لان القوائم المالية لسنة 2010 لا تعد إلى غاية 2011/03/31.

وحاولنا تجسيد ما سبق في هذا الفصل التطبيقي من خلال ثلاثة نقاط ، الأول خاص بالتعريف بالمؤسسة ، والثاني بتحويل القوائم المحاسبية إلى قوائم مالية وفق النظام المحاسبي المالي ,وتحضيرات المؤسسة لهذا النظام، حيث قمنا بالتركيز على القوائم المالية لسنة 2009 باعتبار أن النظام يلزم المؤسسات بنشر القوائم المالية لسنتين متتاليتين في سنة 2010.أما الثالث فهو خاص بتحليل القوائم المالية للمؤسسة .

1.4.التعريف بمؤسسة الزجاج الجديدة " NOVER"

إن عناصر القوائم المالية تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب نوع النشاط ومختلف المعاملات، ولهذا تختلف إجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد من مؤسسة إلى أخرى . وكل مؤسسة تتمتع بإمكانيات وطاقات إنتاجية تختلف عن الأخرى نتيجة عدة عوامل (الموقع, ...الخ).

1.1.4. نشأة مؤسسة الزجاج الجديدة

تختلف ظروف نشأة المؤسسة من واحدة إلى أخرى، ولهذا قبل التطرق إلى التعريف بالمؤسسة حاليا نعرض ظروف نشأتها.

1.1.1.4. ظروف نشأة المؤسسة

إن مؤسسة صناعة الزجاج بالشلف هي شركة مساهمة ،تأسست في 1997/03/07، وبدأت نشاطها في شهر جوان من نفس العام ،يبلغ رأس مالها حاليا 288.000.000.00 دج,و تشغل 380 عامل وهي فرع من فروع المؤسسة الوطنية للزجاج والمواد الكاشطة "ENAVA" (المؤسسة الأم) التي يقع مقرها في وهران بمساهمة قدرها 72,35%،حيث تقوم بتوجيه السياسات العريضة للفروع والرقابة على النشاطات المالية لها ومرد ودية الإنتاج ،وتمويلات المواد الأولية.أما الباقي فكان بمساهمة كل من :

-المؤسسة الوطنية للاسمنت بوهران 6,91% .

-المؤسسة الوطنية للاسمنت بالشف بنسبة 6.91% .

-المؤسسة الوطنية للخشب بنسبة 6.91%.

-مؤسسة صيدال بنسبة 6.91%.

تقع المؤسسة بولاية شلف بالمنطقة الصناعية بوادي سلي ، حيث تبلغ مساحتها حوالي 8.5 هكتار منها 1.4 مخصصة للو رشات الإنتاجية والتجارية والإدارية، باعتبارها منطقة قريبة من المواد الأولية الأساسية في عملية الإنتاج (الرمل) التي تقع بلدية بأولاد فارس بالشلف .

استفادت المؤسسة عند نشأتها من عدت تسهيلات من طرف السلطات الولائية تتمثل فيما يلي:

-قطعة الأرض التي أقيم عليها المركب .

-تم ربط المؤسسة بالغاز والكهرباء والماء .

وبالتالي اعتماد على هذه التسهيلات و توفر المواد الأولية الضرورية لعملية الإنتاج ،وامتلاكها لطاقات بشرية متخصصة، تعمل جاهدة على توفير المنتوجات ذات نوعية وجودة عالية. وهذا كله تحت رقابة المؤسسة الأم وبالتحالف مع الفروع الأخرى والمتمثلة فيما يلي:

2.1.1.4. الهيكل التنظيمي للمؤسسة

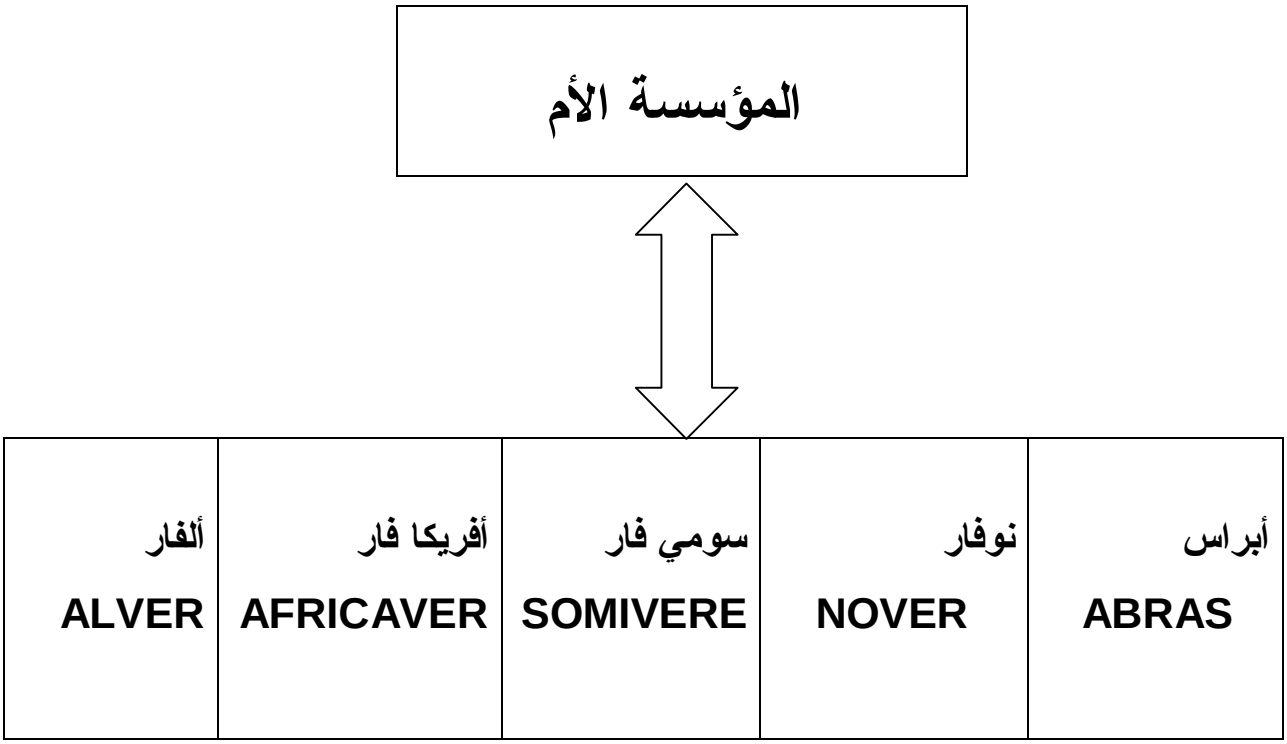

الشكل رقم 01: الفروع التابعة للمؤسسة الأم لمؤسسة صناعة الزجاج الجديدة

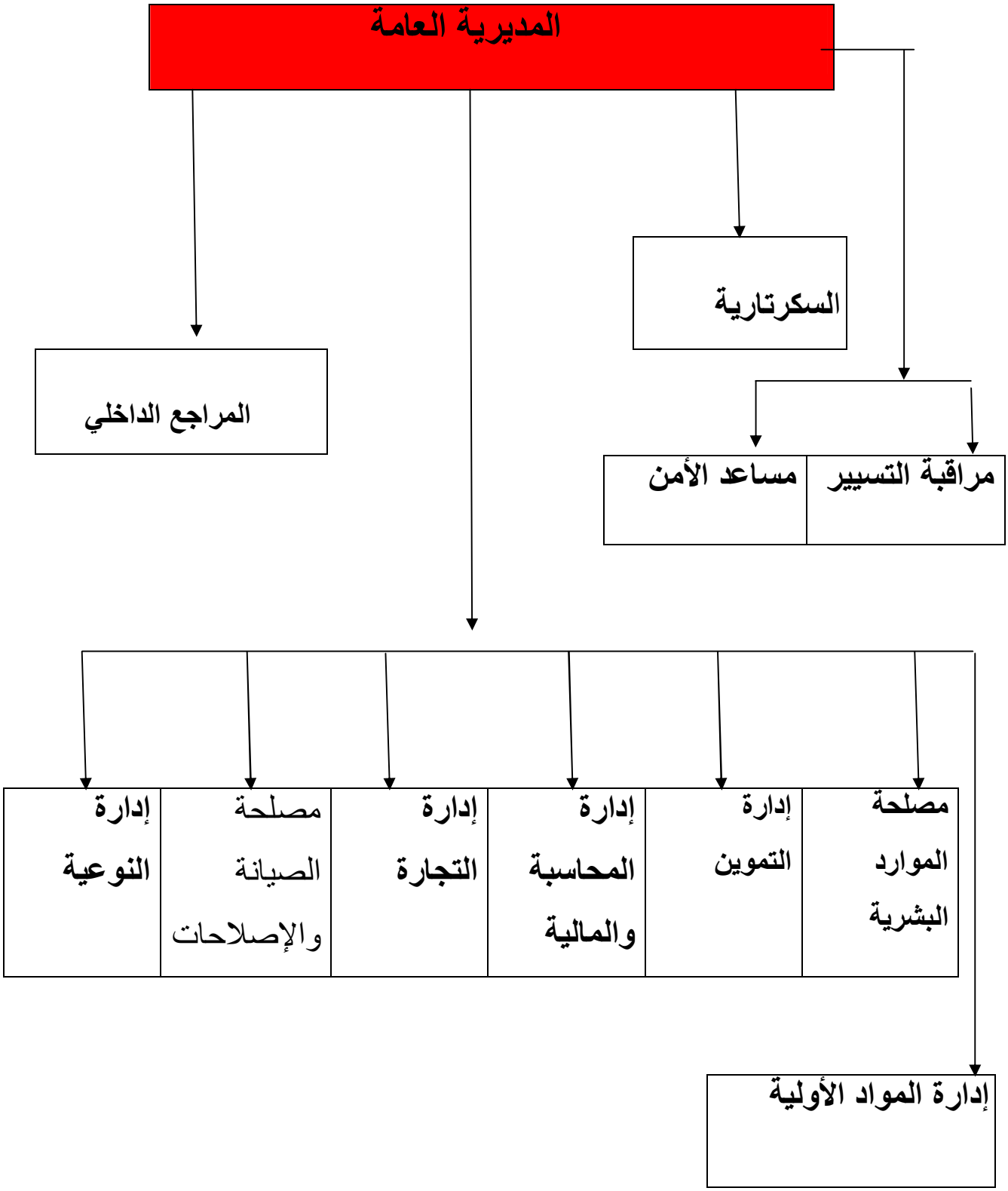

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الزجاج الجديدة

ومن خلال الهيكل التنظيمي نلاحظ أن كل المصالح تشرف عليها المديرية حيث تقوم بتسيير جميع النشاطات ، لضمان الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة المادية والبشرية .

يترأس المؤسسة مدير عام كما يعتبر رئيس مجلس الإدارة ، يعمل على تسيير المؤسسة وفقا للقوانين السارية و ومن أهم مهامه:

-تعيين وعزل الموظفين وفقا للنظام والاتفاقية الجماعية ، والمخطط التنظيمي.

-يبرم الاتفاقيات والعقود مع الغير سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين.

-هو المسؤول القانوني أمام العدالة.

-السهر على الاحترام القانون الداخلي للمؤسسة.

3.1.1.4. تركيبة المستخدمين في المؤسسة

تحتوي المؤسسة على تركيبة بشرية مختلفة المستويات تتكون من 380 عامل (مستخدم) موزعون على مختلف المصالح كما يلي:

الجدول رقم 05: التركيبة البشرية في مؤسسة الزجاج الجديدة

بالنسبة لكل مصلحة				**بالنسبة لرتبة العمال**	
المصلحة	**عدد العمال**	**نسبة %**	**الرتبة**	**عدد العمال**	**النسبة %**
مصلحة الإدارة	76	0.2	إطارات مسيرة	7	7
مصلحة الإنتاج	240	0.64	إطارات	30	0.08
مصلحة الصيانة	20	0.05	تقنيين	33	0.008
مصلحة الإسناد	44	0.11	تقني سامي	170	0.44
			المنفذون	140	0.36
المجموع	**380**	**100**	**المجموع**	**380**	**100**

من خلال الجدول السابق نلاحظ من تركيبة العمال في مؤسسة الزجاج الجديدة أن معظم المستخدمين متمركزون في مصلحة الإنتاج (0.64%) بالنسبة للمصالح ، ومعظم المستخدمون منفذون بنسبة (36%) ، مع العلم أن منهم حوالي 60 عامل موظفون بصفة تعاقدية موزعون على الإدارة والإنتاج وهذا ما يزيد من ثقل أعباء الإنتاج ، مما يدل اعتماد المؤسسة على اليد العاملة في العملية الإنتاجية

2.1.4. سير العملية الإنتاجية في المؤسسة

تقوم المؤسسة بإنتاج الزجاج بنوعيه المجوف والمضغوط، بالاعتماد على مادة الرمل ذو النوعية الجيدة والرفيعة ، تحصل عليها من قطعة الأرض المكرية على مستوى بلدية أولاد فارس، إضافة

إلى الكربونات (calcaire) وتحصل عليه من قسنطينة الدومي (Dolomie) وتحصل عليه من خنشلة، وهي مواد أولية محلية تبلغ نسبتها حوالي 85%،أما المواد المستوردة فتشمل السلفات (Sulfat)، وتستورده من اسبانيا و الألومين (Alomine) وتستورده من تركيا.

وتمر عملية إنتاج الزجاج بالمراحل التالية:

1.2.1.4.مصلحة معالجة الرمل

يتم في هذه المصلحة غسل الرمل ثم تجفيفه من كل الشوائب خاصة الحديد، باستعمال وسائل حديثة. وبعد أن يصبح الرمل جاهزا للاستعمال، ينقل عبر حاويات إلى المخزن للاستعمال في العملية الإنتاجية.

2.2.1.4. مصلحة التركيب(المزج)

تحتوي هذه الورشة على وعاءين(Skipe) توضع فيهما المواد الأولية لمزجها الأول خاص بالزجاج المجوف والثاني لمزج المواد الأولية لصناعة الزجاج المضغوط.

3.2.1.4.وحدة إنتاج الزجاج

بعد مزج كل المواد الأولية تنقل عبر الحاويات إلى الفرن لتذويبها ،ليصبح على شكل سائل خاثر يسيل على شكل قطرات تقص وفق مقص تكون سرعته حسب وزن المنتوج المرغوب في إنتاجه لتسقط في وعاء ينفخ فيها لتأخذ الحجم ثم تحول إلى القالب لتأخذ الشكل.

4.2.1.4.مصلحة المراقبة(المخبر)

بعد الحصول على المنتوج يتم إخضاعه إلى الرقابة ، لاختبار قدرته على تحمل الحرارة ومراقبة نوعيته وجودته.

5.2.1.4.المخزن

بعد التأكد من سلامة المنتوجات يتم تغليفها ونقلها إلى المخازن لتسليمها إلى الزبائن.

3.1.4.القوائم المحاسبية لمؤسسة الزجاج الجديدة بالشلف

لقد اخترنا عرض القوائم المالية لهذه الشركة كاملة بدلا من القوائم المحاسبية للمؤسسة الوطنية لقنوات الري نظرا لاحتوائها على عناصر لا توجد ضمن قوائم المؤسسة الأخرى، من أجل توضيح كيفية معالجتها وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.

1.3.1.4. الميزانية في 2009/12/31 وفقا للمخطط المحاسبي الوطني.

1.1.3.1.4. جانب الأصول (أنظر الملحق رقم 14)

الجدول رقم 06: جانب الأصول في الميزانية المحاسبيي لمؤسسة الزجاج الجديدة

رقم الحساب	البيان	القيمة الأصلية	الاهتلاك والمؤونات	القيمة المحاسبية الصافية
20	المصاريف الإعدادية	50468838.73	48.397.166.07	2.071.672,66
21	القيم المعنوية	0.00	0.00	0.00
22	الأراضي	219.209.790.00	0.00	219.209.790.00
24	معدات الإنتاج	3.186.813.896.73	1.875.589.413.80	1 .311.224.482 ,93
25	معدات اجتماعية	1551.417.45	1.276.995.55	274.421.90
28	استثمارات قيد الانجاز	8.959.209.32	0.00	8.959.209.32
	مجموع الاستثمارات	**3.467.003.152.23**	**1.925.263.575.42**	**1.541.739.576.81**
30	البضائع	7.563.54	0.00	7563.54
31	المواد واللوازم	136.071.971.55	3.313.328.24	132.758.643.31
33	المنتوجات نصف مصنعة	17.000.477.66	0.00	14.000.477.66
34	المنتوجات والأشغال قيد التنفيذ	3.410.414.45	0.00	3.4101.414.45
35	المنتوجات التامة	80.377.988.41	3.180.212.61	77.197.775.80
36	الفضلات والمهملات	1.538.440.00	0.00	1.538.440,00
37	مخزون في الخارج	265.445,53	0,00	265.445,53
	مجموع المخزونات	**238.672.301,14**	**6.493.540,85**	**232.178.760,29**
40	حسابات الخصوم المدينة	260.394,27	0,00	260.394,27
42	حقوق الاستثمارات	1.556.040,00	0,00	1.556.040,00
43	حقوق المخزون	476.543,64	0,00	476.543,64
44	حقوق على المساهمين	10.472.656,10	0,00	10.472.656,10
45	تسبيقات لحساب	376.204.711,87	0,00	376.204.711,87
46	تسبيقات الاستغلال	1.703.419.516,80	366.226,43	1.703.053.290,37
47	حقوق الزبائن	187.080.477,60	87.591.258,32	99.489.209,28
48	المتاحات	7.529.025,30	0,00	7.529.025,30
	مجموع الحقوق	**2.286.999.365,58**	**87.957.494,75**	**2.199.041.870,83**
	نتيجة النشاط	**123.169.475,16**		**123.169.475,16**
	مجموع الأصول	**6.115.844.294,11**	**2.019.714.611,02**	**4.096.129.683,09**

ومن خلال الجدول نلاحظ أن مجموع الاستثمارات يشكل 37.64%، من مجموع الأصول5.6 %تعتبر مخزونات ، 53.50%عبارة عن حقوق 0.18 % تمثل متاحات و 0.3% تتمثل في النتيجة. وبالتالي فإن النسبة الكبيرة تعود إلى الحقوق،وهذا راجع إلى كبر حجم التسبيقات في المؤسسة، والديون المتراكمة على الزبائن (عدم تسديد الزبائن).

2.1.3.1.4. جانب الخصوم

الجدول رقم07: جانب الخصوم في الميزانية المحاسبية لمؤسسة الزجاج الجديدة(أنظاالملحق رقم15)

رقم الحساب	البيان	القيمة الإجمالية	القيمة الصافية
10	الأموال الخاصة	288.000.000,00	288.000.000,00
11	الأموال الشخصية	0,00	0,00
12	علاوة الإصدار	643.263,57	643.263,57
13	الاحتياطات	0,00	0,00
14	الإعانات	0,00	0,00
15	فرق إعادة التقييم	0,00	0,00
16	الارتباط بين الوحدات	0,00	0,00
17	النتيجة رهن التخصيص	0,00	0,00
18	مؤونة الأعباء والخسائر المحتملة	4.807.678.427,80-	4.807.678.427,80-
19		18.084.334,69	18.084.334,69
	مجموع	**4.500.950.829,54-**	**4.500.950.829,54-**
	الديون غير الجارية		
	قروض بنكية	222.090.800,00	222.090.800,00
	مجموع الديون طويلة الأجل	**222.090.800,00**	**222.090.800,00**

50	حسابات الأصول الدائنة	0,00	0,00
52	ديون الاستثمارات	233.025.913,28	233.025.913,28
53	ديون المخزون	46.654.907,17	46.654.907,17
54		1.328.990,66	1.328.990,66
55	ديون مع الفروع الأخرى	127.545.775,71	127.545.775,71
56	ديون الاستغلال	120.046.789,41	120.046.789,41
57	تسبيقات تجارية	1.298.550,84	1.298.550,84
58	ديون مالية	8.067.179.585,56	8.067.179.585,56
	مجموع الديون قصيرة الأجل	**8.374.989.712,63**	**8.374.989.712,63**
	مجموع الديون	**8.597.080.512,63**	**8.597.080.512,63**
88	نتيجة النشاط	0,00	0,00
	مجموع الخصوم	**4.096.129.683,09**	**4.096.129.683,09**

ومن خلال الجدول المبين لجانب الخصوم في المؤسسة نلاحظ أن الأموال الخاصة تشكل حوالي-110% من مجموع الخصوم في حين أن الديون نشكل 210 %.وهذا راجع إلى النتائج السلبية المحققة في السنوات السابقة، حيث أصبحت أكبر من رأس المال.

ومن بين الديون للمؤسسة هناك ما قيمته **222.090.800,00** دج يمثل ديون قروض طويلة الأجل.

أما فيما يخص المؤونات فهي تعد من طرف مصلحة التجارة (التسويق) ، بناء على القيمة السوقية لمختلف العناصر و المنتجات ، وتقوم بدراسة الوضعية المالية للزبائن حيث في النهاية تتوصل إلى التعبير عن نسبة الخطر في انخفاض قيمة المخزون أو عدم تسديد الزبائن على نسب ، ولقد كانت هذه النسب هذه السنة كما يلي:

الجدول رقم08: المؤونات لمؤسسة الزجاج الجديدة

البيان	المؤونة	المعدل%
حقوق على ديون مشكوك فيهم	45.689.856,92	41,69
شيكات غير مدفوعة	41.956.950,40	38,29
مؤونة للعطل	9.040.434,69	8,25
مؤونة التقاعد	5.050.000,00	4,61

ترصيد حسابات مدينة	366.226,43	0,53
مخزون لقطع الغير	3.313.328,24	3,02
مخزون المنتوجات النهائية	3.180.212,61	2,9
ضريبة العقار و البيئة	780.000,00	0,71
المجوع	109.377.009,2	100

وتقوم المؤسسة بإعداد هذه المؤونات ، في مصلحة التسويق مع قسم خاص بالمنازعات لما تكون هناك قضايا مع الزبائن نتيجة إنكارهم للدين أو نظرا لنشوب مشاكل بينهم وبين المؤسسة.

أما المؤونات الخاصة بالمخزونات تتمثل في مؤونة قطع الغيار و كونت نظرا لعدم استعمالها من طرف المؤسسة ، و مؤونة المنتجات النهائية كونت لمنتجات خاصة بسنوات سابقة ،و المنتجات المخصصة لزبائن معينة تخوفا أو احتياطا لإمكانية تراجعهم عن عملية الشراء.

2.3.1.4.جدول حسابات النتائج

الجدول رقم09: جدول حسابات النتائج (أنظر الملحق رقم 16)

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		12.029.075,69
60	البضائع المستهلكة	12.022.131,06	
80	**الهامش التجاري**		**6.944,63**
71	الإنتاج المباع		399.524.269,93
72	الإنتاج المخزن		59.078.418,22
73	إنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة		39.219.069,99
74	تقديم خدمات		30.000,00
75	تحويل تكاليف الإنتاج		3.431.607,80
61	مواد ولوازم مستهلكة	282.816.868,38	
62	خدمات	85.379.793,81	
81	**القيمة المضافة**		**133.093.648,38**
77	منتجات مختلفة		33.417,98
78	تحويل تكاليف الاستغلال		1.243.341,37
63	مصاريف المستخدمين	153.551.204,17	

64	مصاريف الضرائب والرسوم	6.806.625,73	
65	المصاريف المالية	5.687.355,19	
66	مصاريف مختلفة	16.629.649,77	
68	مخصصات الاهتلاك	177.948.025,82	
	مجموع	**360.622.860,68**	**134.370.407,73**
83	**نتيجة الاستغلال**	**226.252.452,95**	
79	منتجات خارج الاستغلال		225.738.036,29
69	مصاريف خارج الاستغلال	122.655.058,50	
84	نتيجة خارج الاستغلال		103.082.977,79
83	نتيجة الاستغلال	226.252.452,95	
884	**نتيجة حارج الاستغلال**	**123.169.475,16**	

إن هذا الجدول يبين مختلف عناصر أو حسابات التسيير في المؤسسة،ومن خلاله يمكننا تحديد نسبة كل عنصر من العناصر،حيث تشكل المواد المستهلكة 33% من مجموع المصاريف،ا الخدمات تشكل 10% مصاريف المستخدمين حوالي 18%، الضرائب والرسوم تبلغ 01%، المصاريف المالية تشكل 01%،بينما المصاريف المختلفة تصل إلى 02%، أما الاهتلاكات والمخصصات تصل حتى 21˚%, فيحين المصاريف الاستثنائية تشكل 14%.

أما الإيرادات فالنسبة الكبيرة تعود إلى الإنتاج المباع بحوالي 56 %من مجموع الإيرادات. ونتيجة المؤسسة خسارة.

وبالتالي من خلال ما سبق حتى وان كانت نتيجة المؤسسة خسارة مع اهتلاكات ومخصصات كبيرة تكون مبررة ، بمعنى لو نحذف المخصصات والاهتلاكات تصبح النتيجة ربح، إضافة إلى أنه كانت المؤسسة تدفع حوالي مليار و 400 مليون سنتيم مقابل الحراسة الخاصة و3 ملايير و 800 مليون للمساعدة التقنية.

3.3.1.4. الجدول رقم 10: جدول الاهتلاكات

البيان	القيمة الأصلية	الاهتلاكات المجمعة	مخصصات السنة	استرجاعات	مجموع الاهتلاكات
المصاريف الإعدادية	50.468.838,73	45.503.847,69	2.893.318,38	0,00	48.397.166,07
المجموع	50.468.838,73	45.503.847,69	2.893.318,38	0,00	48.397.166,07

الأراضي	219.209.790,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المباني	3.186.813.896,73	1.779.379.507,71	177.823.046,85	760.592,01	1.875.589.413,8
معدات اجتماعية	1.551.417,45	1.285.672,18	124.978,97	133.655,60	1.276.995,55
استثمارات ق الانجاز	8.959.209,32	0,00	0,00	0,00	0,00
المجموع	3.467.003.152,23	1.826.398.912,84	180.841.344,20	1.124.132,83	1.925.263.575,42

وإضافة إلى ذلك لقد قامت المؤسسة بحساب بعض النسب لمساعدتها في عملية التسيير تتمثل فيما يلي:

النسبة 01= رقم الأعمال / عدد المستخدمين = 186 1 دج للعامل.

وهي تبين مدى مساهمة كل عامل في المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال.

النسبة 02= القيمة المضافة / عدد العمال=350 دج للعامل

وهي تبين مدى مساهمة العامل في تحقيق قيمة مضافة.

النسبة 03 =مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة =115%

وهي تبين نصيب مصاريف المستخدمين من القيمة المضافة.

النسبة الرابعة = مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال =34 %

وبالتالي نلاحظ أن كل النسب كانت موجهة للمستخدمين, وبهدف حساب مرد ودية العامل في المؤسسة.

2.4.تحويل القوائم المحاسبية وفق للمخطط المحاسبي لمؤسسة الزجاج الجديدة إلى قوائم مالية وفق للنظام المحاسبي المالي (دراسة تصورية)

إن مؤسسة الزجاج الجديدة لها بوادر عديدة على الاهتمام بالنظام المحاسبي المالي الجديد ، حيث أن مستخدميها من محاسبين وماليين في تكوين منذ سنة 2008، إضافة إلى أنها قامت بإعداد مدونة حسابات خاصة بها و برنامج معلوماتي يساعدها في عملية التقييد المحاسبي.

بما أن النظام المحاسبي المالي الجديد يوجب على المؤسسات إعداد ونشر القوائم المالية لسنتين متتاليتين أي سنة 2010 و سنة 2009،يتم تحويل القوائم المحاسبية المعدة في المؤسسة على أساس المخطط المحاسبي الوطني إلى قوائم مالية وفق ما يوجبه النظام المحاسبي المالي الجديد.

1.2.4. إعداد كشف الميزانية

إن النظام المحاسبي المالي الجديد يصنف الميزانية إلى جانبين ، جانب الأصول و جانب الخصوم.

1.1.2.4. الأصول

كل الاستثمارات المادية والمعنوية تبقي نفسها ماعدا أرقام الحسابات التي تتغير،إضافة إلى أنها تصبح تثبيتات أما العناصر الأخرى فيتم تعديلها كما يلي:

1.1.1.2.4.المصاريف الإعدادية:

إن النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر المصاريف الإعدادية كمصاريف تشغيلية عادية وليس كاستثمارات. ولهذا يجب أن لا تظهر في كشف الميزانية. ويتم إلغاءها وفق القيد الآتي:

حـــ/209		مخصصات الإطفاء	45.503.847,69	
حـــ/104		فرق التقييم	4.964991,04	
	حـــ/20	المصاريف الإعدادية		50. 468. 838,73
		إلغاء المصاريف الإعدادية		
209		فرق التقييم	2.893. 318,38	
	699	مخصصات استثنائية		2.893. 318,38

2.1.1.2.4.الاستثمارات قيد الانجاز:

تسمى وفق النظام التثبيتات الجاري انجازها وهي تضم إلى جانب التثبيتات الجاري انجازها التسبيقات الخاصة بالتثبيتات المقدمة من طرف المؤسسة إلى مورد التثبيتات،وبالتالي تصبح:

حـــ/23 "تثبيتات قيد الانجاز"=الاستثمارات قيد الانجاز +التسبيقات على الاستثمارات

حـــ/23 =1. 400. 000,00+ 8. 959 .209,32

حـــ/23= 10. 359. 209,32 دج

3.1.1.2.4. الكفالات المدفوعة:

يتم تحويلها من الحقوق إلى الأصول غير الجارية ضمن الأصول المالية , من حـــ/426 وفق المخطط المحاسبي الوطني إلى حـــ/275 في النظام المحاسبي المالي .

4.1.1.2.4.الأصول الجارية

فيما يخص الأصول الجارية فيتم وضع فيها كل من الحقوق، المخزونات و المتاحات الموجودة في الميزانية، والنظام المحاسبي المالي قد جمع التسبيقات والخصوم المدينة في حساب واحد حـــ/409" الخصوم المدينة، التسبيقات ، الممنوحة" .

وبالتالي : حـــ/409= حـــ/40+حـــ/43 +حـــ/462

8. 278. 615 ,2+476. 543,64+260. 394,27=

9. 015. 553,11= دج

وبالتالي يظهر جانب الأصول من الميزانية كما يلي:

الجدول رقم11: جانب الأصول وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	القيمة الأصلية	الاهتلاكات والمخصصات	ق م ص*
التثبيتات غير الجارية:			
الأراضي	219. 209. 790,00	0,00	219. 209. 790,0
المباني	3.186.813.896,73	1.875.589.413,80	1.311.224.482,93
تجهيزات اجتماعية	1. 551. 417,45	1. 276. 995,55	274. 421,90
التثبيتات قيد الانجاز:			
تثبيتات قيد الانجاز	8.959. 209,32	0,00	8. 959. 209,32
التسبيقات	1. 400. 000,00	0,00	1 .400. 000,00
التثبيتات المالية :			
كفالات مدفوعة	156. 040,00	0,00	156. 040,00
المجموع	3. 417. 726. 353,50	1. 876. 866. 409,35	1.541.223.944,15
التثبيتات الجارية:			
المخزونات:			
البضائع	7. 653,54	0,00	7 .653,54
المواد الأولية	136. 071. 971	3. 313. 328,24	132 .758. 643,31
منتوجات وسيطية	17. 000 .477,66	0,00	17. 000. 477,66
منتوجات مصنعة	80. 377. 988,41	3. 180. 212,61	77 .197. 775,80
المنتوجات المتبقية	1. 538 .440,00	0,00	1. 538. 440,00
المنتوجات في الخارج	265. 445,53	0,00	265. 445,53
م**جموع المخزونات**	238. 672. 301,14	6. 493. 540,85	232 .178. 760,29
الحقوق:			
الخصوم المدينة والتسبيقات	9. 015 .553,11	0,00	9. 015. 553,11
الزبائن	187. 080. 477,60	87. 591. 268,32	99 .489. 209,28
تسبيقات إلى المستخدمين	379. 812,43	366. 226,43	13. 586,00
مستحقات الرسم	37. 620 .711,87	0,00	376. 204. 711,87
حقوق المساهمين	10 .472. 656,10	0,00	10. 472 .656,10
مصاريف مثبتة مسبقا)	7 .129 .751,75	0,00	7. 129. 751,75
			1.687.631.337,15

حسابات انتظارية	1.687.631.337,15	0,00	
مجموع الحقوق	590 282 512,86	87 957 494,75	2.189.956.355,26
المتاحات:			
حسابات الخزينة العمومية	45. 045,77	0,00	45. 045,77
حسابات البنك	7 .443. 980,24	0,00	7. 443. 980,24
الضندوق (الخزينة)	39. 999,29	0,00	39 .999,29
مجموع المتاحات	7. 529 .025,30	0,00	7. 529. 025,30
مجموع الأصول الجارية	.5 942. 205. 679,	1. 971. 317. 444,95	2.429.664.591,12
نتيجة السنة	120. 276 .156,78	0,00	120 . 276. 156 ,78
مجموع الأصول	.6 062. 118. 137,28	1. 971. 317. 444,95	4. 091. 164. 692,05

وبالتالي فإن الميزانية (جانب الأصول) المعدة وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد تختلف عن المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني من حيث المجاميع ،وهذا ناتج عن إعادة التصنيف لعناصر الميزانية وحذف المصاريف الإعدادية،كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم12: المقارنة بين الأصول في النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

المخطط المحاسبي الوطني		**النظام المحاسبي المالي الجديد**	
البيان	**المبلغ**	**البيان**	**المبلغ**
الاستثمارات	1.541.739.576.81	التثبيتاتغير الجارية	1 5. 412. 223. 944,15
المخزون	232. 178 .760,29	المخزون	232. 178. 760,29
الحقوق	2.19041.870,83	الحقوق	502. 325. 018,11
المتاحات	7. 529. 025,30	المتاحات	7. 529. 025,30
نتيجة السنة	123.169.475,16	نتيجة السنة	120.276.156,78
مجموع الأصول	4.096.129.683,09	مجموع الأصول	4.091.164.692,05

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع في الأصول غير الجارية نتيجة إضافة للتسبيقات المتعلقة بالتثبيتات و الكفالات المدفوعة مع انخفاض الحقوق لنفس السبب بينما المخزون و المتاحات لم تتغير.

2.1.2.4.الخصوم

إن الديون في المؤسسة تحتوي على ما قيمته 222.090.800,00 دج عبارة عن قروض طويلة الأجل والديون الأخرى كلها قصيرة الأجل. أما حـــ/104 فرق التقييم الناتج عن حذف المصاريف الإعدادية ومخصصاتها الاستثنائية يوضع ضمن الأموال الخاصة.

وبالتالي يظهر جانب الخصوم من كشف الميزانية كما يلي:

الجدول رقم13: جانب الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	القيمة الإجمالية	القيمة الصافية
الأموال الخاصة:		
رأس مال الشركة	288. 000. 000,00	288. 000. 000,00
العلاوات	643. 263,57	643. 263,57
الاحتياطات	0,00	0,00
فرق التقييم	-4.964 .991,04	-4.964. 991,04
ترحيل من جديد	-4. 807. 678. 427,80	-4 .807. 678. 427,80
مؤونات الأعباء –خصوم غير جارية	18 .084. 334,69	18. 084. 334,69
مجموع الأموال الخاصة	-4.505. 915. 820,58	-4.505. 915. 820,58
الخصوم غير الجارية	222.090.800,00	222.090.800,00
مجموع الخصوم غير الجارية	**222.090.800,00**	**222.090.800,00**
الخصوم الجارية:		
الموردون (1)	153. 779. 538,45	153 .779. 538,45
مورد التثبيتات (2)	6. 375 .113,28	6. 375. 113,28
فواتير قيد الاستلام (3)	204 .722,20	204. 722,20
حسابات الأصول الدائنة والتسبيقات (4)	4.457.829,51	4.457.829,51
الأجور المستحقة (5)	9. 179. 671,93	9 .179. 671,93
الضمان الاجتماعي (6)	2.820.523,00	2. 820.523,00
ضرائب ورسوم قابلة للاسترجاع (7)	534. 189,00	534 .189,00
عمليات مع المجمع (8)	127. 545. 775,71	127. 545. 775,71
حقوق الطابع (9)	512. 042,66	512. 042,66
ايرادات في انتظار التحصيل (10)	581. 721,33	581. 721,33

مساهمات بنكية جارية [11]	8. 067. 179. 585,56	8. 067. 179 585,56
مجموع الخصوم الجارية	**8.374.989.712,63**	**8.374.989.712,63**
مجموع الخصوم	**4. 091. 164 .692,05**	**4. 091. 164 .692,05**

وللإشارة فلقد تم الحصول على المبالغ الموجودة في عناصر جانب الخصوم كما يلي:

(1):وهو يعبر عن حـــ/401 موردون" =حـــ/533" عمليات مع الفروع الأخرى" +حـــ/530 "الموردون "+ حـــ/562 "دائنو الخدمات " في المخطط المحاسبي الوطني .

حـــ/401=40. 614,78 +409. 570,19+ 105. 509. 205,30+45

=153 .779.538,45 دج

(2):وهو يعبر عن الديون موردو التثبيتات حـــ/404 ، حيث يضم كل من الحسابات التالية:

حـــ/404= حـــ522 "دائنو الاستثمارات "+حـــ524 "موردون –اقتطاعات ضمان "

حـــ/404= 159,28 047 6+ 954,00 327دج.

حـــ/404= 113,28 375 6 دج.

(3):وهو يعبر عن مجموع فواتير قيد الاستلام حـــ/408 في النظام المحاسبي المالي الجديد وهو يضم حـــ/538 في المخطط المحاسبي الوطني .

(4):هدا العنصر يعبر عن مجموع التسبيقات و حسابات الأصول الدائنة. وفي الجدول يضم كل من:

حـــ/419 =حـــ526 "اشتراكات للتعويض" +حـــ/570 "تسبيقات محصلة " للمخطط المحاسبي

حـــ/419= 000,00 .741. 3+ 829,51 .716 دج.

حـــ/419=4.457.829,51 دج.

(5): وتعبر عن مجموع الأجور المستحقة أي حـــ/563 في المخطط المحاسبي الوطني.

(6): وتمثل حـــ/431 "الضمان الاجتماعي " ، وتضم مجموع الاشتراكات مع الهيئات الاجتماعية .

وبالتالي : حـــ/431= حـــ/545 "اشتراكات اجتماعية "+ حـــ/568 "هيئات اجتماعية"

حـــ/431=725. 277,00+246,00. 095. 2 دج.

حـــ/431=2. 820. 523,00 دج.

(7): وتمثل حـــ/442 الدولة-ضرائب ورسوم قابلة للاسترجاع على الغير ، وتضم حـــ/543 "الضريبة على الدخل الإجمالي" ضمن المخطط المحاسبي الوطني.

(8):وتمثل حـــ/451" عمليات مع المجمع "ويضم مختلف عمليات الفرع مع المجمع وفي الكشف يمثل حـــ/558 "حساب المجمع" في المخطط المحاسبي الوطني.

(9): وهذا العنصر يمثل حـــ447 "حقوق الطابع" ، وهو يعوض حـــ/548 "حقوق الطابع "في المخطط المحاسبي الوطني.

(10): وتعبر عن مجموع الإيرادات التي لم تحصل بعد، أي تمثل حـــ/47 "إيرادات في انتظار التحصيل " في النظام المحاسبي المالي ،و الذي يعوض حـــ/579 في المخطط المحاسبي الوطني.

(11):وهو يضم مختلف المساهمات البنكية للمؤسسة ، ويمثله حـــ/519"مساهمات بنكية جارية " وهو يعوض حـــ/588 في المخطط المحاسبي الوطني.

وبالتالي يمكننا المقارنة بين جانب الخصوم وفقا للمخطط المحاسبي الوطني وجانب الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي الجديد كما يلي:

الجدول رقم14: المقارنة بين الخصوم في النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

المخطط المحاسبي الوطني		**النظام المحاسبي المالي الجديد**	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
الأموال الخاصة	-4.500.950.829,54	الأموال الخاصة	-4.505. 915. 820,58
الديون غير الجارية	222.090.800,00	الديون غير الجارية	222.090.800,00
الديون الجارية	8 .597. 080. 512,63	الديون الجارية	8 .597. 080. 512,63
مجوع الخصوم	4.096.129.683,09	مجموع الخصوم	4. 091. 164 .692,05

ومن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع للأموال الخاصة وهذا ناتج عن فرق التقييم السالب المضاف إليها، مع بقاء العناصر الأخرى كما هي.

2.2.4. إعداد كشف حساب النتائج

بما أن المؤسسة تقوم بإعداد حساب النتائج وفق المخطط المحاسبي الوطني حسب الطبيعة فقط باعتبار أن المخطط لم يلزم المؤسســـــات بإعداد هذا الكشف حسب الوظيفة، ونظرا لانعدام المعلومات وصعوبة إعادة تصنيف الأعبـــــاء حسب وظيفتها في المؤسســـــة، سنقوم بتحويل جـــدول حساب النتائـــــج إلى كشف حسابات النتائج حسب الطبيعة فقط. ولكن مع ضرورة تغيير بعض العناصر بما يتوافق والنظام المحاسبي المالي الجديد. وأهم عنصر في هذا الكشف هو

الإيرادات والمصاريف الاستثنائية (خارج للاستغلال) ،لأن النظام لا يفرق بين ماهو للاستغلال وما هو خارج الاستغلال،أي كل ما يحدث داخل المؤسسة متعلق بالاستغلال.

1.2.2.4.مصاريف خارج الاستغلال

من خلال القوائم المحاسبية للمؤسسة نجد أن هذا العنصر يتكون مما يلي:

1.1.2.2.4.حـــ/696 "تكاليف سنوات سابقة" :

وفي المؤسسة الزجاج الجديدة يتم تحويل المصاريف المتعلقة بالسنوات السابقة والتي لم تعالج حتى السنة الجارية، مع حـــ75 "تحويل تكاليف الإنتاج " وحـــ/78 "تحويل تكاليف الاستغلال".وبما أن النظام ينفي هذا يتم إلغاءها وفق القيد العكسي كما يلي:

75		تحويل تكاليف الانتاج	3. 341. 607,80	
78		تحويل تكاليف الاستغلال	1 .243 .341,37	
	696	مصاريف سنوات سابقة		4. 674 .949,17
		إلغاء المصاريف سنوات سابقة و حـــ/75 و حـــ/78		

2.1.2.2.4.حـــ/692 القيمة المتبقية للتنازل عن الاستثمارات":

يتم تحويل هذا العنصر إلى حـــ/652 "نقص القيمة للتنازل عن التثبيتات المادية " في النظام المحاسبي المالي .

3.1.2.2.4.حـــ/697 "استرجاع لإيرادات "،

يتم تحويل هذا العنصر إلى مصاريف عملياتية أخرى في حـــ/65 في النظام المحاسبي المالي.

4.1.2.2.4.698" مصاريف استثنائية ":

ويتم تحويلها إلى حـــ/658 مصاريف عملياتية استثنائية" في النظام المحاسبي المالي.

5.1.2.2.4.حـــــ/699 "مخصصات استثنائية":

هي تضم مختلف المخصصات للمؤونات و مخصصات المصاريف الإعدادية وبما أنه تم ترصيد قيمة مخصص المصاريف الإعدادية ' تحذف منه والباقي يتم تحويله إلى حـــ/68 مخصصات ، اهتلاكات ، مؤونات وتدني القيم "في النظام المحاسبي المالي .

وبالتالي : حـــ/699= 2. 983. 318,38 -102. 852. 158,38

حـــ/699=840,00 958 ..99 دج . يحول الى حـــ/68 في النظام المحاسبي المالي .

2.2.2.4. إيرادات خارج الاستغلال

وهي تضم كل من العناصر التالية:

1.2.2.2.4..حـــ/796 "استرجاع لتكاليف سنوات سابقة ":

لقد خصص النظام المحاسبي المالي الجديد حساب خاص كذلك بالاسترجاع حـــ/78 " استرجاع مؤونات، تدني القيم " يتم تحويله إليه.

2.2.2.2.4.حـــ/798 "إيرادات استثنائية "

لقد خصص النظام المحاسبي حساب حـــ/757 "إيرادات عملياتية استثنائية " لهذا النوع من الإيرادات .

أما فيما يخص العناصر الباقية لا تتغير يتم تجميعها فقط كما يلي:

3.2.2.2.4.رقم الأعمال:

يتم تجميع فيه كل رقم أعمال حققته المؤسسة سواء تعلق بمنتوج أو بضاعة أو تقديم خدمات، وبالتالي :

رقم الأعمال = المبيعات البضائع +إنتاج مباع + خدمات مقدمة

رقم الأعمال = 30. 000,00+399.524. 269,93 +12. 029 .075,69

رقم الأعمال= 411. 583. 545,62 دج.

4.2.2.2.4.استهلاكات الدورة

وهي تضم مختلف الاستهلاكات من البضائع والمواد الأولية .

مشتريات مستهلكة= بضائع مستهلكة + المواد واللوازم المستهلكة

مشتريات مستهلكة =282. 816 .868,38 +12. 022. 131,06

مشتريات مستهلكة = 294. 838 .999,44 دج.

5.2.2.2.4. حـــ/68 "الاهتلاكات ، المؤونات وتدني القيم ":

تضم كل من الاهتلاكات والمؤونات وفق المخطط المحاسبي الوطني إضافة إلى مخصصات استثنائية

حـــ/68 = 99. 958. 840,00+ 177. 948. 025,82

حـــ/68 = 277. 906. 865,62 دج.

وبالتالي يظهر كشف حساب النتائج كما يلي:

الجدول رقم 15: حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	السنة
رقم الأعمال	411. 583. 545,62
تغير المخزون	59. 078. 418,22
الإنتاج المثبت	39. 219 .069,99
إعانات الاستغلال	0,00
إنتاج الفترة	509 .880. 833,33
مشتريات مستهلكة	294. 838. 999,44
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	85 .379. 793,81
استهلاك الفترة	
القيمة المضافة للاستغلال	129 .662.040,58
مصاريف العمال	153 .551 .204,17
الضرائب والرسوم	6. 806. 625,73
الفائض الخام للاستغلال	30. 695. 789,32-
نواتج عملياتية أخرى	17. 244. 936,38
مصاريف عملياتية أخرى	31 .757. 600 ,72
الاهتلاكات , المؤونات , وتدني القيم	277. 906. 865,82
استرجاع المؤونات , وتدني القيم	208. 526. 517,89
النتيجة العملياتية	114 .588. 801,59 -
نواتج مالية	0,00
مصاريف مالية	5. 687. 355,19
النتيجة قبل الضرائب	120. 276. 156,78 -

ومن خلال هذه القوائم المالية (الميزانية و حساب النتائج) ونتيجة لحذف بعض العناصر قد ارتفعت نتيجة المؤسسة من (123 169 475,16دج) إلى(120. 276. 156,78) دج ، بقيمة 2 893 318,38 دج ، وهي ما تعتبر مخصصات الإطفاء لسنة 2009.

إضافة إلى ظهور بعض الأرصدة الوسيطة للتسيير لم تكن موجودة من قبل كالفائض الخام للاستغلال والفصل بين النتيجة العملياتية و النتيجة المالية للمؤسسة،و غياب العناصر غير العادية (الاستثنائية)

لأن النظام يعتبرها كلها تتعلق بالاستغلال وليس هناك ما هو خارج عن الاستغلال.

وبالتالي يمكننا القول أن النظام المحاسبي المالي الجديد بقواعده ومبادئه يخفف من أعباء مؤسسة الزجاج الجديدة مبدئيا.

3.2.4. كشف تدفقات الخزينة

إن هذا الكشف لم يكن موجودا وفق المخطط المحاسبي الوطني سابقا، وحتى المؤسسات غير مجبرة على نشره ضمن القوائم المالية لسنة2010 ،نظرا لأنه يتطلب كغيره من القوائم العرض لسنتين متتاليتين وهذا غير ممكن لعدم وجوده ضمن القوائم المالية لسنة 2009.

1.3.2.4. كشف التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

الجدول رقم 16: كشف تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسب المالي

البيان	الفترة
تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية:	
التحصيل من الزبائن	559. 883. 666, 67
مجموع المبالغ المدفوعة للموردين	140. 000. 599,00
الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة	5630.212.4
الضرائب على الأرباح	6.000.00
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية	43.414.246.855
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	103.082.977,79
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية:	
المدفوعات عن شراء التثبيتات المادية والمعنوية	60.282.313,32
التحصيلات عن التنازل عن التثبيتات المادية والمعنوية	1.381.828,78
المدفوعات عن اقتناء التثبيتات المالية	0,00
التحصيلات عن التنازل عن التثبيتات المالية	0,00
فوئد محصلة عن توظيفات مالية	
أرباح وحصص أقلية	
صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية	
تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية :	

تحصيلات عن	0,00
أرباح وتوزيعات أخرى	0,00
تحصيلات عن القروض	0,00
تعويض للقروض والديون المشابهة	0,00
صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية	0,00
مؤشر تغير سعر الصرف	0,00
تغيرات الخزينة خلال الفترة	355.346.370,89

2.3.2.4. إعداد القائمة وفق الطريقة المباشرة

وهي تعتبر طريقة تصحيحية للنتيجة ويكمن الفرق بينهما في طريقة عرض التدفقات من الأنشطة التشغيلية. ولا يمكن إعدادها نظرا لاعتمادها على التغيرات في العناصر وهذا يتطلب القوائم المحاسبية لسنتين.

للإشارة فإننا لا نستطيع إعداد جدول تغيرات رؤوس الأموال وفق النظام المحاسبي المالي باعتباره يتطلب المعلومات لفترتين ماليتين سابقتين إضافة إلى الفترة الحالية.

أما جدول الاهتلاكات فيظهر كما يلي:

الجدول رقم 17: جدول الاهتلاكات وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	القيمة الأصلية	الاهتلاكات المجمعة	مخصصات السنة	استرجاعات	مجموع الاهتلاكات
الأراضي	219.209.790,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المباني	3.186.813.896,73	1.779.379.507,71	177.823.046,85	760.592,01	1.875.589.413,8
معدات اجتماعية	1.551.417,45	1.285.672,18	124.978,97	133.655,60	1.276.995,55
استثمارات ق الانجاز	8.959.209,32	0,00	0,00	0,00	0,00
المجموع	3.467.003.152,23	1.826.398.912,84	180.841.344,20	1.124.132,83	1.925.263.575,42

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن الاهتلاكات لم تتغير إلا في المجاميع فقط نتيجة لحذف الاطفاءات الخاصة بالمصاريف الإعدادية.

3.4.تحليل القوائم المالية

إن عملية قراءة القوائم المالية للمؤسسة لا تكفي للحكم على الوضعية المالية لها،ولكن يجب تحليلها لاتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية،التوسعية، ...الخ. ومعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ومستوى الأداء فيها.

1.3.4. تحليل كشف الميزانية

1.1.3.4. نسب التداول

1.1.1.3.4..نسبة التداول :

حيث : نسبة التداول =لأصول الجارية / الخصوم الجارية

=(2 429 664 591,12)/(8.374.989.712,63)

=0,28

نسبة التداول = 0.29

تساعد هذه النسبة في الحكم عل المقدرة المالية للمؤسسة في تسديد مجموع التزاماتها الجارية باستعمال مجموع الأصول الجارية (التثبيتات الجارية)، وبما أن هذه النسبة تساوي 0,29 في هذه المؤسسة فهي نسبة منخفضة جدا أقل من 2 مرة المقياس العادي لها، وهذا ما يبين عجز المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية من خلال الأصول الجارية .أي المؤسسة تعاني من عسر مالي في الأمد القصير ،وبالتالي عدم كفاية ما هو متاح من نقدية لسداد الالتزامات الجارية في المؤسسة عندما يحين ميعاد استحقاقها .

2.1.1.3.4.نسبة السيولة :

حيث : نسبة السيولة الفورية= [(الحقوق + المتاحات)/(مجموع الالتزامات الجارية)]

=8.374.989.712,63/ 2.422.135.566

=0,28

نسبة السيولة = 0,28

إن هذه النسبة تحسب لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية دون استعمال المخزونات ، وهي عادة تكون تساوي أو اكبر من 1,14 ، لكن في هذه المؤسسة تساوي 0,28 نسبة ضعيفة جدا

مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها اعتمادا على الحقوق والمتاحات فقط ، وهذا طبيعيفكيف تكون لها القدرة على ذلك ما لم تكن قادرة حتى باستعمال مجموع الأصول الجارية بما فيها المخزونات

3.1.1.3.4..نسبة السيولة السريعة:

والتي تساوي: نسبة السيولة السريعة = المتاحات / مجموع الالتزامات الجارية

[8.374.989.712,63/7 529 025,30]=

0,0009=

نسبة السيولة السريعة = 0.0009

ويتم الاعتماد على هذه النسبة في معرفة مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الجارية باستعمال المتاحات فقط، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع المعيار أو المعدل العادي لها 01، مما يدل على عجز المؤسسة من حيث السيولة،وهذا طبيعي بالاطلاع على النسب السابقة.

ومن نسب التداول هذه نلاحظ أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الجارية بالاعتماد على مجموع أصولها الجارية، أي الأصول الجارية عاجزة على تغطية الالتزامات الجارية.

2.1.3.4. نسب النشاط :

وتتمثل نسب النشاط فيما يلي:

1.2.1.3.4.معدل دوران الزبائن :

ويحدد وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الزبائن= المبيعات / رصيد الزبائن

[99 489 209,28/411 583 345,83] =

4,31=

معدل دوران الزبائن =4.31

إن هذا المعدل صغير (18) مما يدل على أن عملية التسديد أو التحصيل للديون في المؤسسة بطيئة جدا.

2.2.1.3.4.متوسط فترة التحصيل: حيث أن: متوسط فترة التحصيل = [رصيد الزبائن /صافي المبيعات] * 360

360*[411 583 345,62 / +99 489 209,28]=

=87 يوم

متوسط فترة التحصيل = 87يوم = حوالي 3 أشهر

من خلال فترة التحصيل التي تقارب الثلاثة أشهر، ومعدل دوران الزبائن الذي يبلغ حوالي 4.5 يمكننا القول أن هذه الفترة كبيرة و معدل الدوران أو سياسة التحصيل في المؤسسة غير فعالة.

3.2.1.3.4..معدل دوران الموردون:ويحسب كما يلي:

معدل دوران الموردون= ديون الموردون +أوراق الدفع – التسبيقات / المشتريات *360

[360*(209.366.200,6/ (45.256.672,55)]=

= 249 يوم

معدل دوران الموردين = 249 يوم = حوالي 08 أشهر

وبالتالي من خلال معدل الدوران نلا حظ أنه بالرغم من أن معدل دوران الزبائن المرتفع فانه كافي لتغطية الالتزامات لأنه للمؤسسة تقريبا 05 أشهر فارق لتسديد ديونها ،معناه أن معدل دوران الزبائن جيد مقارنة بمعدل دوران الموردين. لكن هذا لا ينفي أنها فترات زمنية مرتفعة جدا وعلى المؤسسة محاولة تقليص فترات تحصيل ديونها.

4.2.1.3.4..معدل دوران التثبيتات غير الجارية :

لدينا: معدل دوران التثبيتات غير الجارية = المبيعات / صافي الأصول

= 411 583 345,62 /1.541.223.944,15

= 0.0268

معدل دوران التثبيتات غير الجارية =8 0.026

ضعف هذا المعدل يوضح ضعف تجديد الأصول غير الجارية في المؤسسة .مقارنة بالمعدل العادي الذي يساوي 5 مرات وهذا ما يدل على عسر عملية تجديد الأصول غير الجارية في مؤسسة الزجاج الجديدة لسنة 2009.إضافة إلى عدم الكفاءة في استخدامها.

5.2.1.3.4.معدل دوران إجمالي الأصول:

مع العلم : معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات / إجمالي الأصول

= 4.091.164.692,05 /411 583 345,62

= 0.10

معدل دوران الموجودات = 0.10

هذا المعدل من المفروض يكون2 مرة على الأقل في المؤسسة الجديدة ولكن هنا كان 0.1 أي اقل بكثير من المعدل العادي ، معناه الأصول أو الموجودات لا تستعمل في عملية إسناد المبيعات.

3.1.3.4.نسب المديونية

1.3.1.3.4. نسبة المديونية :

لدينا :نسبة المديونية = مجموع الالتزامات /مجموع الأصول

= 4.091.644.692,05 / 8 597 080 512,63

= 2.10

نسبة المديونية = 2.16

وهذه النسبة هي عكس نسبة التداول

2.3.1.3.4. نسبة المديونية إلى حق الملكية:

لدينا: نسبة المديونية إلى حق الملكية = مجموع الالتزامات / مجموع حقوق الملكية

= -4 505 915 820,58 / 5 597 080 512,63

= -1.9

نسبة المديونية إلى حق الملكية = -1.9

هذه النسبة سالبة نظرا لان حقوق الملكية سالبة بسبب تراكم النتائج السالبة المحققة خلال الدورات السابقة ، ولكنها مازالت في الاستغلال لتدعيمها من طرف المؤسسة الأم والدولة، باعتبارها مؤسسة عام.

3.3.1.3.4.نسبة الاقتراض إلى حق الملكية:

مع العلم أن : نسبة الاقتراض =قروض طويلة الأجل /حقوق المساهمين

-4.505. 915. 820,58 / 222.090.800 =

0,05 - =

نسبة الاقتراض إلى حق الملكية = -0,05

وهذه تعكس أو تبين ما إذا كانت هناك ضمانات لتسديد قروض غير الجارية في حالة التصفية، وبالتالي في حالة المؤسسة هذه لا توجد أي ضمانات وكيف توجد ضمان على أموالها الخاصة.

44.1.3.4. نسب الربحية

1.4.1.3.4..معدل العائد على الموجودات

حيث أن:معدل العائد على الموجودات = المبيعات / إجمالي الأصول

4.091.644.692,05/277 906 865,82 =

0.06=

معدل العائد على الموجودات = 0.06

وهو معدل ضعيف مقارنة بالمعدل العادي 1.33

ومن خلال النسب السابقة يمكننا القول أن المؤسسة تعاني من مشاكل مالية ، أو هي في وضعية حرجة جدا إن أمكن القول لولا تغطية المؤسسة الأم والدولة ، نتيجة تراكم الديون وصعوبة التحصيل للديون والخسائر المتراكمة لعدة سنوات .

2.3.4.تحليل التوازن في المؤسسة

1.2.3.4.رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية

وبالتالي:

رأس المال العامل =[(-4.283.825.020,52) –(1.541.223.944,15)

=-5.825.048.964,64 دج

رأس المال العامل = -5.825.048.964,64 دج

وهو يبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية ، وبما أنه سالب وبمبلغ كبير فان الأموال الدائمة في المؤسسة غير قادرة على تغطية الأصول غير الجارية، وهذا راجع لسلبية الأموال الخاصة في المؤسسة..

2.2.3.4..احتياجات رأس المال العامل :

حيث أن :احتياجات رأس المال العامل = الأصول الجارية – الديون الجارية

8.374.989.712,63 -,2.429.664.591 =

=-5.945.325.121,49 دج.

احتياجات رأس المال العامل =-5.945.325.121,49 دج.

3.2.3.4.الخزينة:

حيث أن: الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

=(-5.825.048.964,64)+(5.945.325.121,49)

= (11.770.374.086,13) دج

وهي سالبة نتيجة لان كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل سالبين والمؤسسة تفتقد للتوازن المالي.

بما أن خزينة المؤسسة سالبة عليها التأثير في إحدى عناصر رأس المال أو احتياجات رأس المال العامل سواء برفع الأموال الدائمة باللجوء إلى القروض الطويلة الأجل .مع دراسة نتيجة هذا الاقتراض من ناحية الفوائد أو البحث عن مساهمين جدد أو الحصول على الدعم من طرف المؤسسة الأم، أو محاولة التخفيض من التثبيتات غير الجارية بالتنازل. أو محاولة التأثير في أحد عناصر احتياجات رأس المال العامل عن طريق رفع التثبيتات الجارية أو محاولة التخفيض من الالتزامات الجارية

4.2.3.4..نسبة الاستقلالية المالية:

حيث أن : نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة / مجموع الديون

8 .597. 080. 512,63/ 4.500.950.829,54 -=

0,52 - =

نسبة الاستقلالية المالية = - 0,52

وهي تعكس مدى اكتساب المؤسسة للاستقلالية المالية ،أي مدى قدرة أموالها الخاصة على تغطية ديونها، وهي سالبة ما يوضح انعدام الاستقلالية المالية في المؤسسة لأنها أصلا لا تمتلك أموال خاصة بها.

3.3.4.تحليل المردودية

1.3.3.4..المرد ودية التجارية:

بما أن المردودية التجارية= النتيجة الصافية / المبيعات

411 583 345,62 /-120 276 156,78 =

-0, 29 =

المرد ودية التجارية = -0, 29

إن هذه النسبة تعبر عن مدى مساهمة رقم الأعمال في تحقيق نتيجة للمؤسسة ، أي مساهمة كل دينار من رقم الأعمال في تحقيق نتيجة أو مردودية.

بما أن المر دودية التجارية في المؤسسة سالبة، هذا يدل على أن رقم الأعمال غير كافي حتى على تغطية أعباء الاستغلال للمؤسسة.

2.3.3.4.المرد ودية الاقتصادية:

لدينا : المر دودية الاقتصادية= النتيجة الصافية /مجموع الأصول

4.091.164.692,05/-120 276 156,78 =

0,02-=

المرد ودية الاقتصادية =-0,02

وهذه النسبة تعبر عن مدى مساهمة التثبيتات في تحقيق نتيجة المؤسسة ، وباعتبار نتيجة المؤسسة سالبة فمن الطبيعي تكون هذه النسبة سالبة

3.3.3.4.المرد ودية المالية:

لدينا: المردودية المالية = النتيجة الصافية / مجموع الأموال الخاصة

-4 505 915 820,58 /-120 276 156,78 =

0,02 =

المرد ودية المالية = 0,02

هذه النسبة موجبة نتيجة لسلبية الأموال الخاصة ونتيجة المؤسسة لأنه أصلا الأموال الخاصة في المؤسسة سالبة فكيف تكون ذات مردودية؟

4.3.3.4.درجة الرافعة المالية:

درجة الرافعة المالية = [(معدل المرد ودية المالية – معدل الفائدة) * (مجموع الالتزامات / الأموال الخاصة) * (1- معدل الضريبة)]

ومنه :

درجة الرافعة المالية = [(0.03- 0) *(512,63 080 597 8/820,58 915 505 4 -)* (0.25-1)

درجة الرافعة المالية= 0,04275

درجة الرافعة المالية = 0.04275

ومنه درجة الرافعة المالية موجبة نظرا لانعدام معدل الفائدة.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلا ل دراستنا التطبيقية هذه ضمن المؤسستين وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد،لا حظنا اهتمام كبير لدى المؤسستين بالنظام المحاسبي المالي الجديد والتحفز لتطبيقه. من خلال إعداد البرامج المعلوماتية ، و مخططات تتماشى والنظام المحاسبي المالي الجديد وتكوين مختلف إطاراتها على هذا النظام.

ومن خلال تحويل القوائم المحاسبية إلى قوائم وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي ، نلاحظ أنها أصبحت تخدم أكثر الجانب المالي،إضافة إلى أن النظام أدى إلى تغيير نتيجة المؤسسة إلى الأحسن إن صح التعبير،أي خفض من خسارتها. وذلك بسبب إلغاء للمصاريف الإعدادية ومخصصاتها،إضافة إلى إلغاء حساب تحويل تكاليف الاستغلال والإنتاج وحساب تحويل مصاريف سنوات سابقة (696). وبالتالي هذا النظام كان له أثر جيد على مؤسسة الزجاج الجديدة.

وبعد القيام بتحليل القوائم المالية لمؤسسة الزجاج الجديدة ، نلاحظ أن المؤسسة تمر بوضعية مالية حرجة ناتجة عن احتوائها لأعباء ضخمة ،ورقم أعمالها لم يستطع تغطية كل هذه الأعباء.

ويبقى هذا التحليل ناقص نظرا لعدم القدرة على حساب بعض النسب و المؤشرات الضرورية، وهذا راجع إلى غياب المعلومات خاصة تلك المتعلقة بالمحاسبة التحليلية، وهذا ما يبين أكثر أهمية ودور المحاسبة التحليلية في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

خاتمة:

باعتبار أن معايير المحاسبة الدولية مصطلح جديد في الساحة الاقتصادية الجزائرية والمجسدة من خلال النظـــــام المحـــاسبي المالي الجديد، حاولنا من خلال هذا البحث دراسة معايير المحـــــاسبة الدولية ومعـــــايير الإبلاغ المـــــالي الخاصة بالقوائم المالية التي تحدد أهم شروط الاعتراف بالعناصر في القـــــوائم المـــالية ،كيفية قياسها، و الإفصـــــاح عنها . إلى جانب دراسة النظـــــام المحاسبي المـــــالي الجديد من نفس الزاوية وذلك لتبيين نقاط الاختلاف والتشابه بينهما في كيفية إعداد وتحليل القوائـــم المـــالية لاستعمالها في اتخاذ مختلف القـــــرارات الاستثماريـــــة ، التوسعيـــــة ،...الخ ، وأخيرا قمنا بدراســـة تطبيقـــــية على مؤسستين جزائريتين إنتاجيتين لمعرفة إجراءات الانتقال من المخطط المحـــــاسبي الوطني إلى النظـــــام المحـــــاسبي المالي.

<u>اختبار الفرضيات:</u>

الفرضية الأولى: معايير المحاسبة الدولية تقوم على مبدأ القيمة الحقيقية في إعداد القوائم المالية

لقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال عرض مبادئ المحـــــاسبة الدولية و عرض لكيفية قياس أي عنصر من عناصر قائـــــمة المركز المالي ، حيث يجب قياسها بالقيمة العادلة والتي تمثل القيمة الحقيقة للعنصر في تاريخ إعداد القائمة ، مع أنه مازالت محافظة على مبدأ التكلفة التاريخية .

الفرضية الثانية: بما أن النظام جاء لمواكبة التغيرات الدولية ومحاولة لتوحيد قوائمه المحاسبية

فهذا يدل على أنه لا يختلف عن معايير المحاسبة الدولية في كيفية إعـــــداد القـــوائم المـــــالية. من خلال دراستنا هذه لقد تم تأكيد هـــــذه النظرية ، لأن النظـــــام المحـــــاسبي المـــــالي يتوافق إلى حـــــد كبير في كيفية إعداد القوائم المالية وكيفية عرضها ، أي يتشابه مع معـــــايير المحـــــاسبة الدوليـــــة في شـــــروط الإدراج (الاعتراف) ،و قواعد وأساليب القياس (التقييم).ما عدا في المخزون فلم يدرج أسلوب التمييز المحدد.

الفرضية الثالثة: يتم تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية اعتمادا على مؤشرات ونسب متشابهة.

من خلال دراستنا للنظام المحاسبي المالي وباعتباره لم يحدد طريقة معينة لتحليل القوائم المالية يتم إتباع الطريقة الدولية في التحليل ، وهذا ما يؤكد لنا هذه الفرضية ، حيث يتم تحليل القوائم المالية عن طريق استخراج نسب ومعدلات يتم على أساسها الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة ومستوى الأداء فيها بناء على معطيات القوائم المالية.

الفرضية الرابعة: المؤسسة الجزائرية محل الدراسة متخوفة من النظـــــام المحـــــاسبي المالي الجديد لانعدام مختلف الإمكانيات للاستعداد له ولعدم امتلاكها لمؤهلات .

بينما يتم نفي هذه الفرضية في مؤسســـــة الزجـــــاج الجديدة حيث أن كل الإطـــــارات و المحـــــاسبين فيها في تكوين منذ سنة 2008، وهم على إلمام كبير واهتمام كبير بهذا النظام .

الفرضية الخامسة: سوف يؤثر هذا النظام المحاسبي المالي الجديد سلبا على القوائم المالية لمؤسسة الزجاج الجديدة .

لقد تم نفي هذه الفرضية من خلال قيامنا بدراسة تصورية للقوائم المالية لمؤسسة الزجاج الجديدة ، كان للنظام أثر موجب عليها ، حيث ارتفعت نتيجة المؤسسة نتيجة لحذف بعض العناصر

<u>نتائج الدراسة:</u>

-رغم محاولات إحداث أو بلوغ توحيد محـــــاسبي دولي لجميع الممارسات المحاسبية لم تنجح هذه الهيئات فلجأت إلى محاولة تحقيق التوافق الدولي ، وهذا راجع إلى اختلاف الظروف الاقتصـــــادية ، الاجتمـــــاعية الثقافية...الخ بين الدول ، حيث هناك دول تبنت المعـــــايير الدوليـــــة كما هي ، مثل دول الاتحـــــاد الاروبي وهناك دول أخرى فضلت تكييفها مع معايير ها وظروفها المحلية.

-إن معـــــايير المحاسبة الدوليـــة تعتمد على ثلاث مبادئ أساسية : مبدأ الاعتراف ، القياس ،و الإفصـــــاح حيث انه كل معيار من هذه المعـــــايير يحتوي بعد الهدف ،النطاق ،تحديد بعض المفـــــاهيم ،تحديد شروط الاعتراف وأهمها حصول المنـــشأة على المنافع الاقتصـــــادية مقابل النفقة ،و سهولة التحكم في هذه المنافع ،إضافة إلى انتقال المخاطر الخاصـــــة بالعنصر،إضافة إلى كيفية تقييمه (قياس تكلفته) حيث تعتمد على مبدأ القيمـــــة العـــــادلة (القيمة الحقيقة) ،الذي يتطلب الاعتراف بالعنصر بقيمته الحقيقة في تاريخ إعداد القـــــائمة (قائمـــــــة المركز المالي)، بالرغم من عدم تخليها عن مبدأ التكلفة التاريخية مع ضرورة إعادة التقييم،وأخيرا كيفية الإفصاح عنه ضمن القائمة.

-كل القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق ماعدا قائمة التدفقات النقدية فإنها تعد على الأساس النقدي .

- يتم الاعتراف ضمن قائـــمة الدخل وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بالايردات العـــــادية التشغيلية فقط أما العناصر غير العادية فتعتبر كمكاسب يتم إدراجها ضمن الملاحق .

-قـــامت الجزائر بتغير مخططها المحـــاسبي الوطني إلى النظـــــام المحـــاسبي المـــــالي ، أمـــــلا في جلب المستثمرين الأجانب و الالتحاق بالركب الدولي ، باعتبار أن المخطط الســـابق لا يتماشى ومتطلبـات هذه التغيرات الاقتصـــــادية ، وعدم توفير معالجات محاسبية لبعض المشاكل المحاسبية كالضرائب المؤجـــلة عقد الإيجار التمويلي،...الخ.ولهذا جاء النظام المحاسبي المالي الجديد لتوفير الحلول لها.

-لقد ركز النظام لإدراج أي عنصر ضمن القوائم المالية ضرورة توفر منافع اقتصـــــــادية، وتحويل جميع المخاطر.

-لقد جاء النظام المحـــاسبي المالي الجديد بمبادئ محاسبية جديدة لم تكن موجودة وفق المخطط المحاسبي الوطني ، كمبدأ القيمة العـــــادلة ، والذي يتطلب إدراج مختلف العناصر ضمن الكشوف المالية وفقا لقيمتها الحقيقة في تاريخ إعداد الكشف، وليس تاريخ الحصول عليها مع محافظته على مبدأ التكلفة التاريخية عند التقييم الأولي ، ثم يتم إعادة التقييـــم خلال كل نهـــاية فترة مالية. إضافة إلى أولوية الحقيقـــة الاقتصـــادية على الشكل القانوني ، أي يتم الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي قبل الجانب القانوني وهذا ما يظهر جليا في عقد الإيجار التمويلي ، حيث يقوم المستأجر بالاعتراف به ضمن الكشوف المـــــالية مادام المنـــافـــع الاقتصادية تعود إليه دون توفر شرط الملكية.

- إن النظام المحاسبي المالي يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في المبادئ المحاسبية.

-لقد عالج النظـــام المحـــاسبي المالي الجديد كل من عقد الإيجار التمويلي ، ووضع ثمانية شروط لو تحقق واحد منها فقط يتم اعتبار عقد كعقد إيجار تمويلي.

- إن النظام المحاسبي المـــالي الجديد يتوافق ومعـــــايير المحـــاسبة الدولية في معالجة عنصر عقد الإيجار التمويلي.

- لقد عالج النظام المحاسبي المالي الجديد عنصر الضرائب المؤجلة لكن سطحيا فقط ،أي لم يوضح كيفية حسابها بل اكتفى بتقديم تعريفات فقط ، وبالتالي لم يرقى إلى مستوى المعيـــــار الدولي رقم 12" ضرائب الدخل " بل استمد منه التعريفات فقط.

- إن النظام المحاسبي المالي الجديد يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القوائم المـــــالية أوالكشوف المالية) الواجب إعدادها ونشرها من قبل المنشآت ، والمتمثلة في : الميزانية، جدول النتائج ، كشف التدفقات النقدية (تدفقات الخزينة)، كشف التغيرات في رؤوس الأموال ، والملاحق.

-من خلال دراستنا لهذا النظـــــام نستنتج أنه يتطلب مشاركة كل وظائف ومصالح المنشأة، حيث لو تـــعطل عنصر واحد لتعطل كل النظام.

-لقد جاء النظام بقائمتين لم تكن موجودة ضمن المخطط المحـــــــاسبي الوطني ، قائـــــــمة تدفـــقـــــات الخزينـــة وحساب النتائج حسب الوظيفة.

-أصبحت لدينا وفق النظام المحاسبي المالي الجديد كشوف مالية تخدم الجانب المالي بدل القوائم المحاسبية السابقة التي كانت تتطلب إجراء عليها تغييرات لتصبح جاهزة للقيام بتحليلها.

-جاء النظـــــــام بمدونة حسابات تشمل 07 أصناف محاسبية ، حيث تم تجميع الصنف الرابـــــــع والخـــــــامس للمخطط المحـــــــاسبي الوطني في صنف واحد الصنف الرابـــــع "حسابـــات الغير "، وتم حذف الصنف 08 "النتائج " ، بل يضعها مباشرة ضـــــمن حسابـــــات رؤوس الأمـــــوال ، أي تم اختصـــــــار مرحلة التـــــحويل

من حسابات النتيجة إلى حســـــــابات رؤوس الأمـــوال وهذا شيء جيد. ولكن هذا ما لا نجده ضمن معـــــايير المحاسبة الدولية، فهي لا تعتمد أرقام الحسابات في عملية التقييد المحاسبي.

- لقد تجاهل النظام المحاسبي المالي جانب التحليل أي لم يحث على طريقة تحليل معينة، ولهذا يتم إتباع طريقة التحليل الدولية،إضافة إلى غموض الكثير من الأمور و النقاط.

-إن عملية اتخاذ القـــرارات سواء داخل المؤسســـــة أو خارجها تعتمد على معطيات التحـــــليل المـــــــالي، أي مختلف النسب والمؤشرات.

- مهما اختلفت النســـب والمؤشرات لا يتم الحكم على المنشأة إلا إذا تم تفسيرها بشكل مترابط ومتكامـــــل.

- من خلال دراستنا التطبيقية نستنتج أن النظام كان له أثر موجب على مؤسسة الزجاج الجديدة.

-من خلال احتكاكنا بالمؤسسة هناك بوادر عديدة وجيدة على تطبيق النظـــــــام في مؤسسة الزجاج الجديدة.

- غياب المحـــاسبة التحليلية في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة يعرقل، ويشكل حاجزا بالنسبة للنظـــــــام المحـــــــاسبي المالي الجديد ، لأنه يعتمد على معطيات المحاسبة التحليلية في إعداد بعض القوائم.

-نلاحـــــظ إهمال للأطراف والمصـــــالح ذات الصلة بالمحـــــــاسبة، كالضرائب حيث لم يتم إحداث أي تغـــيير في القانون الجبائي، وهذا ما يضطر المؤسسات إلى العمل وفق منهجين منهج النظـــــــام المحـــــــاسبي المـــــالي ومنهج المخطط المحاسبي الوطني من أجل الضرائب.

التوصيات:

من خلال قيامنا بهذا البحث ، يمكننا تقديم بعض التوصيات في مجال النظـــــام المحاسبي المـــــالي الجديد:

-كان على الجزائر قبل إلزام المؤسسات بتطبيق هذا النظـــــام التحضير له كإنشاء مكاتب اختصاص لتقييم

(خاصة فيما يخص التثبيتـــات غير الجـــارية)، باعتبارها في مرحلة إعداد لهذا النظـــــام منذ سنة 2000.

-على المؤسسات الجزائرية انجاز دورات تكوينية لمخـــلف إطاراتها ومحاسبيها في هذا النظـــــام.

- على الهيآت المنجزة لهذا النظام إصدار التفسيرات والتوضيحات للأمور الغامضة .

-جعل المحاسبة التحليلية إلزامية التطبيق وليست اختيارية في الجزائر.

-على المؤسسات الجزائرية النظر إلى هذا النظام كنظام وليس كمخطط.

-يجب أن يتم تغيير أو تعديل كل الجهات التي لها علاقة بالاقتصـــــاد والمؤسســـــات الاقتصـــــادية لتتماشى والنظام المحاسبي المالي الجديد.

-يجب تدعيم هذا النظام وترقيته من الجانب الأكاديمي أولا.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير نقول أن هذا البحث في إطار إعداد وتحليل القـــــوائم المالية وفقا للنظـــــام المحـــــاسبي المالي ومدى مطابقته لمعـــــايير المحـــــاسبة الدولية يتطلب وقت وتعمق أكبر وأوسع من كل الجوانب ، لـــــذا فمن الضروري الإشارة إلى أنه توجد أفكار ونقاط ومواضيع عديدة غامضة تتطلب الدراسة منها:

-يمكن دراسة كل معيار على حدا .

- مبادئ المحاسبة الدولية (الاعتراف، القياس ، والإفصاح).

-جودة المعلومات المحاسبية.

-يمكن دراسة كل قائمة على حدا (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ،...الخ).

قائمة المراجع

1. أحمد محمد نور, شحاتة السيد شحاتة: مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية ،دون طبعة، مصر (2008)،ص15-16-22-45-46.

2. كمال الدين مصطفي الدهراوي:المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية،المكتب الجامعي الحديث،الطبعة الأولى، مصر،(2007)، ص13-14-121.

3. Marc Nikita ,Marie-Odile régen :introduction a la comptabilité ,imprime par emd s.a.s (Armand colin),France (2007), p09.

4.Jean-Michel Cocoynacq ,Sophie Giordano-Spring ,Alexandre Vernhet : Comptabilité financière approfondie , 3 eme édition, France octobre (2008), p01.

5. محمد المبروك أبو زيد:المحاسبة الدولية وانعكاساتها علي الدول العربية ،ايتراك للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ، مصر الجديدة،(2005)، ص15-32.

6.http://ar.shvoong.com/ le 06/ yanayer/2008 (consulte le 10/02/2010 a 13:45)

7. عبد الوهاب نصر علي:مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية(الجزء الأول)، الإسكندرية دون طبعة ، مصر،(2004/2003)، ص ص 28-29-34-35.

8.عادل عاشور: مدخل إلى المحاسبة الدولية، مطبعة رويغي،الطبعة الأولى،الأغواط ،(2008)ص 15.

9. أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ،الدار الجامعية، الإسكندرية،دون طبعة ، مصر، (2004)، ص14-429.

10.مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوحيد الدولي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، سبتمبر(2004)،ص 104-113-157-168-169-170-171-172-173.

11. ثناء القباني: المحاسبة الدولية، الدار الجامعية،دون طبعة ، الإسكندرية، مصر ،(2005/2004) ص .170

12. نعيم دهمش، محمد أبو نصار،محمود الخلايلة:مبادئ المحاسبة (الجزء الأول), داروائل للنشر،الطبعة الثالثة ، (2008) ص 37.

13. خيرت ضيف،أحمد رجب عبد العال ،محمد شوقي بشاري:المحاسبة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون طبعة،مصر (1991)، ص09.

14. هادي رضا الصفار: مبادئ المحاسبة المالية،دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،عمان الأردن ، (2003) ،ص.60

15.حمد نور، أحمد بسيوني:المحاسبة المالية (دراسات في القياس والتحليل المحاسبي)، الدار الجامعية للطباعة والنشر،دون طبعة ، بيروت ،لبنان، دون سنة ، ص.32

16.أحمد خمادمة، مجدي زريقات: أصول المحاسبة المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى الأردن،(2002)، ص .28

17. Georges Langlois. Micheline Fpiederich-Comptabilité financière-13e édition-France(2008) ,p55.

18. وليد ناجي الحيالي:,-نظرية المحاسبة–منشورات الأكاديمية العربية في الدانمرك, (2007)-www.ac.acadimy.orgص81-83-84-87-على الموقع:

19. طارق عبد العال حماد: التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحاليل، الدار الجامعية،دون طبعة ،مصر، (2002)، ص99.

20. محمد أبو نصار،جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية،دار وائل للنشر والتوزيع،دون طبعة ، ،عمان،الأردن(2008)،ص8-9-12-69-70-101-321112-113-324-325-498-499-500-609-610.

21. عبد الستار الكبيسي:الشامل في مبادئ المحاسبة (1) و(2)،دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، (2007)، ص35.

22. رضوان حنان حلوة ،النموذج المحاسبي المعاصر،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان ،الأردن(2003)،ص367-369-387-412-413-414-415-416-419-421-431-432-433.

23. خالد جمال الجعارات : معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن،(2008)، ص 145-195-196-473-474-475.

24. إبراهيم عثمان :مبادئ المحاسبة المالية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،دون طبعة ،عمان الأردن (2006) ، ص 100.

25. شعيب حمزة:تطور المحاسبة ومحاولات التنظير المحاسبي-دراسة حالة المحاسبة في الجزائر- ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة،(2009-2010) ص141-177-178-230.

26. عادل عاشور:أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية علي المحتوى ألمعلوماتي للقوائم المالي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الأغواط ، (2005-/2006) ص38-46-48.

27. Stephan Brun : l essentiel des norme comptable international(IAS/ IFRS) , p31.

28. محمود علي الشجراوي: مداخلة بعنوان"توافق القوانين الاقتصادية مع معايير الحاسبة الدولية"- الملتقى الدولي "الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية"-البليدة –(2009)ص05.

29. مأمون حمدان: مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية,ص -07.06علي الموقع:

Http:www.kantakji.com /fish/filesaccounting/hi.doc.(consult le 15/02/2010 a 13:30)

30. مقدم خالد : تبني معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، (2009/2008)،ص –88-89-90.

31. مأمون حمدان:معايير المحاسبة الدولية ، محاضرة ، على الموقع:

http://www.jps.dir/ forums/ postes.asp ? T.D=396

32. طارق حماد عبد العال ، دليل تطبيق معاير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها(الجزء الأول)، الدار الجامعية،دون طبعة ، الإسكندرية،مصر ،(2008)، ص 88-139-177-178- 188-189-415.

33. طارق عبد العال حماد:دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية الموافقة لها(الجزء الثاني)، الدار الجامعية،دون طبعة ،الإسكندرية مصر ،(2008)،ص 60-61-62-189-215.

34. طارق عبد العال حماد: موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية ،دون طبعة، الإسكندرية مصر، (2006)، ص.11-12-88.

35. http://www.acc4arab.com/acc//showthead.php ?t=7170.22/11/2007 .(12 :49 le 15/02/2010

36. وهيبة حنيش:تطبيق المعايير الدولية المحاسبية المالية وأثرها على المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة المدية، (2009/2008)،ص43-83.

37. http://www.univ.skikda.dz/site-seg/journee-etu.htm, (13 :05 le 15/02/2010)

38. منصوري الزين : "تطبيق المعاير المحاسبية الدولية" ،ملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي النظام المحاسبي المالي آليات تطبيقه وآفاقه في ظل معاير المحاسبة الدولية ،البليدة (2009)،ص6-7-8.

39. http://www.jps.di.com :forums/posts.asp ?T.p=620. Document le 01/12/2007

40. مقالة في يومية الرأي(**) ، عمان ، الأردن ،على الموقع:

http://www.alrai.com/pages.php?news id=318891. (14/02/2010 1 4 :05)

41. محمد مطر : الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلي منظمة التجارة العالمية، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الإستراتيجية1998، طبعة الأولى، ص 21-22-.23

42. قادري عبد القادر:القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفق لمعايير المحاسبة الدولية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الدكتور يحي فارس ، المدية، (2000)، ص52-68-83-84-85-88-89.

43. مجيد الشرع :القوائم المالية ودلالتها الاقتصادية، وثيقة من يومية الصباح العراقية ،على الموقع:

http://www.alsabaah.com/paper.php?sourse:akbarinlf=inter page§Sid=89043

44. Jean, Yves Egleur et autre, op.cit, p 149.

45. السيد أحمد أمين لطفي : إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، دون طبعة ،الإسكندرية ، مصر (2008)، ص84-122-123-124-

46. معايير المحاسبة الدولية: متيجة للطباعة ،الجزائر ، (2009)،ص 18.

47. وليد نبيه: القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ،وثيقة في 2005/09/24، متاح على الموقع:

http://www.ajyal.com/ar/ articles

48. محمود محمد عبد السلام البيومي : المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية , شركة جلال للطباعة والتوزيع،دون طبعة ، مصر،(2003)،ص16.

49. رضوان حنان حلوة: أسس المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،عمان ،الأردن(2003)ص 88-89-118.

50. عزة الأزهر: عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي آليات تطبيقه وآفاقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، البليدة ، نوفمبر ،(2009) ص07-09-10.

51. Robert Maeso, comptabilité financière « opération courants » 8eme édition, France, mars (2007), p 71.72.

52. زينب حجاج: المعالجة المحاسبية للاستثمارات وفق المخطط المحاسبي و المعايير الدولية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة، ص 09-61-62.

53. حسين القاضي ، مأمون حمدان :المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ،(2008)، ص144-147-148-152-415-.

54. محمد سمير الصبان، كمال الدين مصطفي الدهراوي ، عبد الله عبد العظيم هلال : المحاسبة المتوسطة –القياس ، الإفصاح ، وفقا لمعايير المحاسبة المالية، الدار الجامعية، دون طبعة ،الإسكندرية، مصر ، (2003/2002) ص27.18.

55. http://www.Foucusifrs.com/tools/print.asp. septembre 2006 ; p -01-18-19-58-59-62-63-64-67.

56. Ordre nationale des expertes des commissaires aux comptes et des comptables agrées , conseil régional ouest Résumé de IAS 38 « comptabilisation des immobilisations incorporelle , p 20-21-33.

57. conversion aux IFRS, Ernest § Young, 2eme édition, janvier, 2005, p266 (www,ey,,com./FR)

58. شركة بيأية اي سيستمز: المحاسبة المالية 01,المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، المملكة العربية، ص11

59. شركة بي اية اي سيستمز: المحاسبة المالية 02 ، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، المملكة العربية السعودية، ص281-285-293-294.

60. كمال الدين مصطفي الدهراوي ،عوض لبيب فتح الله : المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديثدون طبعة ، الإسكندرية، مصر ، (2006)،ص62-173.

61. Catherine maillet. Baudie ,Anne lemanh :les normes comptable international(IAS/IFRS). Imprime par Amandicroto. France. 2007. P(228—245)

62. زياد سليم رمضان: أساسيات الإدارة والمالية ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة الرابعة، عمان ، الأردن (1997)، ص96.

63. Samir Merouani. "l'application des normes IFRS en Alegria". Mémoire de fin d'études (2004/2006),p 52-53.

64. Ordre nationale des expertes des commissaires aux comptes et des comptables agrées , conseil régional ouest Résumé de états de variation des capitaux propres , p 02.

65. Ordre nationale des expertes des commissaires aux comptes et des comptables agrées , conseil régional ouest Résumé de états de annexe ,p 27-30-32-34.

66. عمورة جمال :"الاهتلاكات وتدهور القيم في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد". الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية ،جامعة البليدة،(16، 17،و18 نوفمبر 2009 ، البليدة ،ص 2.

67.ناصر مراد :"الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلي النظام المحاسبي المالي الجديد"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، أيام 16, 17,و18نوفمبر 2009، البليدة ص5-6.

68-معتصم دحو:"أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر" الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، أيام 16, 17,و18نوفمبر 2009، البليدة ، ص 2-3.

69. أبحري سفيان وأبت محمد مراد :"النظام المحاسبي المالي –تحديات وأهداف-"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، أيام 16, 17,و18نوفمبر 2009، البليدة ص 3-6-7.

70.جودي كريم :نظام محاسبي مالي للحد من الاختلاسات والفساد بالجزائر, مقالة من شبكة الإعلام العربية، على الموقع،

http://www.haheet.com/show-news.aspx?mid=266638pg=38

71. Sadek Belhocine: Système comptable financier. Document 12/11/2009. Consulte 10 :00. 14/02/2010

72.القرار رقم 07-11المؤرخ في 15 ذو القعدة الموافق ل25نوفمبر 2007 المتضمن "النظام المحاسبي المالي",(الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 74(المادة 03-15-08.)

73. النظام المحاسبي المالي: القرار 72المؤرخ في 26 يوليو سنة2008، يحدد أسقف الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، مطبعة الفنون، الجزائر ،(2009)، ص41. 74

74.Boularas Djilala, Présentation du système comptable financier, Formation du personnel de l EPE ENAVA SPA ausystème comptable financier, 2010 ,p0611-

75. شعيب شنوف :محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية (الجزء الأول)، الطبعة الأولى، الجزائر(2008)، ص14-15.

76. Boularas Djilali :le cadre conceptuel , les normes comptables et la nomenclature des comptesSCF, Formation du personnel de l EPE ENAVA SPA au système comptable financier, 2010 ,p10

77.L'algerie adopte un nouveau système comptable,10 septembre 2007 :

http:// www.algerie.dz.com/article 10820 html (consulte le 28/02/2010 a 14 :05)

78.M.Zineb : L'algerie s'aligne sur les normes internationales, 20 mars 2008 :

http:// www.algerie.watch.org/fr/article/eco:systeme comptable.html (consulte le 28/02/2010 a14 :30)

79. القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429، الموافق ل26 يوليو2008،قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية،ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، (الجريدة الرسمية العدد19ل25 مارس 2009)ص06-07-13-14-15-24-26-27-32-34-35-36-52-53-56-60-61-62-63-64-66-67-68-69-70-71-76-81-88.

80. Boularas Djilali:immobilisation incorporelle ,Formation du personnel de l EPE ENAVA SPA ausystème comptable financier, 2010 ,P3

81. رحال ناصر ،عوادي مصطفى: المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي ،الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي آليات تطبيقه وأفاقة، جامعة البليدة، 2009، ص03.

82. لعربيي محمد: المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة، الملتقى الوطني حو ل الإطار المفاهيمي النظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه وآفاقه، البليدة ، 2009، ص02.

83.Boularas Djilali ,immobilisation corporelle Formation du personnel de l EPE ENAVA SPA au système comptable financier, 2010 ,P3-6

84. النظام المحاسبي المالي: ملحق النظام المحاسبي المالي، المؤسسة الوطنية للفنون الجميلة، دون طبعة، الرغاية ، الجزائر، 2009، بدص52-53-56-57-165-64-65-166-73-74-75-168-167-.

85. النظام المحاسبي المالي: قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، دار بلقيس ،دون طبعة ، الجزائر، (2009)، ص 51-52-53-68-70-75-76-247-112-113-246-247-248-249-250-258-268.

86. Boularas Djilali :immeubles de placement , Formation du personnel de l EPE ENAVA SPA au système comptable financier, 2010 , p04.

87.Boularas Djilali, subvention, formation du personnel de l EPE ENAVA- SPA au système comptable financier, p03

88. Boularas Djilali ,immobilisation financière, formation du personnel de l EPE ENAVA- SPA au système comptable financier, p15

89. Boularas Djilali ,Les Stocks et les en cours, formation du personnel de l EPE ENAVA- SPA au système comptable financier, p 4-5

90. Boularas Djilali, location de financement, location simple : formation du personnel de l EPE ENAVA- SPA au système comptable financier, p02-09

91.النظام المحاسبي المالي :المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة رقم 34، المؤسسة الوطنية لفنون المطبعة، الجزائر (2009). ص22-24.

92. نصر الدين بن النذير : جدول تدفقات الخزينة،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي آليات تطبيقه، آفاقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة البليدة، نوفمبر 2009،ص 02-08-09.

93.النظام المحاسبي المالي : القرار 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، دون طبعة، الجزائر ، (2009)، ص13-14.

94. يخلف عبد الرزاق، يخلف رابح: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد آليات تطبيقه وآفاقه،جامعة البليدة،نوفمبر 2009، ص09- 10- 11-13-14.

95. النظام المحاسبي المالي الجديد يغير من قوانين الإيجار التمويلي: جريدة الخبر الجزائرية (اقتصاد)، 25 أفريل 2010، ص 07.

96.رضوان باصور:استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي لمؤسسة دراسة حالة ، صيدال،، مذكرو لنيل شهادة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة المدية،2009/2008، ص4-5.

97.عدنان تاية ألنعيمي، رشد فؤاد التميمي: التحليل والتخطيط المالي, اتجاهات معاصرة : دار البازولي العلمية للنشر والتوزيع الطبعة العربية،عمان،(2008) ص17-18-30-49-58-82-96-97.

98.ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير (الجزء الأول)، Trans Media،دون طبعة ، الجزائر ، بدون سنة ،ص 11.

99.محمد مطر:التحليل المالي والائتماني(الأساليب والأوراق والاستخدامات العلمية) ،دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،، (2000)، ص 03-04-27-30.

100.عبد الناصر إبراهيم نور، وليد زكريا صيام، حسام الدين مصطفى الخداش: أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص ص 313-314-322-323-325.

101. عبد الحليم كراجة،على ربايعة,ياسر السكران،موسى مطر،توفيق عبد الرحيم يوسف:الإدارة والتحليل المالي ،دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،عمان، (2006) ،ص 173 -178. .175

102. محمود عبد الحليم الخلايلة: التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مطابع الدستور، دون طبعة ،عمان، (2008)، ص 34-36-37-39-41-42.

103. حمزة محمود الزبيري: التحليل المالي تقييم التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2000، بدون طبعة،ص 70-71.

104.مفهوم التحليل المالي ،وثيقة على الموقع:

http//www.acc4 arab.com/ acc//showthread.ph p ?t=1668. Consulte le 14/02/2010 a 12 :30

105. مكرم عبد المسيح السيالبي: المحاسبة الإدارية- الأصالة والمعاصرة-, المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، (2002) ، ص .365-369.

106. عبد الله الحربي: أهمية قراءة القوائم المالية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ص 17.

107. Beatrice et Francis Grandghillot,:Analyse financière , imprime sur les presses de l imprimerie Beneaud, dépôt légal Fran juin 2004, p139.

108.عبد الغفار حنفي:أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية،دون طبعة الإسكندرية، مصر، (2004)، ص 70-71.

109. Eric Astie: Analyse comptable et financière control de gestion previsionelle,Foucher édition, 2eme édition, France ,(2002), p33.

110. Herve Stolowy, Michel Lebas, Georges Langlois: Comptabilité et Analyse Financière ,De Boeck §Lancier, , 1 ère édition, Belgique, Septembre ,(2006), p103.

111. أمين السيد أحمد لطفي: التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ،دون طبعة ، مصر ،(2005)، ص340.

112. محمد سمير الصبان، محمد عباس البدوي، عبد الله عبد العظيم هلال، مبادئ المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، (2006)، ص387.

113. Christian et Mireille Zambotto : Gestion financière en 32 fiches, Stedi Media, 1er édition, France k Octobre ,(2006), p46..47-48-

114. خالد الراوي، يوسف سعادة: التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار الميسرة للتوزيع والطباعة،الطبعة الأولى ، الأردن، (2000)، ص65-66-67-68-7669-75-76-77-78-79-82.

115. نسب ومعدلات التحليل المالي: وثيقة على الموقع,

http// www.acc4 arab.com /acc//showthread.ph p ?t=3436

116. مفلح محمد عقل : مقدمة في الإدارة والمالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن (2006)، ص328-331.

117.نهال فريد مصطفى: مبادئ وأساسيات الادارة المالية ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ،دون طبعة الاسكندرية ، مصر (2003)، ص 52.

118. سمير محمد عبد العزيز: اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع للطباعة والنشر ، مصر، (1997)، ص 579-580-584.

119.منير محمد شاكر:التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات ،دار وائل للنشر ، عمان،2005،الطبعة 02،ص 164-166-167-168-242.

120. pierre conso. Analyse financière de l'entreprise. 8eme édition. Paris , (1996), P 201.

121. بومعزة حليمة: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 201-2002، ص -..110-111-112-113-114-115-116.

122. Alain Marion : gestion financière , les presses de la SNEL, dépôt légal, paris,(2008), p 147.148-

123.تودرت أكلي :التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد, مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-201،ص 51-93-94 .95-96-97.

124. Simon Pariente, analyse financière et évaluation d entreprise , dépôt légal, France , (2007), p22.

125. درحمون هلال: المحاسبة التحليلية كأداة لاتخاذ القرارت ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة الجزائر، (2005/2004)، ص217-218-220.

126. أيمن الشنطي ،عامر شقر: الإدارة والتحليل المالي ،دار البداية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن، ص263-264-267.

127. Bruno solinik, gestion financière. 1 er édition ,France2005,P 41-42-43-125-127.

128. منير إبراهيم هندي: الإدارة المالية مدخل معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة السادسة ،مصر، (2000)، ص 465.473.475.

129. هيثم محمد ألزغبي: الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى عمان، (2000)، ص280.

130. Robert obert, le petit I FRS, France, (2008), p10-12-13-17.

قائمة الملاحق

رقم الملحق		الصفحة
01	قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية	178
02	قائمة الدخل وفق معايير المحاسبة الدولية	178
03	قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبة الدولية(الطريقة غير المباشرة)	179
04	قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبة الدولية (الطريقة المباشرة)	180
05	قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق معايير المحاسبة الدولية	181
06	جانب الأصول من الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	182
07	جانب الخصوم من الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	183
08	محتوى فصول حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي(حسب الطبيعة)	184
09	حساب النتائج حسب الوظيفة وفق للنظام المحاسبي المالي	185
10	جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي (الطريقة المباشرة)	186
11	كشف تغيرات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي (الطريقة غير المباشرة)	187
12	كشف تغيرات رؤوس الأموال وفق النظام المحاسبي المالي	188
13	نماذج عن الملاحق وفق النظام المحاسبي المالي	189
14	جانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة الزجاج الجديدة	190
15	جانب الخصوم لمؤسسة صناعة الزجاج الجديدة	191
16	جدول حسابات النتائج لمؤسسة صناعة الزجاج الجديدة	192
17	مدونة الحسابات لمؤسسة صناعة الزجاج الجديدة	194